



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول  
مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020)

رسالة مقدّمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل  
درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

من قبل الطالب

منعم حسن علي الفتلاوي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

مناضل عباس حسين الجواري

## الآية القرآنية

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَ لَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَ لِيُمِلِّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَ لِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَ لَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلِّ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَ لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَ لَا تَسْمَؤْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَ أَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَ لَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَ لَا شَهِيدٌ وَ إِن تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ يَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

### صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة البقرة-الآية (282)

## إقرار المشرف

أشهد بأنّ إعداد الرسالة الموسومة ( قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020)) التي تقدّم بها الطالب (منعم حسن علي الفتلاوي) ، قد تمّت تحت إشرافي في كلية الإدارة و الإقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية .



الأستاذ الدكتور

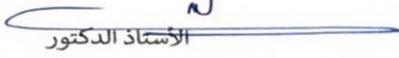
مناضل عباس حسين الجواري

كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء

2023 / 7 / 16 /

## توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها .



الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون المسعودي

رئيس قسم الإقتصاد

## إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة ( قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020) ) والعائدة لطالب الماجستير ( منعم حسن علي الفتلاوي ) / قسم الإقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت .



أ.د. حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء

التاريخ : 5 / 6 / 2023

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الإقتصاد للطالب ( منعم حسن علي الفتلاوي ) الموسومة بـ ( قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020)) أُرشح هذا البحث للمناقشة .

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

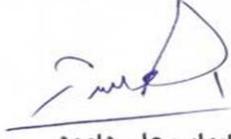
صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والإقتصاد

## إقرار لجنة المناقشة

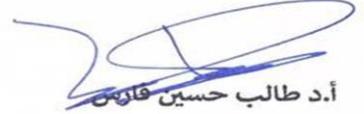
نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا إطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020)) وقد ناقشنا الطالب (منعم حسن علي الفتلاوي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا بأنّها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية بتقدير (جيد جداً كافي).



م.د إيهاب علي داوود

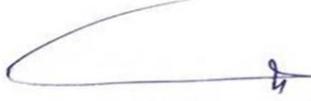
وزارة التجارة – دائرة الرقابة التجارية والمالية /  
فرع كربلاء المقدسة

عضواً



كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء

رئيساً



أ.د مناضل عباس حسين الجواري

كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً



أ.م.د عمار محمود حميد

كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً

## الإهداء

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بَعْدُ الْهَمَمِ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ الَّذِي لَيْسَ لِصِفَتِهِ حَدٌّ مَخْدُودٌ  
وَلَا نَعْتُ مَوْجُودٌ وَلَا وَقْتُ مَعْدُودٌ وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ وَنَسَرَ الرِّيَّاحَ  
بِرَحْمَتِهِ وَوَتَّدَ بِالصُّخُورِ مَيِّدَانَ أَرْضِهِ.

إلى قطبِ رحى الوجود هبةً الله وسره المكنون ، وسيدة الآلام ومحطّ الآمال وزهرة الوجود  
وجوهرة الحقّ المعبود ، المحرّك الأكبر نحو الفضائل والإلتزام الصديقه فاطمة الزهراء  
صلوات الله وسلامه عليها ، وإلى بقيّة الله الأعظم وعينُ الله في خلقه المهذب الخائف  
وعين الحياة الإمام صاحب الروحي والزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

وإلى من زادني دعائها ورضاها توفيقاً وعلماً والدتي الحبيبة ، وإلى نموذجي ومثلي في السلوك  
نحو الفضيلة والخلق الرفيع الذي أفنى حياته وقوته لبنائي وتقويمي والذي العزيز ، وإلى  
والدتي التي لم تلدني (خالتي الحبيبة) ، وإلى من شدّ الله به عضدي أخي ، وإلى من كانت  
ومازالت في خافقي نبضةً بعيدة (هبة) ، وإلى كل الأحبّة والأصدقاء الذين ساعدوني في  
مسيرتي العلمية.

أهدي هذا الجهد اليسير..

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي منع الاوهام أن تنال إلا وجوده ، وحجب العقول أن تتخيل ذاته لامتناعها من الشبه والتشاكل والنظير والمماثل ، بل هو الذي لا يتفاوت في ذاته ولا يتبعض بتجزئة العدد في كماله ، فارق الاشياء لا على اختلاف الأماكن ، ويكون فيها لا على وجه الممازجة ، وعلمها لا بأداة لا يكون العلم إلا بها ، وليس بينه وبين معلومه علم غيره به كان عالماً بمعلومه ، إن قيل : كان ، فعلى تأويل أزلية الوجود وإن قيل : لم يزل ، فعلى تأويل نفي العدم، فسبحانه وتعالى عن قول من عبّد سواه واتخذَ إليها غيره علواً كبيراً .

ثمّ يحدو بي واجب العرفان بالجميل إن أتقدّم بجزيلٍ شكري إلى الأستاذ الدكتور مناضل عباس الجوارى ، ذو الطبع الحسّن ، والخلق الرفيع ، الذي لم يكن لي مشرفاً فحسب ، بل كان خير معين ومعلم طوال مدة البحث ، ولتحمله عناء البحث والمتابعة ، ولتوجيهاته العلميّة القيّمة الصائبة التي أغنت البحث ، فله مني أسمى وأطيب آيات التقدير والامتنان والإكبار ، ثمّ يسرني أن أتقدّم بوافر الشكر إلى جميع أساتذتي في قسم الأقتصاد الذين قوّموني علمياً ونسأل الله أن يمدّ في أعمارهم ويجعلهم مناراً وينبوعاً لا ينضب .

الباحث

## المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في عينة من البلدان وهي الجزائر ، المملكة العربية السعودية والعراق وللمدة (2004-2020) وباستخدام جملة من الإختبارات والتقديرات القياسية الحديثة مثل متجه الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) وتجزئة التباين (Decomposition Variation) ونبضات الإستجابة الفورية (IRF) والتكامل المشترك (Co-integration) وغيرها ، وتوصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين الصادرات في الجزائر والدين الداخلي حسب تقدير (VAR) ، وإنّ العلاقة موجبة أيضاً في الأجل القصير إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (0.007) ، بينما في المملكة العربية السعودية إتضح أنّ هناك علاقة عكسية بين الصادرات والدين العام الداخلي إذ بلغت المعلمة الحدية (-0.43) حسب تقدير (ARDL) وإنّ العلاقة عكسية أيضاً على المدى القصير والطويل ، وفي العراق هناك علاقة سالبة بين الإستيرادات والدين الاجمالي المتخلف زمنياً لسنة واحدة ، في حين كانت العلاقة موجبة للدين الاجمالي في السنة الثانية والرابعة المتخلفة زمنياً باستخدام تقدير (VAR) ، و لا تتم العلاقة بوجود تكامل مشترك ، بينما أشار التحليل الحركي للنموذج – تجزئة التباين- أنّ الدين الاجمالي يؤثر بنسب ضئيلة في إستيرادات العراق التي تراوحت بين (%1.12 - %4.4) ، وإنّ التحليل القياسي يدعم فرضية البحث بعدم وجود اتجاه عام للعلاقة بين التجارة الخارجية والدين العام.

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
فهرس المحتويات	ج - ذ
قائمة الجداول	ذ - ز
قائمة الأشكال البيانية	ز - س
قائمة الملاحق الإحصائية	س - ش
المقدمة:-	1 - 5
أهمية البحث	2
مشكلة البحث	2
هدف البحث	2
فرضية البحث	2
أسلوب البحث	2
الحدود الزمانية والزمانية للبحث	2
هيكله البحث	3
الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	4 - 5
الفصل الأول:- الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية	6 - 52
التمهيد	6

23 – 7	المبحث الأول:- الإطار النظري للدين العام
7	أولاً: الدين العام (Public Debt)
9 – 7	1- مفهوم الدين العام (Concept of Public Debt)
10 – 9	2- أهداف الدين العام (Public Debt Objectives)
10	3- أسباب الدين العام (Causes of Public Debt)
11 – 10	4- أنواع الدين العام (Types of Public Debt)
19 – 11	ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام
13 – 12	1- أثر الدين العام على الاستثمار
14 – 13	2- أثر الدين العام على البطالة
15 – 14	3- أثر الدين العام على سعر الفائدة
16 – 15	4- أثر الدين العام على الدخل القومي
19 – 16	5- أثر الدين العام على النمو الاقتصادي
23 – 19	ثالثاً: التطور الفكر الإقتصادي للدين العام
20 – 19	1- المدرسة الكلاسيكية
21 – 20	2- المدرسة الكينزية
22 – 21	3- المدرسة النقودية (شيكاغو)
22	4- مدرسة جانب العرض
23 – 22	5- مدرسة التوقعات العقلانية
48 - 24	المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية
24	أولاً: التجارة الخارجية (Foreign Trade)
25 – 24	1- مفهوم التجارة الخارجية (Foreign Trade Concept)
26 – 25	2- أهداف التجارة الخارجية (Foreign Trade Targets)
28 – 26	3- أهمية التجارة الخارجية

30 – 28	4- أسباب قيام التجارة الخارجية
37 - 30	5- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
31 – 30	أ- النظرية الميركانتيلية (التجارية)
33 – 31	ب- النظرية الكلاسيكية
37 – 33	ج - النظرية الحديثة
48 – 38	ثانياً: سياسة التجارة الخارجية
39 – 38	أ- مفهوم سياسة التجارة الخارجية
40 – 39	ب- أهداف سياسة التجارة الخارجية
41 – 40	ج - العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية
43 - 41	د- أنواع سياسة التجارة الخارجية
48 – 43	ثالثاً : الأدوات الرئيسية لسياسة التجارة الخارجية
52 – 49	المبحث الثالث: العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية
50 – 49	1- العلاقة بين الدين العام المحلي والتجارة الخارجية
52 – 50	2- العلاقة بين الدين العام الخارجي والتجارة الخارجية
109 – 53	الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)
53	تمهيد
73- 54	المبحث الأول :- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في الجزائر
56 – 54	1- نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري
73 – 57	2- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر
67 - 57	أ- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في الجزائر
73 – 67	ب- تحليل العلاقة بين الدين العام و بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

90 - 74	المبحث الثاني:- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
75 - 74	1 - نبذة مختصرة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية
90 - 75	2- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في المملكة العربية السعودية
83 - 75	أ- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
90- 84	ب- تحليل اتجاهات تطوّر بعض المؤشرات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية
109 - 91	المبحث الثالث:- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في العراق
93 - 91	1- نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي
109 - 93	2 - تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في العراق
102 - 93	أ- - تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في العراق
109 - 103	ب- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات بعض المؤشرات الإقتصادية في العراق
148 - 110	الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين الداخلي والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)
110	التمهيد
118 - 111	المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في النموذج القياسي وتوصيفه
117 - 111	أولاً : التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
114 - 111	1- السلاسل الزمنية (Time-Series)
118- 114	2- الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
114	1- إختبار ديكي- فولر The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test
115- 114	2- التكامل المشترك (إنجل- كرانجر)
116-115	3- سببية كرانجر (Granger Causality)

116	4- نموذج تصحيح الخطأ (VECM)
117-116	ARDL -5
118-117	6- اختبار الحدود (Bound-test)
118	ثانياً: توصيف النموذج (Specification Stage)
148-119	المبحث الثاني : تقدير وتحليل النماذج القياسية في بلدان العينة المختارة
130-119	أولاً: الجزائر (Algeria)
140-131	ثانياً: تقدير العلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في المملكة العربية السعودية للمدة (2020-2004)
148-141	ثالثاً: تقدير العلاقة بين الاستيرادات (MX) والدين العام (PD) في العراق للمدة (2020-2004)
149	المبحث الثالث: مقارنة النتائج المتحصّل عليها
150	أولاً: الجزائر (Algeria)
150	ثانياً: المملكة العربية السعودية (K.S.A)
151	ثالثاً: العراق (Iraq)
156-152	الاستنتاجات والتوصيات
172-156	المصادر
175-173	الملاحق

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
60	تطور إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2020-2004)	1.
64	تطور المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2020-2004)	2.
69	تحليل الدين العام نسبةً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في	3.

	الجزائر للمدة (2004-2020)	
71	تطور الرقم القياسي للدين العام وبعض مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الجزائر للمدة (2004-2020)	4.
72	معدل الانكشاف الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2020)	5.
78	تطور اجمالي الدين العام والتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	6.
82	تطور اتجاهات مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	7.
86	تحليل الدين العام نسبة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)	8.
88	تطور الرقم القياسي للدين العام ومؤشرات التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	9.
89	معدل الانكشاف الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)	10.
97	تطور اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	11.
101	الصادرات والواردات والميزان التجاري في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	12.
105	تحليل الدين العام نسبة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020).	13.
107	تطور الرقم القياسي للدين العام ومؤشرات التجارة الخارجية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)	14.
108	معدل الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)	15.
119	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	16.
120	اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للمدة (2004-2020)	17.
122	فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر	18.

124	19	تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في الجزائر للمدة (2004-2020)
125	20	اختبار LM للارتباط الذاتي
125	21	اختبار (Breusch - Godfrey pagan) لعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي
126	22	اختبار السببية للنموذج المقدر
-126 127	23	اختبار انجل-كرانجر للتكامل المشترك
128	24	التحليل الحركي للنموذج المقدر تجزئة التباين
129	25	اختبار نبضات الاستجابة للنموذج المقدر
132	26	اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج المقدر في المملكة العربية السعودية
134	27	تقدير ARDL للنموذج المقدر
135	28	اختبار LM للارتباط الذاتي
136	29	اختبار عدم التجانس للنموذج المقدر
-137 138	30	اختبار الحدود للنموذج المقدر
-138 139	31	نموذج تصحيح الخطأ (VECM) والاستجابة قصيرة الأجل
140	32	اختبار التوزيع الطبيعي
142	33	فترة الإبطاء المثلى للنموذج
143	34	اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)
-144 145	35	تقدير (VAR) للنموذج المقدر
145	36	اختبار LM للنموذج المقدر

146	اختبار (Angle-granger) للتكامل المشترك	37
146	اختبار السببية (Granger-test)	38
147	اختبار تجزئة التباين للنموذج المقدر	39
148	اختبار نبضات الاستجابة الفورية (Response of impulse)	40

## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	ت
14	تأثير الإقتراض من الجمهور في الطلب على الأموال	1.
51	منحنى جي (j-Curve)	2.
65	معدّل النمو السنوي للدين العام (الداخلي والخارجي) في الجزائر للمدة (2020-2004)	3.
65	معدّل النمو السنوي للصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر للمدة (2020-2004)	4.
66	الصادرات غير النفطية للجزائر للمدة (2020-2004)	5.
69	تحليل الدين العام نسبة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للمدة (2020-2004)	6.
71	الرقم القياسي للدين العام والصادرات والواردات في الجزائر للمدة (200-2020)	7.
72	معدّل الانكشاف الاقتصادي في الجزائر للمدة (2020-2004)	8.
83	معدّل النمو السنوي للدين العام (الداخلي) في المملكة العربية السعودية للمدة (2020-2004)	9.
83	معدّل النمو السنوي للصادرات والواردات والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية للمدة (2020-2004)	10.
83	الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية للمدة (2020-2004)	11.
87	تحليل الدين العام نسبة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية	12.

	السعودية للمدة (2004-2020)	
88	الرقم القياسي للدين العام والصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)	13
89	معدّل الانكشاف الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (200-2020)	14
102	معدّل النمو السنوي للدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق للمدة (2004-2020)	15
102	معدّل النمو السنوي للصادرات والواردات والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)	16
102	الصادرات غير النفطية للعراق للمدة (2004-2020)	17
106	تحليل الدين العام نسبة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)	18
107	الرقم القياسي للدين العام والصادرات والواردات في العراق للمدة (200-2020)	19
108	معدّل الانكشاف الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)	20
121	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	21
130	التمثيل البياني لتنبؤات الاستجابة	22
131	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	23
133	فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر	24
139	اختبار الاستقرارية (Cusum-test)	25
141	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية	26

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق الاحصائي	ت
ة		

173	ملحق (1) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية للمدة (2004-2020)	1
173	ملحق (2) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة في الجزائر للمدة (2004-2020)	2
174	ملحق (3) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)	3
174	ملحق (4) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)	4
175	ملحق (5) تطوّر إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) والتجارة الخارجية العراقية للمدة (2004-2020)	5
175	ملحق (6) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية العراقية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدة (2004-2020)	6

## المقدمة: Introduction

يُعد الدين العام من المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها دول العالم المختلفة ، فهو يمثل تحدياً للحكومات في مجال الإدارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، إذ أنه يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم استخدامها لقياس مستوى النشاط الاقتصادي للدولة لأنه يؤثر بشكل كبير على مستوى النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية ومنها التجارة الخارجية التي تُعد حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي بشقيها الصادرات والواردات ، وكذلك تأثيره في الاستقرار المالي والاجتماعي ، حيث يتم إدارة الدين العام من قبل الحكومة والمؤسسات المالية ، ويتطلب تخطيطاً وإدارة فعّالة للتعامل معه من الناحية الاقتصادية ، وتجنب الوصول إلى حالة العجز في الموازنة العامة و التبعات الاقتصادية السلبية لها ، إذ أن ارتفاع الدين العام قد يسبب آثار سلبية تعصف بالنظام المالي للدولة مما ينعكس على النشاط الاقتصادي بشكل عام ، ويزداد المركز المالي سوءاً كلما ازداد اعتماد الحكومة على الديون مع عدم وضع سياسات اقتصادية مناسبة كالضبط المالي ( Financial discipline) أو الإصلاح المالي ، وعليه تتأثر مؤشرات التجارة الخارجية (كالصادرات و الواردات ) بحجم الديون العامة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء وفي كل من الأجل الطويل أو الأجل القصير ، ومن الضروري توجيه الديون الحكومية نحو تمويل المشاريع الاستثمارية العامة وخاصةً في البلدان النامية ، إذ من شأنها أن تؤدي إلى ردف الاقتصاد الوطني بمقومات وأسس تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية مع الاقتصادات المتقدمة عن طريق الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال و إدخال التكنولوجيا الحديثة ودعم المؤسسات الإنتاجية بالتطور التقني المتقدم وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهذا ينعكس في زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ، أي بمعنى تحقيق فائض في الميزان التجاري وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، وعليه يعتبر تحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية جانباً مهماً لأنها تمكن المؤسسات الإنتاجية من توسيع عملياتها ونشاطها التجاري من خلال توفير التمويل اللازم لشراء المعدات والآلات والمكانن ، وتطوير البنى التحتية اللازمة للعمليات الإنتاجية وخلق التراكمات المادية اللازمة لإقامة الاستثمارات المختلفة ، إذ أن الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية للدول وعدم الارتفاع المفرط في نسب الدين العام يُعد ركناً أساسياً في الأولويات المالية لدول العالم ، ومن المواضيع التي لا غنى عنها تجنباً للإفلاس المالي والوقوع في التبعية الاقتصادية الدولية ، بل أنها تُعد عبئاً على المالية العامة في الحاضر والمستقبل ، الأمر الذي يتوجب القاء الضوء على دراسة الدين العام والأسباب الحقيقية ومنها الأسباب الداخلية والخارجية وما تُحدثه من آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة ، وكذلك البحث عن بدائل اقتصادية كتنفيذ دور التجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وتأسيساً على ما سبق يتم بلورة منهجية البحث على النحو الآتي:-

### أهمية البحث: (Research important)

تأتي أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً مهماً في الاقتصاد ألا وهو تحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية لثلاث بلدان ريعية في اقتصاداتها وهي (الجزائر ، والمملكة العربية السعودية والعراق) ومن كونه يسلط الضوء على هذه العلاقة وما يترتب عليها من تبعات اقتصادية لهذه البلدان لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات بتنشيط التجارة الخارجية والتقليل من وطأة الدين العام لديها .

### مشكلة البحث: (Research problem)

تُعد المشاكل المالية من أهمّ المشاكل التي تعاني منها دول العالم بشكل عام والدول النامية ومنها بلدان العيّنة المختارة بشكل خاص ، وإنّ تحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية يعد حلاً مناسباً لتجاوز هذه البلدان لمشاكلها المالية وتفادي الوقوع في فخ المديونية الدولية نطرح التساؤلات الآتية:-

- 1- إلى أي مدى تمكّنت بلدان العيّنة المختارة من تفعيل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية لديها ؟ والاستفادة منها اقتصادياً.
- 2- هل استطاعت هذه البلدان من تهيئة اقتصاداتها الوطنية للاستفادة من هذه العلاقة المذكورة ؟

### هدف البحث: (Research- Objective)

يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية :-

- 1- رؤية اقتصادية عن واقع الدين العام في بلدان العيّنة المختارة .
- 2- التعرف على واقع التجارة الخارجية في بلدان العيّنة المختارة .
- 3- قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العيّنة المختارة.

### فرضية البحث: (Research- hypothesis)

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

هل إنّ هناك العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العيّنة المختارة (الجزائر ، المملكة العربية السعودية والعراق) ؟ ، وما هو إتجاه هذه العلاقة ؟

### أسلوب البحث (منهجية البحث) : (Research- approach)

يعتمد البحث على اسلوب الموائمة بين المنهجية الاستنباطية (Deduction) بالاستناد على مجموعة من الحقائق والتحليل المنطقي لها والمنهجية الاستقرائية (Induction) والمستخدم في التحليل القياسي باستخدام البيانات الفعلية كأساس للتعميم وتقدير نماذج قياسية واختبارات حديثة في الاقتصاد القياسي.

### الحدود الزمانية والمكانية للبحث : (Time and place limits)

- 1- الحدود الزمانية : وتمثّلت بسلسلة أمدها (17) عاماً أي للمدة (2004-2020).
- 2- الحدود المكانية : وتمثّلت بدول العيّنة المختارة (الجزائر ، المملكة العربية السعودية والعراق)

هيكلية البحث: (Research –Structure)

للإحاطة العلمية بموضوع البحث وتحقيقاً لهدفه واثباتاً لفرضيته تمّ تقسيمه على ثلاثة فصول ، كان الفصل الأول: اطاراً نظرياً للدين العام والتجارة الخارجية متضمناً ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول : الدين العام من حيث مفهومه ، أهدافه ، أسبابه ، أنواعه ، آثاره الإقتصادية و تطوّر الفكر الإقتصادي له ، أما المبحث الثاني فتطرّق إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية من حيث مفهومها ، أهدافها ، أهميتها ، أسباب قيامها ، نظرياتها ، وكذلك تطرّق إلى سياسة التجارة الخارجية من حيث مفهومها ، أهدافها ، أنواعها ، أدواتها ، بينما درس المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والتجارة الخارجية ، وخصّص الفصل الثاني لدراسة وتحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في بلدان العينة المختارة (الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، العراق ) متضمناً ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر ، بينما درس المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في المملكة العربية السعودية، في حين تطرّق المبحث الثالث إلى تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في العراق، أمّا الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي فقد كُرس لقياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة متضمناً ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في النموذج القياسي وتوصيفه ، أما المبحث الثاني فقد خصّص لتقدير وتحليل النماذج القياسية ، بينما كُرس المبحث الثالث لمقارنة النتائج المتحصّل عليها ، ومن ثمّ التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة مع تثبيت للمصادر العلمية ، واختلّفت رسالتي عن الدراسات السابقة بأنّها اعتمدت الدين العام الاجمالي (الداخلي والخارجي ) وتأثيره في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة: Literature in Review

تناول دراسة الدين العام وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية العديد من الكتاب والباحثين ، إلا أن عدد قليل جداً ممن درس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية نذكر منهم ما يأتي:-

**1- قام (Chaido Dritsaki) عام (2013) بدراسة العلاقة بين الدين الحكومي والصادرات والنمو الاقتصادي للاقتصاد اليوناني ، وتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وسببية كرانجر للكشف عن اتجاه العلاقة ، حيث توصل البحث إلى وجود علاقة طويلة الأجل وكذلك قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج المقدر (الدين الحكومي والصادرات والنمو الاقتصادي) ، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي وكذلك من النمو الاقتصادي إلى الدين الحكومي ، في حين لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين الصادرات والدين الحكومي ، أما على المدى الطويل فتُظهر النتائج أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الدين الحكومي (1) .**

**2- قام (خالد علي المجالي و حذيفة سميح القرالة) عام (2015) بدراسة تهدف إلى بيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال المدة (1980-2011) و تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة بين الدين العام والنتائج المحلي والميزان التجاري حيث تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لأختبار استقرار السلاسل الزمنية ، وتبين أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها فيما استقرت هذه المتغيرات على الفرق الثاني ، وتم تطبيق اختبار سببية جرانجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة ، إذ تبين أن العلاقة كانت أحادية الاتجاه بين متغيري الدين العام والعجز في الميزان التجاري ، وتم الاستعانة بأداتين أساسيتين للتقدير هما ، تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل لإيجاد الأثر بين المتغيرات خلال التباطؤ الأمثل للنموذج ، وقد تبين من خلال الدراسة وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري ، وهذا يفسر استهلاك الأموال المقترضة لصالح الاستيراد بدلاً من توجيهها للاستثمارات المنتجة ، ولكن بسبب تراجع الطلب على القروض الخارجية فلن يستمر الأثر طويلاً ولن يكون ذا دلالة إحصائية على المدى الطويل وذلك بسبب انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية (2) .**

**3- أجرى (M. Butkus and J. Seputiene) عام (2018) بدراسة اقتصاد (152) دولة هدفت من خلالها إلى التحقق مما إذا كان مستوى الديون العامة تؤدي إلى ترك آثار على الميزان التجاري أم لا ، حيث استخدم طريقة التقدير الاعتيادية (LSDV , OLS) لتقدير العلاقة خلال المدة (1996-2016) ، وتم تقسيم العينة إلى عينات فرعية وفقاً للميزان التجاري ، وتم التوصل إلى نتائج أهمها أن للدين العام الحكومي تأثير على الميزان التجاري وهو منطوق بفاعلية الدور الحكومي ومدى نجاح استخدامها للديون على المدى الطويل والقصير ، حيث يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي عن طريق**

(1) Chaido Dritsaki , Causal nexus between Economic growth ,Exports and Government debt ,: The case of Greece, procedia Economics and Finance , Vol.5 , Greece , 2013 , P.P.251-259.

(2) خالد علي المجالي وحذيفة سميح القرالة ، أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011) ، مؤتمراً للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثالثون، العدد الرابع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2015 ، ص-ص 283-310.

علاقة غير خطية على شكل حرف (U) ، أي يؤثر على النمو من خلال تأثيره على بعض المتغيرات كالميزان التجاري (1).

**4-** قام **(Ariel Bernardo)** عام (2019) بدراسة مدى تأثير الدين الخارجي على التجارة الخارجية ومن ثم تأثيرها على النمو الاقتصادي ، فقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلي لشرح تأثير الديون على التجارة ومن ثم النمو الاقتصادي بافتراض وجود اقتصادين لدولتين مختلفتين في موازين المدفوعات ، وتوصل الباحث إلى أنّ للدين الخارجي تأثير كبير على التجارة الخارجية من ثم انعكاس هذا التأثير على النمو الاقتصادي (2).

**5-** أجرى **(Adeyemi, al.et)** عام (2022) دراسة العلاقة بين الدين العام والصادرات للاقتصاد النيجيري ، وتوصل إلى نتائج منها ضرورة مشاركة الاقتصاد في عمليات التصدير من أجل الحصول على عملات صعبة لسداد خدمة الدين ، حيث قسّم الديون إلى ديون إنتاجية وديون غير إنتاجية ، فكلما كان توجيه الديون نحو الحصول على نوع من الأصول كانت نتائج هذا الدين إيجابية ، والعكس صحيح عند توجيهها نحو تمويل النفقات الاستهلاكية كالحروب والنفقات الجارية ، وكذلك توصل إلى أنّ القروض المحلية لا تمارس أي ضغوطات على تبادل السلع والخدمات (التجارة الخارجية) ، وتمّ استخدام سببية كرانجر للتوصل إلى هذه النتائج (3).

**6-** قام **(Reinardus A. Suryandaru)** عام (2023) بدراسة العلاقة بين الدين العام والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للاقتصاد الاندونوسي ، حيث تمّ استخدام نموذج غير خطي (ARDL) لتقدير الارتباط بين المتغيرات الداخلة في توصيف النموذج وعلى المديين الطويل والقصير ، وكذلك تمّ استخدام بيانات ربع سنوية للمدة (2010-2019) ، حيث تمّ التوصل إلى نتائج مهمة منها أنّ الدين الخارجي له تأثير سلبي على الانفتاح التجاري ومن ثمّ على النمو الاقتصادي هذا من ناحية ، من ناحية أخرى أنّ اللجوء إلى الدين المحلي له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وعلى المدى الطويل عن طريق قناة الميزان التجاري (4).

(1) M. Butkus and J. Seputiene , Growth effect of public debt : The role of government effectiveness and trade balance , Journal Economies , Vol.6 , No.62 , Lithuania ,2018, P.P.2-27.

(2) Ariel Bernardo , Economic growth , International trade and debt: A model to understand developed and non-developed countries, Analysis Journal , Mexico , Vol.30,2019 , P.P.53-83.

(3) Adeyemi , al.et, Relationship between Public debt and Exports in Nigeria: A granger causality and threshold analysis approach , African Journal of Social Sciences and Humanities research , Vol.5, No.5 , Nigeria , 2022 , P.P.108-125.

(4) Reinardus A. Suryandaru , The relationship between public debt , Trade openness and Economic growth in Indonesia: Symmetric and Asymmetric analysis, Thailand and the world Economy , Vol.41 , No.1 , Thailand , 2023 , P.P.35-60.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

المبحث الأول: الإطار النظري للدين العام.

أولاً: الدين العام (Public Debt).

1- مفهوم الدين العام (Concept of Public Debt).

2- أهداف الدين العام (Public Debt Objectives).

3- أسباب الدين العام (Causes of Public Debt).

4- أنواع الدين العام (Types of Public Debt).

ثانياً: الآثار الاقتصادية للدين العام.

ثالثاً: تطوّر الفكر الإقتصادي للدين العام.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

أولاً: التجارة الخارجية (مفهومها ، أهدافها ، أسباب قيامها ، نظرياتها).

1- مفهوم التجارة الخارجية (Foreign Trade Concept).

2- أهداف التجارة الخارجية (Foreign Trade Targets).

3- أهميّة التجارة الخارجية (Foreign Trade Important).

4- أسباب قيام التجارة الخارجية (Causes of Foreign Trade).

5- نظريات التجارة الخارجية (Theories of Foreign Trade).

ثانياً: سياسة التجارة الخارجية (مفهومها ، أهدافها ، العوامل المؤثرة فيها، أنواعها).

ثالثاً: الأدوات الرئيسية لسياسة التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية.

### تمهيد : Preface

يناقش هذا الفصل الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية موضعاً مفهوم الدين العام وأهدافه وأنواعه ، وكذلك آثاره الاقتصادية ، وتطور الفكر الإقتصادي له في الفكر الكلاسيكي والحديث وكذلك المدرسة النقدية و الكينزية وغيرها.

وكذلك التجارة الخارجية من حيث مفهومها ، وأهدافها ، وأسباب قيامها ، ونظرياتها كالنظرية التجارية والنظرية الكلاسيكية ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ونظرية هكشر- أولين وغيرها، وكذلك سياسة التجارة الخارجية من حيث مفهومها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها أنواعها، وأدواتها ، وكذلك توضيحاً للعلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

### المبحث الأول: الإطار النظري للدين العام

يناقش هذا المبحث الإطار النظري للدين العام من حيث مفهومه ، وأهدافه ، وأنواعه ، وآثاره الاقتصادية ، وتطور الفكر الإقتصادي له وعلى النحو الآتي :

#### أولاً: الدين العام (Public Debt)

#### 1- مفهوم الدين العام (Concept of Public Debt)

أدى ارتفاع الدين العام للبلدان المتقدمة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الى مخاوف حقيقية بخصوص الاستدامة المالية (Financial Sustainability) وتأثيرها الاقتصادي والمالي على الأسواق (Markets) ، إذ أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان مما أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية وبالتالي تراجع الانفاق العام (الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري) ، وتفاقم مشكلة العجز المالي للموازنة وكذلك تعرض الكثير من البلدان إلى ضغوطات السوق (Market Pressures) وارتفاع تكلفة الاقتراض بسبب زيادة المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على السداد (1) ، إذ أنّ القضية تتعلق بمدى احتمال أن يكون لزيادة الدين العام تأثير سلبي على تراكم رأس المال فضلاً عن الإنتاجية وانخفاض النمو الاقتصادي ، إذ يحصل هذا عن طريق قنوات مختلفة منها ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل وكذلك زيادة الضرائب (Taxes) وارتفاع مستويات التضخم (Inflation) (2) ، حيث يعد عجز الموازنة (Budget deficit) من أبرز المحاور العملية للاقتصاد الكلي وسياساته ، وما الدين العام سوى النتيجة التراكمية للعجز، إذ تمثل أدوات الاقتراض الحكومي (Government borrowing) مكوناً لا يستهان به من مجموع الأصول في الأسواق المالية للدول المتقدمة ، وهي مفصل ارتباط بين المالية العامة والسياسة النقدية عبر سعر الفائدة والسيولة ، وكان الدين الحكومي وتنقيده من الموضوعات الهامة التي أهتمّ التنظير الاقتصادي بها منذ البداية ، حيث أعادت أزمة الرهن العقاري و جائحة كورونا (Covid-19) وانهيار أسعار النفط الدين العام الى الصدارة (3) ، وكذلك فالدين العام كثيراً ما يحدث جدلاً واسعاً فيما يتعلق بالتفريق بينه وبين الاقتراض العام ، إذ أنّ الدين العام هو تراكم القروض الحكومية ويدرج في جانب النفقات العامة بينما يدرج الاقتراض العام في جانب الإيرادات العامة كمورد لتمويل العجز ، وكذلك يعتبر الدين العام رصيد بينما تعتبر القروض العامة تدفقات (4) .

ويعرّف الدين العام على أنّه إجمالي المبالغ المقترضة من قبل الحكومة ، أو هو ما تُدين به الحكومة للدائنين والذي تمّ من خلال أدوات الدين العام وهي (سندات الدين وأذونات الخزينة

(1) Jeo Peek and R. Eric , The financial crisis : Causes and lessons , 2<sup>th</sup> Edition, Federal Reserve Bank of Boston , U.S.A, 2011, P.P.7-12.

(2) C. Reinhart M. and K. Rogoff , This time different: Eight centuries of financial folly , 1<sup>st</sup> Edition , Princeton University Press , New Jersey , U.S.A , 2009 , P.496.

(3) أحمد ابريهي علي، نظرية الدين الحكومي، البنك المركزي العراقي ، قسم البحوث والدراسات ، 2020 ، ص 2.

(4) أحمد علي بريهي، نظرية الدين الحكومي ، مصدر سابق ، ص 50.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

وحقوق السحب الخاصّة والعملة والودائع وغيرها ) في السوق المالية ، أو هو مجموع الخصوم التي تتطلب أداء أصل القرض ومعدّل الفائدة المطلوب دفعه ، في تأريخ أو تواريخ محدّدة (1) .

في حين عرّفه آخرون على أنّه: المبالغ أو الأرصدة (stocks) المالية التي تلتزم بها الوحدات العامّة للدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز الحاصل في الموازنة مع الالتزام بدفع المستحقات والفوائد المترتبة على الدين للدائن في تأريخ مستقبلي بحسب شروط إنشاء هذا الدين (2) .

وكذلك عرّف على أنّه: الأموال المقترضة من مصدر داخلي أو خارجي الهدف منه تمويل الإنفاق العام ( النفقات الحكومية ) عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية أو سندات الدين الحكومية قبّل التزام الحكومة في إعادة التسديد مع دفع الفوائد المترتبة عليه في تأريخ معين (3) .

وعرّف الدين العام على أنّه : مجموع القروض التي اقترضتها الحكومة من المقرضين (داخلياً وخارجياً) بواسطة إصدار أدوات الدين العام وطرحها في الأسواق المالية ، أو هو كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت المستحقة السداد في تأريخ معين (4) .

ويُعرّف الدين أيضاً على أنّه مجموع الديون الداخلية والخارجية التي تحصل عليها الحكومة لتمويل الإيرادات العاجزة عن تلبية احتياجات النفقات الحكومية ( الإنفاق العام ) من خلال إصدار السندات الحكومية وأذونات الخزينة (5) .

وأيضاً عرّف الدين العام على أنّه : الالتزامات القانونية للدولة مع سداد رأس المال والفائدة لأصحاب الحقوق المحدّدة مسبقاً وفقاً لجدول زمني معين (6) .

وكذلك عرّف الدين العام على أنّه : مجموعة ديون متراكمة تمّ اقتراضها من قبل الحكومة بهدف تمويل الإنفاق العام والاستثمارات العامّة كالبنى التحتية والتعليم والرعاية الصحية والدفاع وغيرها نتيجة زيادة العجز الحاصل في الموازنة العامّة ممّا يؤدي الى انخفاض المدخرات العامّة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي ويتم من خلال اصدار السندات الحكومية أو الادوات المالية الأخرى (7) .

(1) Ted Gayer and Harvey S. Rosen , Principles of Public Finance , Second Edition , Mc Graw-Hill , U.S.A , 2014 , P.459.

(2) Robert Dippelsman et,al, what lies Beneath: The statistical Definition of public sector debt an overview of the coverage of public sector debt for 61 countries, International monetary fund, 2012, p.5.

(3) David N. Hyman, The economic application of public finance from theory to politics, 10<sup>th</sup> edition, Cengage learning , USA , 2010 , P.430.

(4) Jonathan Gruber , Public Finance and Public Policy , 4<sup>th</sup> Edition , Worth Publishers ,U.S.A ,2016 , P.570.

(5) Michael M. Howard ,et.al, Public sector economics for developing countries , 2<sup>th</sup> Edition, University Press of the West Indies, U.K, 2010, P.129.

(6) Richard A.Musgrave and Peggy B.M , Public finance in theory and practice , 5<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , U.S.A , 1989, P.P.544-545.

(7) Nicholas G.Mankiw and Mark P.Taylor , Macroeconomics, second Edition , South-Western , Cengage learning , U.S.A , 2011 , P.301.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

وأيضاً يعرف الدين العام بأنه : تراكم اقتراض الحكومة لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة مع ما يتحتم عليها من تسديد فوائد هذه الديون خلال فترة محددة (1) .

ويعرف الباحث الدين العام على أنه : الأموال التي تقترضها الحكومة من الجمهور أو المؤسسات الوطنية ( دين داخلي - Internal debt ) أو من جهات أو مؤسسات خارجية ( دين خارجي - External debt ) لمواجهة ظروف طارئة أو مشاكل اقتصادية ضربت الاقتصاد ، أو لسد عجز الإيرادات لتغطية النفقات الحكومية أو إنشاء مشاريع استثمارية تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة أو زيادة الطاقات الانتاجية أو دعم قطاعات اقتصادية أخرى ، وكذلك تحقيق أهداف اجتماعية كالحّد من الفقر أو دعم التعليم والصحة والقضاء على الفوارق الطبقيّة .

والدين العام غالباً ما يثير مشكلة التمييز بين العجز والدين إذ أنّ الدين يتغيّر حسب الوضع السائد للموازنة العامّة ( عجز أو فائض ) (2) ، ومن التعاريف أعلاه يتّضح أنّ الحكومة عندما تواجه عجزاً في الموازنة العامّة فإنّه يتوجّب عليها الاقتراض لسداد التزاماتها وفوائدها ، إذ تقوم الحكومة بإصدار سندات ( إقرار بالدين ) والتي تتعهد فيها الحكومة بسداد ما تدين به مستقبلاً ، فتراكم تلك القروض تسمّى أحياناً بالدين الحكومي ( Government debt ) (3) .

### 2- أهداف الدين العام (Public Debt Objectives)

للدين العام أهداف عديدة يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:-

أ- يعتبر إيراد أو دخل : إذ يعمل الدين العام عادةً على توفير الأموال اللازمة لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات على الإيرادات ، بسبب حصول أّما ظروف طارئة مثل الزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية أو لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية ، وفي هذه الحالة لا يمكن للحكومة اللجوء إلى فرض الضرائب فتتوجّه نحو الاقتراض .

ب- معالجة الكساد الاقتصادي : من المعلوم في أوقات الكساد ينخفض الطلب الكلي بسبب عزوف المستهلكين عن الأنفاق، ولكي تقوم الحكومة بتنشيط الطلب الكلي يتوجّب عليها زيادة نفقاتها العامة في مختلف الجوانب منها الأنفاق على أعمال البناء العامة أو زيادة الأنفاق على الخدمات أو زيادة الأنفاق على البنى التحتية الضرورية .

ج- الحد من التضخّم : التضخّم يعني الارتفاع المستمر للأسعار، فتكون التكاليف أثناء التضخّم مرتفعة (دفع الكلفة ) ، ولهذا يتوجّب على الحكومة التدخل من خلال الاقتراض من الجمهور للحد أو امتصاص القوة الشرائية الفائضة التي يمتلكونها (4) .

د- تمويل الخطط التنموية كدعم الاستثمارات في المشاريع الحيوية المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية والزراعة والصناعات الثقيلة وغيرها ، وكذلك توفير رؤوس الأموال الضرورية

(1) N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7<sup>th</sup> Edition, Worth Publishers , New York, 2009, P.467.

(2) Roger A. Arnold , Macroeconomics, 11<sup>th</sup> Edition, South-Western Cengage Learning, USA ,2014, P.266.

(3) سامويلسون نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، 2006 ، ص 752 .

(4) Yanis Varoufakis , Public debt: An Illusion of democratic political Economy , 1<sup>st</sup> Edition , Palgrave Macmillan ,U.K , London ,2011 , P.4.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

عملية التنمية التي لا تستطيع جباية الضرائب توفيرها لوحدها ، إذ تعاني الدول النامية من مشكلة النقص الحاد في رؤوس الأموال الضرورية للنهوض بالواقع الاقتصادي ولذلك تلجأ هذه الدول إلى الدين العام الخارجي كحل جيد (1) .

هـ - التوسّع في خدمات التعليم والصحة : ويمكن للحكومة أيضاً أن تأخذ القروض لبناء وتطوير التعليم وتوفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية (2) .

و- تمويل الحروب : قد تضطر الحكومات اللجوء للاقتراض بهدف تمويل نفقاتها الحربية للدفاع عن سيادة الدولة ، وفي الوقت الحالي فإنّ الضغط الدولي المتزايد والتطوير العسكري المتقدّم يحتاج إلى رؤوس أموال طائلة ، وكذلك من الصعب جداً تحصيل هذه الأموال عن طريق الضرائب فقط لأنّها ستعكس سلباً على الاقتصاد (3) .

### 3- أسباب الدين العام (Causes of Public Debt)

ويعود لجوء البلد إلى الدين العام لعدّة أسباب منها (4) :-

أ- تلجأ الدولة إلى الدين العام في حالات غير عادية أو استثنائية مثل دخولها في حرب أو مواجهتها كارثة طبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات أو الوباء أو جفاف لعدّة سنوات وهذا يحتاج إلى نفقات نقدية غير عادية وغير متوقّرة في الخزنة العامة.

ب- تنشيط التنمية الكبرى وخاصة عند إنشاء المشاريع الكبرى مثل السدود أو محطات توليد الكهرباء أو المصانع العملاقة أو تنمية قطاع معين.

ج- مواجهة عجز معين في إيرادات الدولة أو عجز دائم يؤثر أحياناً على إنشاء مشروع أو مواجهة حالة معينة تتطلب إنفاقاً استثنائياً.

### 4- أنواع الدين العام (Types of Public Debt)

ويمكن تقسيم الدين العام من حيث مصادره إلى الدين الداخلي ( Internal Debt ) ويعني هو الدين الذي تدين به الحكومة إلى جمهورها (المواطنين ) مع التعهد بسداد ماتدين به في المستقبل ، والشائع أنّ الدين الداخلي لا يشكّل عبئاً باعتبار أنّ الجمهور هو الدائن وهو المدين بنفس الوقت (5) ، إذ أنّ هناك جزء كبير جداً من مجموع الديون تكتتب داخلياً عن طريق القطاع الخاص أو صناديق الائتمان وغيرها ، ولهذا تعتبر هذه الديون أصولاً لحاملها (6) ، بمعنى آخر إذا كانت جميع ماتدين به الحكومة هي ديون محلية فإنّ الجمهور يعتبر في هذه الحالة هو الدائن والمدين بنفس الوقت بسبب تماثل وتطابق أصول الدائنين المحفوظ بها عند

(1) Mario Baldassarri , The Economics of public debt , 1<sup>st</sup> Edition , Routledge , U.K ,2017 , P.P.3-4.

(2) Mishkin F.S. and Eakins S.G, Financial markets and Institutions , 7<sup>th</sup> Edition , Pearson Education , U.K , London , 2012 , P.5.

(3) Robin Boadway and Anwar Shah , Handbook of public finance , Second Edition, Springer ,Germant , Berlin , 2013 , P.26.

(4) سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ط1 ، بيروت ، 2015 ، ص188.

(5) سامويلسون نوردهاس ، مصدر سابق ، ص758.

(6) مايكل أبديمان ، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، ط2 ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999 ، ص 537.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الحكومة مع الدين الحكومي الداخلي (1) ، إذ أنّ الدين الداخلي يعمل على توفير ما تتطلبه وتحتاجه الحكومة من تمويل مالي لسد العجز (Deficit) مع الوفاء بالتزاماتها في دفع الفوائد وأقساط الدين (2) ، وعادةً تلجأ الدول المتقدمة الى الاقتراض الداخلي عن طريق إصدار وبيع سندات الدين الحكومية الى المواطنين مباشرةً أو طرحها في سوق الأوراق المالية الحكومية أو أنها تتبعها الى البنك المركزي كحل أخير (3) ، في حين إذا عجزت الحكومة من تمويل عجزها داخلياً لقصور وانخفاض المدخرات المحلية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج والذي يسمّى بالدين الخارجي (External Debt) والذي يعني دين الحكومة للأجانب ، ممّا يعني انخفاض الموارد المتاحة للأفراد لذلك يستلزم على الحكومة رفع صادراتها بما يفوق وارداتها لتحقيق فائض في ميزانها التجاري لتتمكّن من دفع أو تسديد ديونها الخارجية ، ويتمّ ذلك من خلال تخصيص نسبة معينة من إيرادات صادراتها لتسديد ما بذمتها من ديون خارجية (4) ، وكذلك عرّف الدين الخارجي على أنّه تدفّقات (Follow) رأس المال الدولية عن طريق إصدار سندات الدين الدولية بين دولة وأخرى ، والهدف منها هو تلبية الطلب المحلي على الائتمان في البلدان المتلقية (5) .

### ثانياً : الآثار الاقتصادية للدين العام ( Economic impacts of public debt ) :-

إذا حاولنا تقييم الضغط الذي تمارسه الحكومة على أسواق الائتمان للحصول على قروض لسد العجز فسوف يكون التأثير على مستوى الأسعار كبير جداً (تضخم) ، وبالتالي سيكون التغيير في الأسعار سبباً في تغيير القيمة الحقيقية للدين العام ممّا يؤدي إلى حصول الحكومة على إيرادات أكبر (6) ، وإنّ للدين الداخلي آثاراً اقتصادية وأخرى اجتماعية مختلفة باختلاف مراحل مرور القرض (اكتتاب القرض ، إنفاق القرض ، تسديد القرض أو استهلاكه) ، وكذلك باختلاف الاقتراض من حيث كون المقرض الجمهور (الأفراد ، المؤسسات المالية الخاصة) أو المؤسسات الائتمانية ( البنك المركزي ، البنوك التجارية ) ، فإذا كان الاقتراض من الجمهور أو من المؤسسات المالية الخاصة فهذا يؤدي إلى حدوث تنافس بين القطاع الخاص والقطاع العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، أمّا في حال كان الاقتراض من الجهاز المصرفي فإنّه سيؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة في التداول ، وهذا له آثاراً اقتصادية فيما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرّن أو إنّ الاقتصاد قد وصل إلى حالة الاستخدام الكامل ، فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً والاقتصاد في حالة استخدام غير كامل فإنّ الاقتراض من الجهاز المصرفي سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار ومن ثمّ زيادة الناتج القومي

(1) Carl-ludwig Holfreerich et.al, Government Debt, causes, Effect and limits, Berlin-Brandenburg Academy of Sciences and Humanities, Vol.76 , Berlin, 2016, P.19.

(2) International Monetary Fund, Public debt management Guidelines, International Monetary fund, Washington, 2001, P.20.

(3) David C. Colander , Macroeconomics, 6<sup>th</sup> Edition , Mc Graw-Hill, New York, 2006, P.381.

(4) سامويلسون ونوردهاوس ، مصدر سابق ، ص 758.

(5) Stefan Avdjier et.al , External debt composition and domestic credit cycles, Journal of International Money and Finance, Vol.115 , U.S.A , 2021 , P.2.

(6) Harvey S. Rosen and Ted Gayer, Public Finance, 9<sup>th</sup> edition , McGraw.Hill , New York , 2010, P.463.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

، والعكس صحيح في حالة كون الجهاز الإنتاجي غير مرن والاقتصاد قد وصل إلى حالة الاستخدام الكامل (1) .

### 1- أثر الدين العام على الاستثمار:-

تعتبر الادخارات الاختيارية مصدر تمويل كبير لاستثمارات القطاع الخاص (الأفراد) ، فعندما تقوم الحكومة بمنافسة القطاع الخاص للحصول على الأموال (دين عام) فهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، وبما أن طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية فإن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض استثمارات الأفراد ، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وكذلك النمو الاقتصادي في ظل ثبات العوامل الأخرى ، في حين أن انخفاض أحد مكونات الطلب الكلي وهو الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي وهو يعني حدوث آثار انكماشية على مستوى الاقتصاد القومي (2) ، وللدين الداخلي آثاراً على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار وغيرها ، فيؤثر الدين الداخلي على مدخرات الأفراد المعدة للاستثمار ، فإذا كان تمويل الاقتراض من المدخرات المكتتزة العاطلة فإن ذلك بلا شك سيسهم في زيادة الادخار والاستثمار ، أما إذا كان التمويل من المدخرات التي يراد توجيهها نحو الاستثمار فلن تكون هناك زيادة صافية في الادخار والاستثمار لأن الدين قد حوّل المدخرات المعدة للاستثمار من القطاع الخاص إلى القطاع العام والذي كان باستطاعة القطاع الخاص توجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار بشكل أفضل ، أما إذا كان تمويل الاقتراض من البنك المركزي كما أشرنا سابقاً فسيكون الأثر هو زيادة في القوة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ( Demand Total ) (3) ، إذ أن في نهاية القرن التاسع عشر حذر الكلاسيك من خطورة الدين العام على الاستثمار الخاص لأن الطلب الحكومي على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مع الأخذ بنظر الاعتبار حساسية الاستثمار اتجاه أسعار الفائدة ، لذا فإن استخدام الأموال العامة من قبل الحكومة إنما يوجه نحو الاستخدامات الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم انخفاض الدخل والتراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي (4) .

فقد ارتفع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل إلى (8.7) تريليون دولار في عام (2020) كديون طويلة الأجل ، وبشكل عام ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنسبة (5.3%) (5) ، فعندما يتم تسديد الديون الخارجية سيؤدي ذلك إلى تدفق الموارد المالية إلى الخارج ، مع ما يترتب عليه حصول خسائر كبيرة في فرص استثمار هذه الموارد داخل الاقتصاد ، إذ يختلف حجم الدين وقيمه حسب مستويات أسعار الفائدة في داخل البلد المقترض عنه في البلد المقرض ، وكذلك حسب حالة الميزان التجاري مقارنةً بالبلدان الأخرى فكلما كان عجز الميزان التجاري كبير كان له تأثير كبير على حجم

(1) علي محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص286.

(2) سعيد عبد العزيز عثمان ، الاقتصاد العام ( مالية عامة ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص324.

(3) عادل فليح العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص388.

(4) عباس جواد أحمد ، تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020) ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2022 ، ص41.

(5) The World Bank, International debt statistics , 2022, P.9.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الديون الخارجية مما يجعل الاقتصاد المحلي ذو تبعية اقتصادية للخارج بسبب حجم المديونية الخارجية وما يترتب عليها من آثار سلبية ، من جانب آخر إذا ارتفعت أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة الدولية ( الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة للجهة المقرضة) كان لذلك عواقب وخيمة على فرص النمو في المستقبل ، بسبب زيادة الضرائب لتسديد فوائد الدين الخارجي مما يؤدي الى تدفق رؤوس الأموال الى الخارج بدلاً من إعادة توزيعها داخل الاقتصاد ، وعليه فإن زيادة حجم الديون الخارجية قد تؤدي بالضرورة الى رفع أسعار الفائدة الحقيقية في الداخل مما يعني انخفاض سعر الصرف ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة في الخارج (1) ، في المحصلة نستنتج أن زيادة العجز الهيكلي الناجم عن التخفيضات الضريبية أو زيادة الأنفاق الحكومي تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقليص حجم الاستثمار المحلي ومن ثم زيادة عجز الميزان التجاري (2) .

### 2- أثر الدين العام على البطالة :-

يعتبر الدين العام سياسة مالية فعّالة لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية ومنها البطالة وذلك من خلال التأثير الذي يمارسه في بعض المتغيرات الاقتصادية ، فزيادة الدين العام تؤدي إلى زيادة العرض النقدي لدى الحكومة وهذه الزيادة من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في معدلات البطالة ، فعلى صعيد تأثير الدين العام المحلي فيمكن أن يمارس تأثيراً إيجابياً على معدل البطالة من خلال تمويل النفقات الاستثمارية الحكومية مما قد يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية وتوفير فرص عمل وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالدين العام المحلي أثر سلبي على معدلات البطالة وذلك عندما يزداد مستوى الدين العام المحلي تزداد تكلفة الاقتراض بنفس الوتيرة ، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة وانخفاض فرص العمل (3) ، أما على صعيد تأثير الدين العام الخارجي فإنه يمارس تأثيراً إيجابياً وسلبياً حسب طبيعة استخدام وتوجيه الحكومة للأموال المقترضة فهو سلاح ذو حدين، فقد يوجه نحو إنشاء مشاريع استثمارية وإنتاجية وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل للعاطلين مما قد يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الدخل في حين لو استخدم أو ووجه نحو إنشاء مشاريع غير إنتاجية أو تم إستهلاكه على النفقات الجارية أو الإستهلاكية فهذا سوف يؤدي مستقبلاً إلى عدم قدرة الحكومة على إدارة الدين وسداد أصله مما يعني زيادة الضرائب مستقبلاً وانخفاض الدخل ثم انخفاض الرغبة في العمل وزيادة معدلات البطالة (4) ، والجدير بالذكر إن تأثير الديون العامة على البطالة أو على المتغيرات الاقتصادية الأخرى يختلف من دولة لأخرى وحسب الظروف الاقتصادية ، وكذلك يتوقف على بشكل كبير على طريقة وكيفية توجيه الحكومة المركزية هذه الديون نحو إنشاء

(1) David N. Hyman, Public Finance: A contemporary Application of Theory to policy , 10<sup>th</sup> , South-Western cengage learning , USA , 2010 , P.P.510-513.

(2) سامويلسون ونوردهاوس ، مصدر سابق ، ص 757.

(3) M. Smart and D. Wilson , The local of Government debt in the United stated, Journal of Urban Economics , Holland , Vol.87 , No.1 , 2015 , P.P.20-23.

(4) A. Ogunnleye , The effects of External debt on Employment in developing Countries , Journal of Economics and sustainable development, 2015 , Vol.6 , No.8 , P.P.133-135.

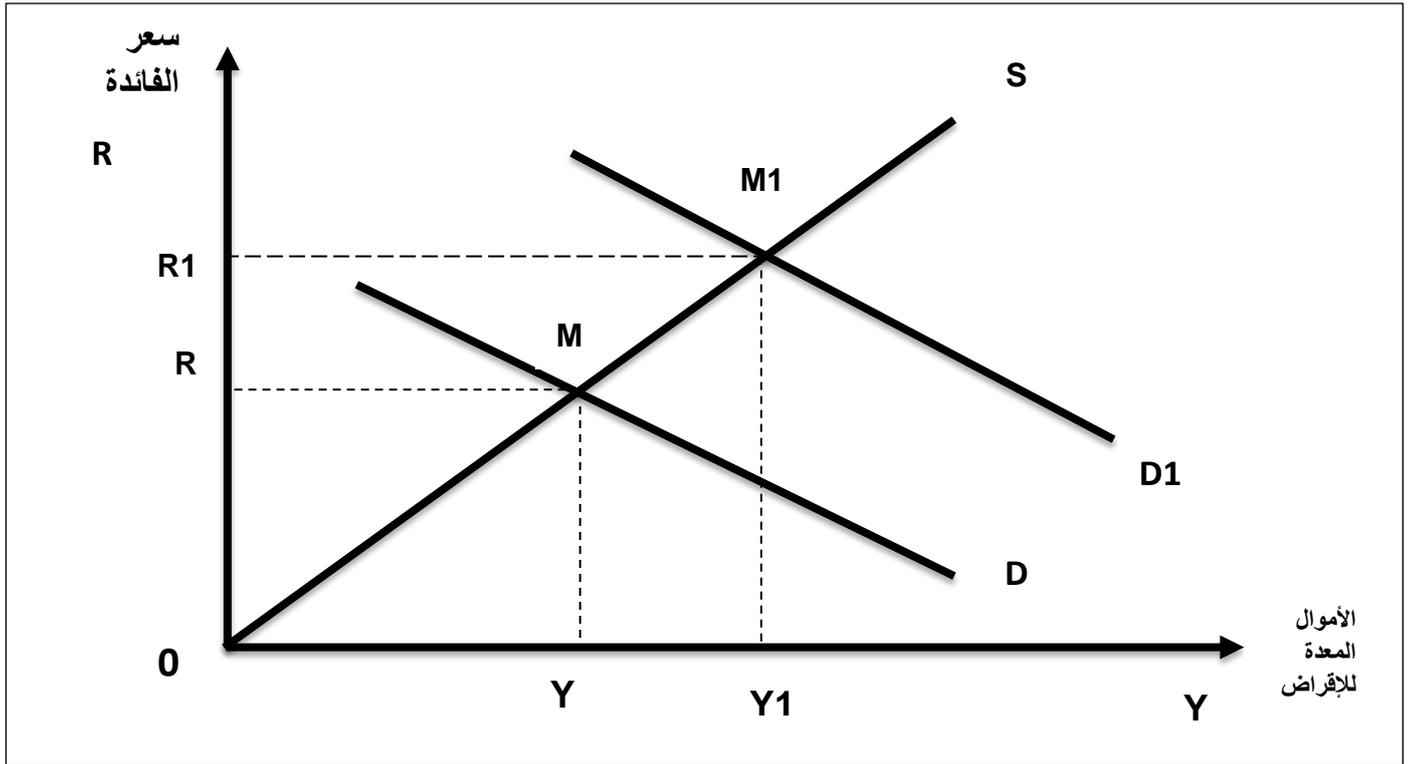
## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

المشاريع ، وبنفس الوقت يجب أن يتمّ التوازن بين العرض النقدي والطلب في الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام وتحسين مستويات البطالة (1) .

### 3- أثر الدين العام على سعر الفائدة :-

يعد تأثير الدين العام على سعر الفائدة من الظواهر المهمة التي تؤثر في الاقتصاد وعليه يجب التفريق بين أثر الاقتراض من الداخل وأثر الاقتراض من الخارج ، ففي حالة الاقتراض من الداخل يجب أن نفرق بين الاقتراض من الأفراد ( الجمهور ) والمؤسسات المالية الخاصة كبنوك الادخار وشركات التأمين ، وبين الاقتراض من المؤسسات الائتمانية المتمثلة بالبنك المركزي والبنوك التجارية ، وإن التمييز بين الجهات المقرضة متأني من إختلاف تأثيراتها الاقتصادية ، ففي حالة الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية الخاصة يمكن أن تواجه إحدى الحالتين وأولهما وجود مدخرات عاطلة فائضة عن حاجة القطاع الخاص للاستثمار، وثانيهما هي عدم وجود فائض في المدخرات وإن إصدار سندات قروض عامة من قبل الحكومة وحث الأشخاص على الاكتتاب في القرض سيؤدي إلى حصول تنافس بين القطاع العام والخاص ( مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص ) وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة (2) ، كما في الشكل البياني ( 1 ) (3) :

شكل (1) : تأثير الاقتراض من الجمهور في الطلب على الأموال :-



(1) N.Gregory Mankiw , Principles of Economics , 7<sup>th</sup> Edithion , Cengage Learning , U.S.A , 2014 , P.371.

(2) علي محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص-ص285-286.

(3) N. Gregory Mankiw, Brief principles of Macroeconomics, 5<sup>th</sup> edition , South-Western ,USA ,2009, P.173.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

يتضح من الشكل البياني (1) إنَّ زيادة الاقتراض الحكومي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب على الأموال إلى اليمين من (D) إلى (D1) وهذا يعني بالضرورة زيادة الدين العام أو الأموال المصدّة للإقراض من (Y) إلى (Y1) ممّا أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة من (R) إلى (R1) ، وهذا التغيّر قد نقل نقطة التوازن من (M) إلى (M1) ، في حين أنّ ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص كعلاقة عكسية (1) ، أمّا في حالة الاقتراض من الجهاز المصرفي (أي الاقتراض من المؤسسات الائتمانية) فإنّ الاقتراض سيؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تطرح في التداول ، إذ أنّ الجهاز المصرفي يستطيع الإقراض ممّا يزيد عن الاحتياطي القانوني ، ويتوقّف تأثير الائتمان أو خلق النقود على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى الاستخدام الكامل في الاقتصاد في البلدان التي لم تصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل والتي يتميز الجهاز الإنتاجي فيها بالمرونة فإنّ الاقتراض من الجهاز المصرفي سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ممّا يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثمّ زيادة الناتج القومي ، أمّا في البلدان التي وصل فيها الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل أو أنّ الجهاز الإنتاجي فيها غير مرّن فإنّ الاقتراض من المؤسسات الائتمانية سيقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، ولهذا السبب لا ينصح اللجوء إلى الائتمان المصرفي لتمويل الدين العام (2) ، أمّا في حالة الاقتراض من الخارج فهذا يعني زيادة المعروض النقدي ( كمية النقود ) المطروحة في التداول حيث يترتّب على ذلك أنّه في حالة وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل فإنّها تحدث آثاراً تضخّمية ، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة (3) .

### 4- أثر الدين العام على الدخل القومي:

يُعد الدين العام من المتغيرات التي تؤثر في الدخل القومي بصرف النظر عن مصدر الدين العام ، فهو يؤثر على مستوى الإنتاج القومي وبالتالي يتأثر الدخل القومي ، وهذا الأثر يتوقّف على طبيعة وأسلوب إنفاق الدين العام ، فإذا تمّ إنفاق حصيلة الدين أو القرض في تمويل مشاريع استثمارية وإنتاجية فإنّها ستؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للعمل ورأس المال وبالتالي زيادة الحصيلة المالية للحكومة وتخفيف من عبء الدين العام ، لأنّ المشاريع الاستثمارية تدر دخلاً مالياً بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي زيادة تدفق رأس المال ، وهذا يؤثر في نهاية الأمر في نمو الدخل القومي ، أمّا إذا أنفق الدين العام في تمويل مشاريع استهلاكية أو مشاريع خدمية والتي بطبيعتها لا تدر دخلاً مالياً ولا تزيد من إنتاجية العمل ورأس المال فإنّها لا تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وبالتالي يكون تأثيرها طفيف في عملية نمو الدخل القومي (4) ، حيث تمتد آثار الدين العام إلى المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد القومي فتؤثر على مستوى الإنفاق العام ومن ثمّ فهي تساهم في التوسّع في الإنفاق العام والاستثمار العام على حساب الإنفاق والاستثمار الخاص ممّا يؤثر بالتالي على مستوى الدخل القومي (5) ، بمعنى آخر إنّ الحكومة إذا طرحت القروض العامة على الإكتتاب العام فإنّ المشتركين في القروض هم أصحاب الدخول المرتفعة أو المتوسطة أي سوف تسحب جزءاً من دخولهم إذا قامت بإنفاق القرض على المجالات الخدمية فإنّ المستفيد منها هم الفقراء بينما يتحمّل الأغنياء العبء الأكبر ، وبالمقابل إذا أنفقت

(1) عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 ، ص573.

(2) علي محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي ، مصدر سابق ، ص286.

(3) سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص263.

(4) عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1992 ، ص255.

(5) سوزي عدلي ناشد ، مصدر سابق ، ص263.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فإنّ المستفيد منها هم الأغنياء وجزئياً الفقراء وإنّ معدّل البطالة سوف ينخفض لكن أرباح المنتجين سوف تزداد ، وبشكل عام فإنّ إنفاق القرض العام سوف يؤثر في مستويات الدخل القومي وسوف ينشط مجالات العمل وسوف تزداد الدخل ثانيةً ، فإذا كررت الدولة الاقتراض والإنفاق فإنّ ذلك سيرفع من مستويات الدخل المتدنية ويطرأ تحسن على مستويات المعيشة (1) .

### 5- أثر الدين العام على النمو الاقتصادي

أكدت العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية على أنّ هناك علاقة وطيدة تربط بين الدين العام والنمو الاقتصادي ، إذ أنّ من نتائج هذه الدراسات أن تمّ التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية يخلفها الدين العام على النمو الاقتصادي ، فالإتجاه الأوّل يرى أنّ للدين العام آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي وهذه الفكرة تنسب إلى أفكار المدرسة الكلاسيكية ، إذ أنّهم أكدوا على وجود مستوى حرج للدين العام وقد سمّوها ( عتبة الدين الحرج ) في حين أنّ الإتجاه الثاني الذي يرى أنّ للدين العام آثاراً إيجابية مع إقصاء واستبعاد مبدأ المستوى الحرج للدين العام وهذه الفكرة جاءت ضمن أفكار النظرية الكينزية ، أمّا فرضية التكافؤ الريكاردوي وهو الإتجاه الثالث الذي يرى أنّ للدين العام الأثر المحايد أي أنّه محايد في تأثيره على النمو الاقتصادي (2) .

فالاتجاه الأوّل الذي يمثّل النظرية الكلاسيكية والقاتل بالأثر السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي والمبني على فكرة التوازن التلقائي للاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل والتي رفضت أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي فإنّها ترى إنّ الدين العام هو عبئاً على الاقتصاد ويخل في التوازن التلقائي وكذلك تؤمن بأنّ الإنفاق العام ( الإنفاق الحكومي ) هو إنفاق استهلاكي ، لذلك فإنّ الديون العامة تؤدي إلى تخفيض حجم الادخارات الخاصة وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة ، إذ توجه الحكومة هذا الادخار نحو أوجه استهلاكية والذي يفترض أن يوجه نحو الاستثمارات الإنتاجية ، وهذه الرؤية لا تقتصر على النظرية الكلاسيكية فقط بل أنّ هناك نظريات أخرى تعاضد هذه الفكرة ( وجود أثر سلبي للدين العام على النمو الاقتصادي ) كالنظرية النيوكلاسيكية ( النظرية الحدية ) (3) ، وبنفس الوقت تؤدي زيادة الدين العام في الأجل الطويل إلى زيادة تكاليف رأس المال ومن ثمّ انخفاض الاستثمار الخاص وهذا يعمل على انخفاض كثافة رأس المال ومن ثمّ انخفاض عنصر العمل وانخفاض الطاقة الإنتاجية هذا من جانب ، من جانب آخر إنّ ارتفاع تكاليف رأس المال تؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الأنشطة العلمية منها البحث والتطوير ممّا يترتب عليه انخفاض مستويات التقدّم التكنولوجي (4) ، أي أنّ الدين العام قد يؤدي إلى تراكم الدين على الأفراد بدلاً من تراكم رأس المال الخاص ، وهذا يعني تبديل الدين العام محل رأس المال الخاص لذلك ستنخفض

(1) William.J Baumol and Alan.S. Blinder , Macroeconomics: Principles and policy , 13th edition, Cengage Learning , U.S.A , 2015 , P.P.500-515.

(2) Kramolisova and L.Spacilova, Public debt and economic growth in European union countries , 13<sup>th</sup> international scientific conference, Economic policy in the European union member countries , Czech Republic, 2015,P.312.

(3) Cristina C. and Philipp R. , The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area, European economic review,Vol.56, No,7,U.S.A, 2012, P.394.

(4) Ntshaka P.L., Effects of public debt on economic growth in Swaziland, International journal of business and commerce, Vol.5, No.1,U.K ,2015, P.P.1-24.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

معدّلات النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد في الأجل الطويل (1)، وأيضاً أنّ انخفاض حجم المدخرات القومية نتيجة زيادة الدين العام سيؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ممّا قد يؤدّي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة وهذا بدوره يؤدّي إلى انخفاض حجم التراكم الرأسمالي مؤدّياً إلى حدوث انخفاض في إنتاجية العمل ( أثر المزاحمة ) وكذلك زيادة حجم الديون العامة وارتفاع أسعار الفائدة سيعملان على زيادة مدفوعات خدمة الدين ، وهذا يؤدّي إلى أمّا زيادة الضرائب أو انخفاض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة بهدف سداد فوائد الدين وهذا قد يؤدّي إلى حدوث آثار سلبية على مستوى الإنتاجية وعرض العمل ورأس المال (2) ، بمعنى آخر أنّ الدين العام يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ممّا يخفّض من إقبال القطاع الخاص على الاستثمار ، فإذا كان حجم الاستثمارات الخاصة كبير فإنّ الأجيال القادمة سوف تتحمّل أعباء الدين ممّا يقلل الطاقة الإنتاجية وانخفاض المعيشة (3) ، بمعنى أكثر دقّة إنّ الدين العام يشكّل مصدر قلق وخوف لدى الكثير من الاقتصاديين لمزاحمته القطاع الخاص ، إذ أنّ الاقتراض الحكومي العام يؤدّي إلى مزاحمة طلب القطاع الخاص على الأموال المعدّة للإقراض مع وجود معدّل ثابت للمدخرات القومية ممّا يؤدّي في نهاية الأمر إلى إقصاء القطاع الخاص ومن ثمّ انخفاض معدّل التكوين الرأسمالي (4) ، وهناك بعداً سلبياً آخر للدين العام على النمو الاقتصادي وهو أنّه مع استمرار زيادة وتراكم الديون فإنّ أعباء دفع فوائده وأقساطه ستقع على عاتق الأجيال اللاحقة وستمتص الكثير من مدخراتهم ، وهذه العملية ستؤدّي إلى انخفاض الادخار الكلي في الاقتصاد وما يتبعه من انخفاض في الاستثمارات والدخل ومن ثمّ انخفاض النمو الاقتصادي (5) ، إذ أكّد اقتصاديون كثيرون على أنّ هناك عدّة سبل يمكن أن يكون فيها الدين العام عبئاً على الأجيال القادمة ، وبسبب رفع الضرائب وفرض تكاليف عالية إلى حد كبير في المستقبل لتسديد فوائد الدين فإنّ هذه السياسة ستؤدّي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية وبذلك ينخفض التراكم الرأسمالي للأجيال المستقبلية (6) ، وقد استقرّت الدراسات على أنّ تأثير تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يتوقّف على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد ، وإنّ التمييز بين تأثير النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية قد يكون هاماً في الظروف الطبيعية ، ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلي بهدف استغلال الطاقات العاطلة ورفع معدّلات النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية وتكون الديون العامة أداة إيجابية وفعّالة لتحقيق هذا الهدف ، ومن المرجّح عندئذ خلق عجز في الموازنة العامة ثمّ تمويله من خلال القروض العامة

(1) سامويلسون ونوردهاوس ، علم الإقتصاد، مصدر سابق، ص758.

(2) M.Nautet and L.V.Meensel, Economic impact of the public debt, Economic review, Vol.2, 2011, P.12.

(3) Campbell R.Mcconnell and Stanley L.Bru, Macroeconomics principles, problems and policies, 7<sup>th</sup> edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, 2008, P.219.

(4) Jonathan Gruber, Public finance and public policy, 5<sup>th</sup> edition, New York Plaza , USA , 2016, P.P.116-117.

(5) Vladimir Teles and Caio Cesar, Public debt and the limits of fiscal policy to increase Economic growth, European Economic review , Vol.66, U.S.A, 2014, P.P.1-16.

(6) Andrew B.Abel , et.al, Macroeconomics, 7<sup>th</sup> edition, Pearson Education, Inc, U.S.A, 2011, P.586.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

سيمارس في الغالب تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل ويكون هذا التأثير كبيراً كلما كانت هناك موارد عاطلة أكثر في الاقتصاد (1) .

أما الاتجاه الذي يرى الأثر الإيجابي للدين العام على النمو الاقتصادي فهو الاتجاه الذي يمثل النظرية الكينزية والذي يرى أن العجز الممول من خلال سندات الدين الحكومية من شأنها أن تعزز وترشد النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز إجمالي الإنفاق العام ( الإنفاق الحكومي ) (2) ، فقد أثبتت النظرية الكينزية أن العلاقة بين الدين والنمو الاقتصادي في الأجل القصير ستكون إيجابية والسبب يعود إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه من قبل الحكومة نحو إقامة مشاريع استثمارية وإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي ، أما في الأجل الطويل سيكون لاستخدام إيرادات وعائدات القروض العامة في تمويل النفقات الإنتاجية تأثير إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي في حين أن استخدامها في تمويل النفقات الجارية سوف ينتج عنه بعض الآثار السلبية ، لأنه لا يعزز الزيادة في النمو الاقتصادي (3) ، ومن جانب آخر قد لا يُعد كبر حجم الديون مشكلة على ما يبدو لأول وهلة إذ أنه يتوقف على كيفية إنفاق الحكومة لتلك الأموال وطبيعة استخدام أصل المال ، فمثلاً ستؤدي الديون العامة التي توجه نحو الاستثمارات في رأس المال الحكومي أو الأصول المادية — مثل الطرق السريعة أو المدارس — إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد ، وكذلك قد تزيد استثمارات رأس المال البشري مثل التعليم من إنتاجية العمال ومن ثم زيادة الأجور وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية التي من الممكن أن تذهب نحو سداد فوائد الدين العام ، بالإضافة إلى ذلك ستقوم الحكومة في نهاية الأمر بسداد الديون التي يحتفظ بها الأفراد والشركات بشكل سندات الدين الحكومية مع مدفوعات ضريبية مستقبلية لحاملي السندات هؤلاء (4) ، وهذا يعني أن الدين الحكومي ضروري لتمويل الإنفاق العام وهو يعني حقن الاقتصاد بجرعات إضافية لزيادة الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي وانتشال الاقتصاد من الوقوع في أزمات اقتصادية ، وهذا عائد إلى أن الإنفاق الحكومي ( الإنفاق العام ) متغير يؤثر بشكل مباشر على زيادة معدلات الإنتاج والتشغيل وهو يعود إلى أثر المضاعف دون التأثير على الاستثمارات الخاصة ، لأن النظرية الكينزية لا ترى حساسية كبيرة لأسعار الفائدة على الاستثمار وهذا يعني أنه ليس بالضرورة زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة مقارنةً بالكفاية الحدية لرأس المال (5) ، في حين أن الاتجاه الثالث الذي يرى انعدام العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي والمسّمى بفرضية التكافؤ الريكاردي حيث ترى أن مستويات الدين العام لا تؤثر في الأداء الاقتصادي لطالما أن حجم الديون أو نموها يقل عن نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، فقد أكد الاقتصادي روبرت بارو (Robert Barrow) في نموذج لبحث وتحليل العلاقة بين الدين العام والضريبة وتأثيرهما في النمو الاقتصادي أن لا بأس بأي مستوى من الدين أو الدين إلى الدخل سوى

(1) Presbitero and Panizza, public debt and economic growth in advanced economic: A survey money and finance research group, No.78, 2013,P.3.

(2) M. Kumar and J.Woo, Public debt and growth IMF, Journal of applied sciences (JAES), 2010, P.5.

(3) عباس جواد أحمد ، مصدر سابق ، ص 28.

(4) Frederic S.Mishkin, The Economic of money, Banking and financial market, 9<sup>th</sup> edition, person, USA, 2012, P.405.

(5) P.Helen, el.at, What are the channels through which external debt affects growth? growth? , IMF, 2004, P.3.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الخوف من مخاطر الفشل الائتماني عند ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الدخل كثيراً ، وبنفس الوقت فهو يستبعد إزاحة الموارد عن القطاع الخاص وهي السلبية الرئيسية للدين العام في نظر الكلاسيك ، وكذلك أضاف بارو (Robert Barrow) في بحثه عام (1989) أنّ الانفتاح المالي لا يسمح بارتفاع أسعار الفائدة إلا إذا كان حجم الدين العام للبلد كبيراً ويؤثر جوهرياً في سوق المال العالمي ويدفع المقرضين إلى طلب أسعار فائدة أعلى (1) ، و وفقاً لهذه الفرضية فإن إقبال الحكومة إلى خفض الضرائب وخلق عجزاً في الموازنة العامة والذي يمول من خلال الدين العام فإنّه يتوجب عليها زيادة الضرائب لسداد فوائد خدمة الدين ، وهذا يعني أنّ انخفاض الضريبة يعادله ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل ، وينتهي تحليل ريكاردو لهذه الفرضية إلى أنّ إذا كان هناك تأثير سلبي للدين العام على المتغيرات الاقتصادية فسوف يمارس دوراً إيجابياً فيصبح تأثير التعويض الإيجابي متكافئاً ، أي بمعنى التأثير الإيجابي يساوي التأثير السلبي وهو ما يعني أن يكون صافي التأثير على الأنشطة الاقتصادية صفراً (2) .

### ثالثاً: تطوّر الفكر الإقتصادي للدين العام ( The evolution of economic thought ) (of public debt)

#### 1- المدرسة الكلاسيكية (Classicalism School)

تبنى النظرية الإقتصادية الكلاسيكية على مجموعة أسس فكرية تبيّن قوامها وعملها الإقتصادي ، إذ تدعوا إلى عدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي وتشجع على الحرية الفردية وعدم تدخلها في عمل الأسواق ، وكذلك ترى أنّ الدين العام يجب أن يكون منخفضاً لأن الدين العام يعتبر وجهاً من وجوه تدخل الحكومة لأنه يؤدي إلى زيادة الضرائب ومن ثمّ إنخفاض الإستثمار (3) ، إذ يرى الإقتصادي ديفيد هيوم (David Hume) (1711-1776م) إنّ الدين العام قد يؤدي إلى خلق طبقة عاطلة تُنثرى على حساب المنتجين أو رأس المال الإنتاجي ويرفض الإقتراض من الخارج بشدّة لأنه يعني إستنزاف الأجانب لجهود الأمة بالفوائد على الدين العام (4) ، في حين يرى الإقتصادي آدم سميث (Adam Smith) (1723-1790م) أنّ الدين العام يمكن أن يترتب عليه كلف وفوائد السداد المتفق عليها بشكل كبير في المستقبل لذا فهو يعتبر من معارضي اللجوء إلى الدين العام إلى في حالات ضرورية تستوجب الأستدانة لتمويل النفقات الحكومية، وبنفس الوقت إعتبره مفيداً في بعض الحالات في حال لو كانت الحكومة تستخدمه بحكمة وإدارة جيدة لأنه يتطلب إدارة وتحكيم دقيق جداً كما جاء في كتابه "الثروة الأمم" (The Wealth of Nations) ، و كان يعتبر الحكومة مسؤولة عن تحكيم استخدام الدين العام، وذلك من خلال ضبط مستوى الإنفاق الحكومي وتخفيض الديون عندما يكون ذلك ممكناً، وبشكل عام كان سميث يرى أنّ الحكومة يجب أن تكون محايدة في الإقتصاد وأن لا تتدخل في الأسواق إلا في نطاق ضيق جداً، وذلك لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع (5) ، وبناءً على تلك الفرضيات وإنطلاقاً من إيمانهم بتوازن الإقتصاد القومي بشكل تلقائي عند مستوى التوظيف الكامل والإعتماد على قانون ساي للأسواق فإنّ دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة

(1) أحمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص-ص 18-19.

(2) محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الإقتصاد الكلي ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2014 ، ص 309.

(3) (3) N. Gregory Mankiw , Principles of Economics , Op.cit , P.P.256-259.

(4) أحمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص-ص 3-4.

(5) M. Buchanan James and E.W. Richard, Democracy in Deficit: The Political Legacy of of Lord Keynes, Academic Press, Vol.8 , New York , 1977 , P.P.58-61.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الرئيسة، وعليه أصبح النشاط المالي للحكومة نشاطاً محايداً، فإنّ معارضتهم لوجود عجز في الموازنة ومحاولة تغطيته عن طريق الديون الحكومية إنّما هو هدراً للمدخرات القومية كون تعتبر هذه الموارد مدخرات خاصّة معدة للإستثمار نحو أوجه مختلفة إذ أنّ إستخدامها من قبل الحكومة يعتبر إستهلاكياً لا إنتاجياً (1).

أما الإقتصادي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (1772 – 1823م) فقد كان معارضاً للديون العامّة كون أنّ نصف ما يخصص من عائدات الضرائب تذهب نحو سداد فوائد هذه الديون وبالتالي رفض تمويل الإنفاق العام الحكومي بالديون العامّة حتى في ظروف الحرب خوفاً من أن تداعيات الدين العام التي تفرز سلبيتها على النشاط الإقتصادي بعد إنتهاء الحرب من خلال فرض ضرائب إضافية، وبنفس الوقت رأى ديفيد ريكاردو الأثر السلبي للديون على توزيع الموارد دولياً إذ أنّ تراكمها قد يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الحكومة (2)، وفي عام (1817) صاغ ديفيد ريكاردو كتابه (مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب) وتحدّث فيه عن أهميّة تحقيق تكافؤ بين الضرائب والدين العام، وإستناداً إلى هذا المبدأ، فإنّ فكرة السياسة المالية الحكومية تعد وهمية، إذ أنّ الحكومة التي تلجأ للإقتراض لتمويل زيادة النفقات ليس بالضرورة أن تزيد من حجم النفقات الحكومية داخل الإقتصاد، بل يتم تغيير توزيع تلك النفقات، وبالتالي يؤدي الاقتراض لزيادة النفقات التي توجه سياسياً وعليه يجب تفادي تراكم الديون العامّة والعمل على تقليل مستوياته (3).

### 2- المدرسة الكينزية (Keynesian School)

إنطلاقاً من الأسس الفكرية للنظرية الإقتصادية الكينزية والتي تؤكّد على دور الدولة الحيوي (خلفاً للنظرية الكلاسيكية) وضرورة تدخلها في شتى المجالات لاسيما الإقتصادية المنبثق من الواقع العملي للإقتصاد، إذ عمدت النظرية الكينزية إلى توجيه إنتقادات بناءة لأفتراضات النظرية الكلاسيكية لاسيما رفضهم لسياسة الدين العام حيث ترى أنّ بإمكان الحكومة المركزية إستخدام حصيلة الدين العام للإنفاق على الإستثمارات الإنتاجية العامّة وهذا من شأنه أن يعمل على تحفيز النشاط الإقتصادي وخصوصاً في فترات الركود وتقليص القوة الشرائية في فترات التضخّم، إذ إنّ موقف النظرية الكينزية من الديون العامّة ينص على أنّها بالإمكان أن تكون أداة فعّالة لتحفيز النمو الإقتصادي في الفترات الاقتصادية الصعبة، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع العامّة وتوفير فرص العمل وتحفيز الاستثمار، هذا من جهة، من جهة أخرى تنص النظرية الكينزية على أنّه يجب أن تكون الديون العامّة مرتبطة بالنمو الإقتصادي، وهذا ما يعرف بسياسة التوازن المالي الديناميكي، وأيضاً يجب الإنتباه إلى ضرورة الحفاظ على استدامة الدين العام، وعدم الإعتماد على الديون كأداة دائمة لتمويل الإنفاق الحكومي، والعمل على تطوير سياسات إقتصادية فعّالة لتحقيق الاستدامة المالية للدولة، وبنفس الوقت مبررين رفضهم لأفكار النظرية الكلاسيكية حول الدين العام، وخلفاً للنظرية الكلاسيكية فإنّ الدين العام لا يؤثر على الإقتصاد بشكل كبير إذ إنّ الأسعار قد تتأخّر في التكيف مع تغيّرات الطلب

(1) حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات الإقتصادية، ط1 ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العراق، 2016 ، ص-ص26-27.

(2) Henry F. John , David Ricardo on public debt Management , Journal of the History of Economic Thought , Vol.20 , No.4 , U.S.A, 1998 , P.P.468-470.

(3) G. Eusepi and W. E. Richard , Public debt and Illusion of Democratic political Economy , Edward Elgar Publishing , U.S.A , 2017 , P.2017.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

والعرض الكليين، وقد تؤدي زيادة الدين العام إلى زيادة الفائدة وانخفاض النشاط الاقتصادي (1)، هذا من جانب، من جانب آخر إن تمويل الدين العام يعتبر إيراداً حقيقياً وليس ضريبة مؤجلة كما قال الكلاسيك، وهذا يتضح من خلال استخدام الحكومات للديون العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة القدرة الضريبية، كما أن استخدام الديون العامة للتمويل لا يتجه نحو الإنفاق الاستهلاكي فقط ولا يشكل عبئاً على الأجيال اللاحقة بل يوزع العبء بين الأجيال الحالية واللاحقة، وبالتالي يتحمل الأجيال الحالية عبء الدين عبر الإقتراط من دخولهم النقدية، وإن الأجيال اللاحقة سوف تستفيد من الدين إذا تم استخدامه في الإنفاق الاستثماري في المجالات الإنتاجية والخدمية (2).

### 3- المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو (The Monetary School)

تعتبر المدرسة النقدية إحدى المدارس الاقتصادية الحديثة التي تركز بشكل كبير على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من المشاكل الاقتصادية، إذ أنها ترى أن الدين العام يمثل عبئاً على المواطنين ويؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص والاستثمار في المستقبل، وكذلك يمثل ضريبة مستقبلية على المواطنين، وأن الاستخدام الكبير للدين الحكومي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاستثمار، وظهرت أفكار هذه المدرسة بعد تراجع الأفكار الكينزية أمام التحديات الاقتصادية الجديدة، وحلت محلها المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو - وأهم روادها الاقتصادي ميلتون فريدمان (Melton Friedman) (1912-2006م) والتي قدمت انتقادات حول دور المدرسة الكينزية في تنامي حجم الدين العام، ونادت بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وعليه تمت صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي على الرؤية النقدية إتجاه الديون العامة، وهذه المدرسة في الواقع جعلت جُل همّها التخلص من دور الدولة الاجتماعي، وربطت التخلص من عجز الموازنة بالتخلص من المزايا الاجتماعية للحكومة، وإذا كان الواقع يعكس أن أغلب دول العالم تلجأ اليوم وعلى نطاق واسع إلى الدين العام من أجل تغطية عجز موازنتها العامة، فإنه المنطق والواقع أيضاً يؤكد أن يتم اللجوء إلى الدين العام في حدود ما يمكن أن يحدثه من آثار إيجابية على كل من الدخل القومي وتوزيعه والطلب الكلي الفعال (3)، لذا نجد أن أنصار المدرسة النقدية يشككون في فاعلية السياسة المالية ومدى كفاءتها ويعظمون فاعلية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وأن الإختلاف بين المدرستين لا يزال قائماً ولم يستطع الاقتصاديين إثبات صحة إحداهما على الأخرى، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية انطلاقاً من موقفهم ضد تدخل الدولة الكبير وإعتقادهم بأن الإقتصاد الحر هو إقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل واسع فإننا نجد إن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا السياستين

(1) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، جامعة الموصل، 2007، ص149.

(2) مصطفى سعد مهدي، الدين العام وفرض تحقيق الإستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير إقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2020، ص-ص 23-24.

(3) حسام عبد العال، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني-الجزء الأول-السنة التاسعة والخمسون، 2017، ص264.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

تؤثر في الطلب الكلي إلا أنّ فاعلية السياسة المالية تكون أكثر كفاءة وقوة من فاعلية السياسة النقدية وخاصة في فترات الركود والكساد الاقتصادي طويل الأجل (1).

### 4- مدرسة جانب العرض (School of Supply-side Economics)

أما مدرسة إقتصاديات جانب العرض (School of Supply-side Economics) فقد إنتشرت آرائها في الكثير من الدول الرأسمالية والصناعية ووجهت إنتقادها على الفكر الكينزي لإهمالهم جانب العرض الكلي وتركيزهم على الطلب الكلي، إذ أنّ رواد هذه المدرسة كانوا متشددين كثيراً من حيث تدخل الحكومة وهم يرون أنّ الإقتصاد غير مستقر أساساً إذ أنّ ليس هناك إتجاه أو ميل للإقتصاد نحو التوازن طويل الأجل لأعتقادهم إنّ الإقتصاديات الحديثة مسيطر عليها من قبل النقابات القومية و المنشأة الكبيرة، وأنّ قوى السوق ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الخروج من الركود الاقتصادي، لذلك يرون أنّه لا بد من تدخل الحكومة من خلال التخطيط وإتخاذ السياسات التدخلية، أي بمعنى فرض رقابة على عوائد عناصر الإنتاج وإستخدام السياسة المالية والنقدية، لاسيما تخفيض الضرائب الذي يعمل على تحسين دور القطاع الخاص، وإنّ الحوافز تؤدي إلى زيادة الناتج والعمالة في الإقتصاد ولم يولوا اهتماماً بآثار هذا التخفيض على الموازنة العامة والعجز لأنهم استندوا على افتراضات (منحنى لافر- Laffer Curve) من أنّ خفض معدّلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة لا إلى خفضها (2)، وإستناداً إلى ذلك فإنّ مدرسة جانب العرض تؤمن بأنّ الديون الحكومية العامّة قد تكون لها آثاراً سلبية على المدى الطويل، إذ أنّ تراكم الديون من شأنه أن يؤدي مستقبلاً إلى إرتفاع معدّلات الضرائب في حال كانت الإدارة المركزية ضعيفة، وكذلك ترى أنّ تراكم الديون الحكومية ستخلّ في إستقرار سوق الإئتمان وقد تؤدي لاحقاً إلى إرتفاع الأسعار (تضخم)، وبنفس الوقت أكدت المدرسة أنّ إرتفاع معدّلات الدين قد تؤدي إلى إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة، إذ أنّ توجيه الموارد نحو سداد فوائد الديون قد يحرفها عن توجيهها نحو الإستثمارات الخاصّة وبذلك سيؤدي إلى إنخفاض الفرص الإستثمارية للأفراد والمؤسسات الإنتاجية، وعموماً ترى مدرسة جانب العرض أنّه يجب تقييد تدخل الحكومة إلا في حالات ونطاق ضيق (3).

### 5- مدرسة التوقعات العقلانية (The Rational Prediction School)

مدرسة التوقعات العقلانية (Rational Expectations School) هي مدرسة إقتصادية حديثة نشأت في السبعينات من القرن العشرين وتركز على دور التوقعات في تحديد سلوك الأفراد والشركات والحكومات في الإقتصاد، وتتمثّل أهم فكرة في هذه المدرسة في أنّ الأفراد يستندون في توقعاتهم الاقتصادية إلى المعلومات المتاحة لهم، ويحاولون استخدام هذه التوقعات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، ويتوقع الأفراد أن تكون السياسات الحكومية والاقتصادية متنسقة مع هذه التوقعات، وبالتالي فإنّ سلوكهم يتأثر بشكل كبير بتلك التوقعات (4)، وضمن هذه المدرسة أحياناً روبرت بارو (R. Barro) (1954م) فكرة المكافئ الريكاردية التي تنص على أنّ الدين

(1) بول أبسامويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 640.

(2) مصطفى سعد مهدي، مصدر سابق، ص21.

(3) H. Hazlitt, Economics in one lesson, First Edition, Grown publishing Group, New York, U.S.A, 1979, P.P.39-41.

(4) S. Thomas, Rational Expectations: New Palgrave Dictionary of Economics, edited by John Eatwell et al, 2<sup>nd</sup> Edition, vol. 4, Macmillan, U.K, 2008, p.p. 211-215.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

العام ضريبة مؤجلة بمعنى أنّ هذه الفرضية قائمة على أساس أنّ التمويل الضريبي والعجز في موازنات الدولة متساوية فيما يخص التراكم الرأسمالي، إذ أنّه يشبه الدين الحكومي بدين القطاع الخاص والذي لا بدّ أن يسدّد فوائده في المستقبل، وهذا يعني لجوء الحكومة إلى زيادة الضرائب لتسديد فوائده في المستقبل وبطبيعة الحال فإنّ هذه الضرائب تقع على كاهل القطاع الخاص، وهذا يعني إنّ الزيادة في الطلب الحكومي الممولّ بالإقراض يساويه انخفاض في طلب القطاع الفردي بمعنى إنّ التأثير بقي محايداً<sup>(1)</sup>، وعليه أصبح معارضة الدين العام أو تأييده عملية تتوقّف على أساس الآثار الاقتصادية للدين في توزيع الدخل القومي وحجم الإنتاج، ممّا أسهمت الديون خلال القرن المنصرم في إنشاء ورفد الأسواق المالية وتنمية وبناء إقتصاديات البلدان عن طريق توفير وسائل الائتمان اللازم لتحويل المدخرات إلى إستثمارات<sup>(2)</sup>.

(1) J. Pisano Ferry and B. Coeure, Fiscal policy in EMU Towards a sustainability and growth pact, Oxford review of Economic policy ,Vol.21, No.4 ,U.S.A, 2005, P.602.

(2) Alvin .H .Hansen, Fiscal policy and business cycles, 1st Edition ,McGraw-Hill , New York, U.S.A ,1941, P.P.513-521.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

### المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية:-

وفيه تمّ التطرق الى الفقرات الآتية:-

#### أولاً : التجارة الخارجية (Foreign Trade)

يناقش هذا المبحث التجارة الخارجية من حيث المفهوم والأهداف والأسباب والنظريات وعلى النحو الآتي:-

#### 1- مفهوم التجارة الخارجية (Foreign Trade Concept)

يرتبط تطور الاقتصادات الحديثة ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية ، كون أن العرض والطلب على الموارد الطبيعية ورأس المال والادارة والعمل ليست متساوية بين البلدان ، وبالتالي فإنّ التكاليف وأسعار السلع والخدمات التي تنتجها ليست واحدة ، ويمكن للدول الحصول على المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها ورغباتها وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها عن طريق التجارة الدولية (1) ، وعلى مدى قرون طويلة كان الاقتصاديين يختلفون فيما إذا كان ينبغي على الحكومات السماح بالتبادل التجاري الخارجي مع البلدان الأخرى أو فرض قيود على ذلك التبادل ، وكلا الجانبين على حق نسبياً مع ما للتجارة الدولية من آثار اقتصادية هائلة (2) .

إذ تعد التجارة الخارجية المفهوم الذي يطلق على التبادل للسلع والخدمات دولياً أو على التجارة الدولية أو على التسويق الدولي ، فلما كان لكل بلد سياسة مختلفة عن الدول الأخرى، لاسيما وجود نظام نقدي خاص بها لذا تميزت التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بالكثير من المميزات ، إلا أنّهما متماثلتان من جانب المبادئ العامة للتسويق ، ويمارس التخصص في الإنتاج دوراً مهماً وكذلك المناطق الجغرافية في نشاط التجارة الدولية بين البلدان ، إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى كاختلاف الطقس والتربة وغيرها من العوامل التي تمكّن هذه البلدان من التخصص في إنتاج سلع معينة تحتاجها البلدان الأخرى التي لا تنتجها بكميات تكفي حاجة سكانها ، ما يعني ذلك توفر فرصة لتصدير هذه السلعة خارج البلد ، وكمثال لذلك هو تخصص العراق في إنتاج التمور وبلد مصر في إنتاج القطن ، وكان ذلك التخصص عاملاً في نشوء التبادل التجاري الدولي فيما بينهما ، كما وعُرفت الصين ومنذ العصور الوسطى في إنتاج الحرير وتصديره إلى أوروبا بينما تخصصت بلاد فارس وبلاد الهند في إنتاج المجوهرات (3) .

ويعرّف الاقتصادي موردهاي كريانين ( Mordechai E.Kreinin ) التجارة الخارجية على أنها: عملية تبادل السلع والخدمات بين البلدان مع بعضها البعض بهدف الحصول على منافع التخصص ، بمعنى آخر أنّها تعني تبديل الفائض من السلع والخدمات المنتجة داخل البلد مع البلدان الأخرى التي تفتقر لها (4) ، في حين عرفها الاقتصادي مايكل أيدجمان ( Michael Edgman ) على أنّها : عملية مبادلة المنتجات في بلد معين باستخدام موارد قليلة مع بلد يتميز

(1) Gene Hsiao T, The Foreign Trade of China: Policy, Law, and Practice , University of California Press ,U.S.A, 1977,P.P 8-12.

(2) Thomas A. Pugel ,International Economics,13<sup>th</sup> Edition , Library of Congress ,New York ,2007,P.15.

(3) فودة عز الدين، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، 1985، ص 13 .

(4) موردهاي كريانين، الاقتصاد الكلي: مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم و علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 45 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

بارتفاع تكاليف إنتاج نفس المنتجات ، والذي يؤكد على أنّ التجارة الخارجية تقوم على أساس مبدأ الميزة النسبية (1) .

وأيضاً تعرّف بأنها حركة السلع والخدمات خارج حدود البلد ، أو هي عملية استيراد وتصدير السلع والخدمات بين البلدان مع الأخذ بنظر الإعتبار القوى الاقتصادية المحددة لشكل هذه الحركة (2) .

وأيضاً يقصد بالتجارة الدولية أو التجارة الخارجية بأنها التحرك الدولي للسلع والخدمات أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة (3) .

وكذلك تعرّف التجارة الدولية على أنّها أحد فروع علم الاقتصاد التي تتخصّص بدراسة كافة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول (4) .

ويعرّف الباحث التجارة الخارجية على أنّها تبادل السلع والخدمات وتحركها خارج الحدود الجغرافية للقطر من خلال العمليات التجارية وانتقال رأس المال دولياً .

### 2- أهداف التجارة الخارجية ( Foreign Trade Targets )

تتمثّل الأهداف الرئيسية للتجارة الخارجية في ما يلي:-

أ- الإستفادة من فائض الإنتاج عبر زيادة الصادرات ، حيث تؤدي هذه الصادرات إلى زيادة الناتج القومي ، وتحسين وضع العمالة ، وخلق دخل إضافي ، وتوفير السلع الأساسية ، والعكس صحيح، إذ إنّ ضعف التصدير يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي ومساهمته الاقتصادية في البلد ، ويزيد من معدلات البطالة ، وينخفض مستوى معيشة الأفراد (standard of living) (5) .

ب- القيام باستيراد السلع الضرورية الغير متوفرة في البلد المستورد ، كون هذه السلع لا يتم إنتاجها محلياً لسبب ما ، فعلى سبيل المثال : يمكن استيراد الآلات والأدوات والتجهيزات الضرورية لإنشاء مصنع غزل في إحدى البلدان النامية ، إذ بالإمكان أن توفر هذه العملية عدداً كبيراً من فرص العمل ، وبالتالي المساهمة في عمليات التصدير وزيادة الدخل والناتج القومي .

ج- إحلال الواردات: (import- substitution) وهنا لعنصر التكلفة دور كبير، "فإذا كانت السلعة يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة فإنّ مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً إلاّ أنّه يساعد في ترويج السياسة التجارية ، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير الهامة ، ومن جهة اخرى فإنّ هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محلياً ، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من

(1) مايكل أبديمان ، مصدر سابق ، ص 483.

(2) Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics , Second Edition , Library Of Congress ,U.S.A, 2012 , P.2.

(3) محمد السانوسي ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة )، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007 ، ص 46

(4) السيد محمد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 8.

(5) R.J. Carbaugh , International Economics , 16<sup>th</sup> Edition , Cengage Learning , U.S.A , 2018 , P.P.26-27.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

- تكلفة استيرادها ، وهنا تمارس الاجراءات الحكومية دوراً كبيراً في هذا المجال ، ويسود هذا الوضع غالباً في الدول أو البلدان النامية"<sup>(1)</sup>
- د- "الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن للفجوة التي يمر بها عالم اليوم ، وبذلك تمثل التجارة الخارجية من خلال تكنولوجيا المعلومات الآلية التي يمكن أن تضيق الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة ، وبالتالي فإنّ الاتجاه نحو المجتمع العالمي للمعلومات في التجارة الدولية قد يبدو مكلفاً جداً ، إلا أنّ عدم الدخول سيكون أكثر كلفة "فعلى سبيل المثال: يمكننا أن نذكر تجربتي ماليزيا والهند ، فالأولى استطاعت أن تساير وتتنافس بقية النور الآسيوية في هذا الميدان ، والثانية أصبحت من منتجي البرامج والتي تصدر منها سنوياً ما يوازي ملياري دولار"
- هـ- دراسة موازين المدفوعات للبلدان وانظمة أسعار الصرف فيها ، ومعالجة التباين والتوازن في موازين المدفوعات.
- و- دراسة سياسة التجارة الخارجية المتبّعة من قبل البلدان في مجال التجارة كالسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- ز- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة<sup>(1)</sup> .
- ح- إنتقال التقنيات والتكنولوجيات المهمة والضرورية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للبلد وتغيير سياساتها العامة<sup>(2)</sup> .
- ط- الاتجاه نحو العولمة (Globalizatio) وعولمة الأسواق العالمية: فمن الجانب الاقتصادي يتمثل ما تقوم به العولمة في فرض اقتصاد السوق، وحرية التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الكات ، وحرية حركة رأس المال وخصخصة قطاعات البلد وإلغاء دورها الاقتصادي<sup>(3)</sup> .

### 3- أهمية التجارة الخارجية ( Foreign Trade Important )

وللتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في<sup>(4)</sup>:-

- أ- توفير السلع والخدمات الرخيصة نسبياً للمستهلكين ومن ثمّ تحقيق الرفاه الاقتصادي (Economic-Welfare).
- ب- توفير رأس المال والعمل لإنتاج احتياجات المجتمع .
- ج- من خلال التجارة الخارجية يمكن تحقيق ازدهار صناعي ملحوظ لأنّ الصناعة تعتمد بشكل أساسي على رأس المال والعمل وهذا ما ستوفّره التجارة الخارجية .
- د- توجيه الموارد البشرية نحو تحقيق التنمية عن طريق رفع مهارات الأفراد وقدراتهم وكفاءتهم في العمل ، وهذا ما يعمل عليه التبادل التجاري من إدخال فنون إنتاج متطورة .
- هـ- زيادة الدخل والثروة الوطنية ، وتقدّم وتطور الإنتاج الزراعي .

(1) رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2000 ، صص 51-52 .

(2) R. E. Caves, et.al , World Trade and payments : An Introduction , 10<sup>th</sup> Edition , Addison – Wesley , U.S.A , 2007 , P.15.

(3) Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics , 3<sup>rd</sup> Edition , Worth Publishers , U.K , 2014 , P.23.

(4) John A. Hobson, International Trade: An Application of Economic Theory, 1<sup>th</sup> Edition, Leopold Classic Library, U.S.A , 2016, P.P 2-4 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

- و- استخدام الفنون الاستخراجية والتعدين بشكل كبير لتلبية الطلب العالمي المتزايد وتلبية الاحتياجات المتزايدة المتأثية من زيادة عدد السكان .
- ز- ازدهار طرق النقل والمواصلات بكل أنواعها البرية والبحرية والجوية .
- وكذلك للتجارة الخارجية أهمية كبيرة ودوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتمثل بالآتي (1) :-

أ- إنها تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج والحصول على العملة الصعبة ( foreign currency).

ب- تعتبر التجارة الخارجية وخاصة الصادرات مركز قوة لأي بلد.

ج- من خلالها تستطيع الدولة الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة ، استناداً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل.

د- تعتبر التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي للبلد ، ووسيلة للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال استيراد السلع نصف المصنعة أو المكائن والآلات والمعدات التي تدخل في العملية الإنتاجية والتي تؤدي الى زيادة انتاج السلع والخدمات داخل البلد ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

هـ- تعتبر مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

و- تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في بناء الاقتصادات النامية وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية فيها.

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ودرجة مساهمتها في الاقتصاد القومي نتبع الوسائل الآتية (2) :-

### 1- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

ويمكن حساب نصيب الفرد من التجارة الخارجية وفقاً للمعادلة التالية:-

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}} \dots\dots\dots (1)$$

وتفيدنا هذه الصيغة في بيان مدى مساهمة التجارة في حياة الفرد ، وبالتالي يمكن من خلال المقارنة بين متوسطات نصيب الفرد في البلدان المختلفة لتحديد مدى قدرة إرتباط و دور هذه البلدان في التجارة الخارجية.

### 2- متوسط الميل للاستيراد :-

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} * 100 \dots\dots\dots (2)$$

ونستفيد من هذه المعادلة في بيان مدى اعتماد البلد على وارداته ، أي مستوى إعماده على الإنتاج الدولي ، وبعبارة أخرى تبعية الإنتاج القومي في البلد للإنتاج العالمي ، باعتبار أن

(1) حمدي عبد العظيم ، اقتصادات التجارة الدولية ، دار النهضة للطباعة والنشر ، الاردن ، 2000 ، ص 24.  
(2) رعد حسن الصرن ، مصدر سابق ، ص-ص 35-36 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الاستيرادات تمّول جزء من الدخل القومي للبلد ، فكلما كانت هذه النسبة عالية وكبيرة كلما كانت نسبة إعتدال البلد على وارداته مرتفعة أيضاً.

### 3- نسبة التبادل Exchange Ratio :-

تحسب نسبة التبادل وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}} \dots\dots\dots (3)$$

أو بالإمكان حسابها من خلال الرقم القياسي ( Index-Number ) لأسعار الصادرات والواردات وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \dots\dots\dots (4)$$

وتفيد هذه المعادلة في بيان العلاقة الرئيسية بين الصادرات والاستيرادات وتحديد كيفية تأثير كل وحدة من السلع المستوردة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة.

### 4- أسباب قيام التجارة الخارجية (The Reasons for conducting Foreign Trade)

إذا كانت التجارة الداخلية تؤدي دورها إلى إشباع حاجات المجتمع عن طريق المقايضة أو التبادل باستخدام النقود، فلماذا تعدت الحاجة للتبادل خارج حدود بلد (1) ، فإلى جانب الاختلافات التكنولوجية بين البلدان هناك عدّة أسباب ودوافع تجعل قيام التجارة الدولية ضرورية المتمثلة بتجارة السلع والخدمات نذكر منها الآتي (2) :-

أ- الموارد ( Resources ) : تعتبر الموارد الطبيعية مثل الأرض والمعادن وغيرها الموجودة في بلد ما بالإضافة إلى موارد العمل ( العمالة بمختلف مستويات التعليم والمهارة ) ، ورأس المال ( المكنات والمعدات والهيكل ) وعادة ما تسمى بموارد الدولة أو البلد أسباب أساسية للقيام بالتجارة بين البلدان من خلال التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر فيها وفرة من تلك الموارد.

ب- تنوع ظروف الإنتاج : قد تحدث التجارة الخارجية نتيجة لتنوع إمكانات الإنتاج بين البلدان، إذ تعكس هذه الاختلافات الموارد الطبيعية المتاحة في تلك البلدان ، فقد تمتلك بعض البلدان الكثير من النفط ، بينما تمتلك البلدان الأخرى مساحات واسعة من الأراضي الخصبة ، ويمكن لبعض الدول أن تولّد الكهرباء من مصادر متجدّدة وتبيعها للبلدان المجاورة ، وقد تصبح بعض البلدان مركزاً لشحن البضائع نظراً لإمتلاكها موانئ عميقة المياه (3) .

ج- انخفاض التكاليف : والسبب الآخر لنشوء التجارة بين البلدان هو أنّ الكثير من العمليات الإنتاجية تخضع لمبدأ وفورات الحجم ، أي إنّ سعر تكلفتها ينخفض كلما ازداد حجم الإنتاج ،

(1) موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفا ، عمان ، 2001 ، ص17.

(2) Anderson E. James ، International Trade: theory and Evidence ، 1<sup>st</sup> Edition ، Princeton University Press ، New Jersey ، U.S.A ، 2011 ، P.P.3-4.

(3) S. Steven M ، International Trade : theory and Policy ، 3<sup>th</sup> Edition ، Flat World Knowledge ، Boston ، U.S.A ، 2018 ، P.24.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

وبالتالي حين يكون بلد ما بين أوائل المنتجين لسلعة ما فإنّ في وسعه إنتاجها بكميات ضخمة وتكلفة اقل وتعطيه فورات حجم ميزة مهمّة من ناحية التقنية والتكاليف على البلدان الأخرى ، التي ستجد أنّ من الأفضل والارخص لها شراء هذه المنتجات من المنتج الرئيسي بدلاً من إنتاجها محلياً<sup>(1)</sup> .

### د- إختلاف الميول والأذواق :

تقوم التجارة الخارجية أيضاً بسبب تباين أو إختلاف الميول والأذواق ، فحتى لو كانت ظروف الإنتاج متشابهة من جميع النواحي فقد تتاجر البلدان مع بعضها البعض اذا كانت اذواقها للسلع مختلفة<sup>(2)</sup> ، وهذا ناتج عن تفضيل نوعي للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميّزة من قبل المستهلكين ، إذ أنّ المستهلك في كل دولة يسعى الى الحصول على سلع ذات جودة عالية ، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة ، وتزداد مرونة أهميّة هذا الدافع مع زيادة متوسط دخل الفرد<sup>(3)</sup> .

### هـ- التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية:

قد يعتبر مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيراً في قيام التجارة الدولية فيما لو قورن بالأسباب والدوافع التي سبق ذكرها ولا سيما في الظروف الاستثنائية ، إذ أنّ في هذه الظروف تقل وتتقلص دائرة التعاون التجاري فتتخفف أو تقل العلاقات وغيرها ، ولكن في الأحوال الطبيعية يكون للتعاون الدولي بمختلف أشكاله وفي المجالات كلها دوراً هاماً ، إذ أنّه يكون بمثابة عامل قوي لإنشاء علاقات اقتصادية تجارية جديدة أو دافع قوي لمضاعفة توطين وتوثيق العلاقات<sup>(4)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمة هناك دوافع وأسباب قد أهملنا تفاصيلها وجزئياتها ، وصرفنا النظر عن بعض الحالات والاستثناءات غير التي ذكرت آنفاً قد تكون بمرور الزمن ممهّدة لقيام التبادل التجاري بين البلدان المختلفة ، ومنها التبادل التجاري البيني والذي يشير الى التبادل الدولي الذي يتمّ في منتجات مصنوعة أو منتجة ضمن الصناعة الواحدة ، كأن نقول تبادل الفولاذ مقابل الفولاذ ، وهذا التبادل يتمّ على أساس التمايز في ما بين المنتجات وهذا أساسه الكفاءة والجودة ، أي بمعنى أن تصنع المنشأة منتجاً مختلفاً ولو بقليل عن المنتج الذي أنتجته المنشآت الأخرى المنافسة<sup>(5)</sup> .

إضافةً إلى ذلك فإنّ أحد أسباب نشوء التبادل التجاري الدولي هو الحصول على مكاسب لكلا البلدين المتبادلين ، فهناك مكاسب في الاستهلاك المتأثري من التجارة ، لأنّه من خلال الانفتاح على الأسواق الدولية يصبح بإمكان المستهلكين شراء سلعاً أرخص ، وكذلك حصول مكاسب على مستوى الإنتاج ، ويتمّ ذلك من خلال جعل الإنتاج يتركز في تلك القطاعات التي يكون فيها

(1) James R. Markusen , et.al , International Trade: Theory and evidence , 2<sup>nd</sup> Edition , Routledge , U.K , 2015 , P.P.48-49

(2) بول أساملسون و وليام د. نوردهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الثانية ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995 ، ص-ص 693-694.

(3) حسام علي داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 17 .

(4) محمد علي جاسم ، القواعد الأساسية ( الاقتصاد الدولي ) ، الكتاب الأول ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1976 ، ص-ص 37-38.

(5) جيمس جيربر ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة د.هيثم عيسى آخرون ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2013 ، ص-ص 104-107 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

عمل العامل (كفاءة العامل) أكثر كفاءة نسبياً<sup>(1)</sup> ، وهناك سبب آخر مهم يؤدي بدوره إلى تشجيع قيام التبادل التجاري وهو اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر والذي ينتج عنه تفاوتاً شاسعاً في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية ، إذ تعمل التكنولوجيا الحديثة على زيادة كفاءة الطاقة الإنتاجية ، وعلى العكس من ذلك ففي حال انخفاض وتردي المستوى التكنولوجي ستتخفف الطاقة الإنتاجية بشكل كبير مما قد يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل<sup>(2)</sup> ، أما فيما يخص نظريات التجارة الخارجية فإنّ نظرية التجارة الحديثة هي نتاج تطوّر الأفكار في الفكر الاقتصادي على وجه الخصوص ، فإنّ كتابات المذهب التجاري ولاحقاً كتابات الاقتصاديين الكلاسيك – آدم سميث ، وديفيد ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل – كانت مفيدة جداً في توفير إطار عمل نظرية التجارة الدولية<sup>(3)</sup> .

### 5- نظريات التجارة الخارجية (Theories of Foreign Trade)

#### أ\_ النظرية الميركانتيلية ( التجارية ) ( Mercantile ) :-

يشير المذهب التجاري إلى مجموعة أفكار ظهرت إلى الوجود في أوروبا خلال الفترة ( 1500-1750 ) للميلاد ، حيث لا يمكن اعتبار هذه بمقام مدرسة فكرية اقتصادية قائمة بحد ذاتها ، بل هي مجموعة مواقف وأفكار متشابهة إتجاه النشاط الاقتصادي المحلي ودور المجتمع الدولي آنذاك ، حيث ظهرت هذه الأفكار كمحاولة لتفسير عملية التبادل التجاري خلال تلك الفترة ، فالكثير من هذه الأفكار قد أثرت في تأريخ الفكر الاقتصادي من خلال تأثيرها على سياسات الحكومة ، إذ أنّها حاولت أن تفسر ظاهرة ظهور طبقة التجار كطبقة قائمة و زيادة عدد السكان واكتشاف المعادن النفيسة في العالم الجديد ، وكذلك تغيير الآراء الدينية اتّجاه الأرباح والتراكم ، كل هذه الأمور والظواهر ساهمت في تطوير الفكر الميركانتيلي ( Mercantile ) ، وغالباً ما يشار إلى المذهب التجاري على أنّه الاقتصاد السياسي لبناء الدولة ، لأنّ التجاريين كانوا يعطون للمعادن النفيسة (الذهب والفضة) أهميّة كبيرة باعتبارها عماد ثروة الأمة ونقطة قوتها<sup>(4)</sup> ، وهكذا أصبح اقتناء المعادن النفيسة هي نظرة ودعوة التجاريين التي شاعت من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر في بلدان مثل بريطانيا واسبانيا وفرنسا وهولندا ، إذ ترى أنّ أهم سبيل لدى بلد ما لكي يصبح قوياً وغنياً هو أن يصدر أكثر ممّا يستورد ، ويؤسّو الفرق بين الصادرات والواردات بدخول المعادن النفيسة ، فكلما حصل البلد على الذهب والفضة أكثر أصبح أعظم غناً وأشدّ بأساً ، وكذلك من متبنيات الميركانتيليون ( Mercantillion ) التي كانوا يؤمنون بها هي أنّ على الدولة أن تنمّي الصادرات وتقيّد الاستيرادات ، إذ أنّه يستحيل على كل البلدان تحقيق فائض صادرات في نفس الوقت ، وحيث أنّ كمية الذهب والفضة الموجودة ثابتة في أي لحظة زمنية ، فإنّ ما يكسبه بلد ما من معادن

(1) Steven Husted and Michael Melvin, International Economics, Eighth Edition, Pearson Education, USA, 2010, P69.

(2) حسام علي داود وآخرون ، مصدر سابق، ص17.

(3) Robert J. Carbaugh, International Economics, 11th Edition, Thomson South-Western, Canada, 2008, P28 .

(4) Dennis R. Appleyrd et,al, International Economics, 7<sup>th</sup> Edition, MC Graw-Hill/Irwin, New York, 2010, P.P18-19.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

نفيضة يكون على حساب البلدان الأخرى (1) ، حيث رأى التجاريين أنّ التنظيم الحكومي للتبادل التجاري أمر ضروري لتوفير أكبر قدر من المنافع للبلد مع مراقبة التجار عن كثب لأنهم يرون مصالحهم الشخصية ويقدمونها على مصالح المجتمع بشكل عام ، لذلك قامت الحكومة بفرض مجموعة من القيود للحدّ من الواردات مع تنظيم النشاط التجاري (2) ، وهكذا تمّ فرض التعريفات والحصص وسياسات تجارية أخرى الهدف منها حماية المركز التجاري ، لذلك تعرّضت السياسات الاقتصادية الميركانتيلية لهجوم شديد من قبل الاقتصادي ديفيد هيوم (David Hume) الذي يرى بأنّ الفائض من الذهب والفضة في الميزان التجاري والحفاظ عليه لا يزيد القدرة على تمميته بل على العكس تماماً سيؤدّي الى تدهوره من خلال حدوث تضخّم وارتفاع الاسعار وبالتالي فقدان الميزة التصديرية وهذا ما سمّاه بتدفّق السعر المحدّد ، في حين انتقد آدم سميث (Adam Smith) وجهة نظر التجاريين القائلة بأنّ كمية المعدن النفيس ثابتة ، إذ رأى سميث أنّ ثروة العالم ليست ثابتة ، وأنّ التجارة الدولية تسمح للبلدان بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل ، ممّا يزيد من المستوى العام للإنتاجية داخل البلد وبالتالي يزيد الناتج العالمي (الثروة) (3) ، هناك عدة إنتقادات وجّهت الى النظرية التجارية نذكر منها ما يلي (4) :-

أ- إعتقادهم الخاطئ بأنّ غنى الدولة يتوقّف على ميزانها التجاري وهذا غير دقيقاً ، فقد يكون الميزان التجاري لدولة ما سالباً ، ولكنّ رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج وأرباحها كثيرة ممّا يؤدّي الى أن يزداد غناها حتى وإن لم يتوازن الميزان التجاري .

ب- خلو الفكر التجاري من التحليل الإقتصادي العميق .

ج - أخطأ التجاريون في تبني سياسة إستغلال البلدان الضعيفة وهذا كان سبباً في نشوب الحروب بين المستعمر وأبناء البلد.

د- تكدس المعادن من الذهب والفضة أدّى إلى حدوث زيادة كبيرة في الأسعار ومن ثمّ إنخفاض قيمة المعدنين وهذا بدوره أدّى إلى إنخفاض حجم الصادرات .

هـ - لم ينجحوا في تحديد معنى دقيق للثروة ، إذ أنّ الثروة الحقيقية هي مقدار ما يحقّقه البلد من منتجات .

### ب\_ النظريات الكلاسيكية: ( Classical Theories ) :-

ظهرت النظرية الكلاسيكية في الفترة ما بين (1776-1870) منذ ظهور كتاب ثروة الأمم للاقتصادي آدم سميث (Adam Smith) عام (1776) ، حيث تمّ تطوير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على يديه مع جملة من الاقتصاديين الآخرين أمثال ديفيد ريكاردو ، وتوماس مالثوس وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس(5) ، فنظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث (1723-1790) (Absolute Advantage Theory) تُعدّ أولى المحاولات لتفسير التبادل التجاري

(1) دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة د.محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 1993، ص10 .

(2) Thomas A. Pugel, OP.Cit , P33 .

(3) Robert J. Carbaugh, International Economics, OP.Cit, P.P28-29

(4) جعفر طالب أحمد ، تاريخ الفكر الإقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الإقتصادية عبر حقبة زمنية ، ج1 ، ط1 ، المكتب المصري للمطبوعات ، مصر ، 2022 ، ص-ص 149-151.

(5) Soren Kjeldsen-Kragh, International Economics, First Edition, Ane Books Pvt.Ltd, Indian, 2003, P. 89.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الدولي والتخصّص تفسيراً علمياً إلى آدم سميث ، الذي أكّد في كتابه (ثروة الأمم ) عام (1776) للميلاد على مزايا تقسيم العمل والتخصّص الدولي ، سواء على نطاق المنشأة الواحدة أو في المحيط الدولي ، وحسب رأيه إنّ تقسيم العمل الدولي يجبر الحكومة في أنّ تتخصّص في إنتاج السلع التي تجعلها وتمكّنها ظروفها الطبيعية أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها (أي تكاليفها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول ) ثمّ تُبادل تجارياً ما يزيد عن حاجاتها من هذه السلع ، أي أنّ سميث يرى أنّه يكفي وجود فرق بين نفقات الإنتاج في البلدين حتى تقوم التجارة بينهم (1) ، ولتوضيح فكرة آدم سميث عن المكاسب المتبادلة من التجارة بنى نظريته على عدّة افتراضات (Assumptions) منها (2) :-

وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين ، وأنّ قيمة السلعة تتحدّد بعامل إنتاج واحد وهو العمل ، وأن تكون دالة الإنتاج نفسها في كلتا البلدين ، وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل القطر وصعوبة انتقالها بين البلدين ، والتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد ، وسيادة نظام المقايضة وحرية المبادلات (حرية التجارة) ، عدم وجود تكاليف نقل ومواصلات ، ثبات المستوى التكنولوجي ، وتكاليف الإنتاج ثابتة ، وهذا النموذج يستند على مبدأ تقسيم العمل الدولي والذي يعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية ، ومضمون هذه النظرية هو أنّ تتخصّص كل دولة بإنتاج تلك المنتجات التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ، وعليه فالتبادل التجاري بين البلدان يكون مفيداً لجميع الأطراف المتشاركة به ، إلاّ إنّ نظرية (Smith) في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنةً بمنافسيه من الدول الأخرى؟ وإذا كانت دولة ما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر هل هذا يعني أنّه توجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول ديفيد ريكاردو (David Ricardo) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظريته في الميزة النسبية (3) .

أما نظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو (David Ricardo)(1823-1772) (Comparative advantage Theory)

هي نظرية تقدّم بها الاقتصادي ديفيد ريكاردو في بداية القرن التاسع عشر، إذ بنى ديفيد ريكاردو نموذجاً على عدّة إفتراضات هي : العالم يتكوّن من دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين وأنّ العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد ، ولا يمكن انتقال العمل دولياً ، بينما يمكنه الانتقال محلياً وكذلك حرية انتقال السلع وعدم وجود تكاليف نقل وثبات المستوى التكنولوجي (4) ، وإنّ جوهر هذا النموذج يتمثّل في حساب تكلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى السلع بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع ، وكان ديفيد ريكاردو أوّل من بيّن الفرق بين الميزة المطلقة والميزة النسبية ، إذ أثبت أنّ أساس أنماط التجارة الخارجية لم تكن الميزة المطلقة أبداً كما أشار آدم سميث بل ترجع للميزة النسبية ، حيث قام ريكاردو بإثبات أنّه إذا تخصّص كل بلد في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بمزية نسبية فإنّ الناتج الدولي سوف يزداد وبهذا تُبيّن النظرية

(1) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 7 .

(2) W.Charles Sawyer and Richard L.Sprinkle, International Economics, 3<sup>th</sup> Edition, Pearson College Div, U.S.,2008, P29.

(3) رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد(15) حزيران 2013 ، ص 174 .

(4) موردخاي كريانين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 46-47 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

الجديدة أنّ نشوء التجارة بين الدول ليس بالضرورة أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما ، بل أنّ قيام التبادل التجاري يعتمد على تباين التكاليف النسبية للمنتجات بين الدول وليس التكاليف المطلقة ، وتحقق الدول مكاسب من التبادل التجاري حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع المنتجات فيها أكبر نسبياً مقارنةً مع شركائها التجاريين (1) ، إذ تعد هذه النظرية تطوّراً كبيراً في الفكر الكلاسيكي ، حيث أُعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية ، وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكّل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعاً في جدوى وفوائد التجارة ، بالرغم من كل الانتقادات التي وجّهت لهذه النظرية (2).

وهناك نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ( Theory of International Values ) ، حيث تقدّم بها الاقتصادي جون ستيوارت ميل ( John Stuart Mill ) ( 1806 – 1873 ) لتفسير التبادل التجاري الدولي ، حيث تتمثل فكرته الرئيسية في أنّ نسبة التبادل العالمي التي تسود في السوق العالمية تتوقف على الطلب المتبادل لكلا البلدين ، إذ يرى جون ستيوارت ميل أنّه كلما ارتفعت نسبة طلب البلد ( A ) (الأول) على السلع المنتجة لبلد ( B ) (الثاني) كان مستوى التبادل يميل لمصلحة البلد ( B ) ، وبذلك سترجع الفائدة الأكبر في التبادل على البلد الأقل طلباً، والفائدة الأقل ستعود على البلد ذي الطلب الأكبر، كما أنّ مرونة الطلب تؤثر على حجم التبادل وبالتالي ستؤثر على مستوى الفائدة التي يحصل عليها كل بلد ، وذلك في ظل حرية المنافسة وعدم وجود اتفاقات مبرمة بين المنتجين ، وقامت نظرية ميل على عدّة إفتراضات منها أن تكون قيم الطلب الكلي متساوية بين البلدين المتبادلين وأنّ نسب معدّلات التبادل الدولي ستقع بين معدّلات التبادل الداخلي في كلا البلدين ، وذلك بسبب عدم إمكانية تقدير قاعدة لأذواق وحاجات المستهلكين وأيضاً إنّ البلد ذات الطلب غير المرن ستكون له الفائدة الأكبر من التبادل التجاري والعكس صحيح ، وأن تكون لنفقات النقل تأثير مزدوج على التبادل التجاري الدولي ، وبشكل عام تركز النظرية الكلاسيكية على عدّة إفتراضات وهي أنّ القدرة الإنتاجية بين البلدان تكون مختلفة باختلاف توفّر الموارد الإنتاجية وكذلك العوائق التجارية تكاد تكون معدومة في عملية التبادل التجاري بين البلد المصدر والبلد المستورد ، وأيضاً إيمانهم بعدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي عموماً وفي عملية التبادل التجاري خصوصاً وكذلك عدم تدخلها في الأسواق إلّا في نطاق محدود جداً ، في حين وجّهت لهذه النظرية مجموعة إنتقادات منها أنّ النظرية الكلاسيكية تجاهلت تأثير العوائق التجارية والتي لها الدور المميز والرائد في التجارة الدولية ، وكذلك تجاهلها عملية التطور التكنولوجي والتقدم في عمليات الإبتكار و الإكتشاف ، في حين لم تهتم النظرية بتوزيع الدخل والثروة داخل البلدان المستوردة (3) .

### ج - النظريات الحديثة للتجارة الخارجية (Modern Theories of Foreign Trade) :-

قام الاقتصاديان السويديين هيكشر\_أولين عام ( 1935 ) ببلورة نظرية التجارة الدولية ، حيث توصلوا الى أنّ الاختلافات في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وما يتبعها من اختلاف في أسعارها النسبية ليست شرط كافي لوجود اختلاف في الأسعار النسبية للسلع ، التي هي شرطاً ضرورياً لنشوء التبادل التجاري بين البلدان اضافة الى ذلك فمن الضروري أن تختلف نسبية

(1) حسام علي داود وآخرون ، مصدر سابق ، ص 38 .

(2) رائد فاضل جويد ، مصدر سابق نفسه ، ص 175 .

(3) Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics and International Trade , 12<sup>th</sup> Edition , Worth Publishers , U.K , 2014 , P.P.47-50.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

مزج عوامل الإنتاج في دوال الإنتاج للسلع المختلفة (1) ، إذ أنّ هناك عدد كبير من الفروض المتميزة فيما يخص الاختلاف القائم بين البلدان حظيت بقدر كبير من الاهتمام في الفقه الاقتصادي ، وتلك هي الفروض التي بُنيت عليها ما يسمّى بنظرية هكشر-أولين لقيام التجارة الخارجية ، إذ تقوم هذه النظرية على فرضين رئيسيين هما اختلاف نسب وفرة عناصر الإنتاج بين البلدين ، واختلاف كثافة استخدام عناصر الإنتاج فيما بين المنتجات ، إلا أنّ النظرية تفترض أيضاً تساوي كمية استخدام عوامل الإنتاج لكل سلعة منتجة في كل البلدان عند نسب أسعار عوامل إنتاج معينة، وكذلك تشابه أو تقارب اقتصاديات الحجم لجميع البلدان ، وهذا يعني أنّ النظرية تفترض توحيد دوال الإنتاج في كل البلدان (2) ، إذ أنّ التفسير الذي جاء به هيكشر-أولين للميزة النسبية ، وبالتالي نشوء التجارة الخارجية بعد كل الفروض التي ذكرت ، هو الاختلافات في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول ، إذ أنّ هناك دول يوجد فيها عنصر العمل بشكل وفير مقارنةً بالعناصر الأخرى (كالأرض ورأس المال) وبنسبة أكبر من توفره في البلدان الأخرى ، وكذلك وجود بلد ما يتوفّر فيه عنصر الأرض بشكل كبير مقارنةً بوجود عناصر إنتاج أخرى في الدول الأخرى ، وقد ينطبق نفس الأمر على رأس المال ، فعندما تتباين وتختلف الوفرة النسبية لوجود عناصر الإنتاج وبشكل كبير فالأسعار النسبية لعناصر الإنتاج هنا ستظهر اختلاف مماثل ، فوفرة عنصر الأرض يعني انخفاض وهبوط سعر الإيجارات ، ووفرة عنصر رأس المال يعني تدني سعر الفائدة نسبياً ، ووفرة عنصر العمل يؤدي إلى انخفاض معدّل الأجور وهكذا (3) ، لذا فإنّ النظرية تجد السبب الذي يؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية من دولة لأخرى هو سريان قانون تناقص التكلفة وبالخصوص في حالة الإنتاج الصناعي ، ويوضّح ذلك نشوء التجارة الدولية بين البلدان الصناعية التي تتشابه فيها درجة الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ، إذ يتخصّص كل بلد في إنتاج السلع محاولاً بذلك الاستفادة من الوفورات (وفورات الحجم) التي يحققها نظام الإنتاج الكبير، ونظراً لأنّ مستوى الوفرة النسبية وطرق الإنتاج تتغيّر وتتبدّل من وقت لآخر فإنّ هيكل التخصّص الدولي سيختلف بالتالي من وقت لآخر (4) ، وعلى هذا الأساس تتمّ التجارة الدولية بين البلدان المختلفة إذ تتميز هذه النظرية بأنّها أدخلت جانب الطلب في التحليل بطريقة جيدة ، ومن ثمّ فإنّ التفاوت والاختلاف في توزيع عناصر الإنتاج بين الدول هو السبب الأساسي في التخصّص وتقسيم العمل وبالتالي قيام التجارة الخارجية (5).

في حين أنّ هناك نظريات حديثة إرتكزت آرائها الفكرية على جانب الطلب وأخرى على جانب العرض ، ففيما يتعلّق بالجانب المرتكز على الطلب كنظرية ليندر (Linder Theory) يلاحظ أنّ تفسير قيام التجارة الخارجية الذي جاء به الاقتصادي السويدي ستافان ليندر عام (1961) مختلف تماماً عن تفسيرات جانب العرض، إذ أنّه قدّم نموذجاً جديداً بأفكار مختلفة عن أقرانه الذين سبقوه ، فهو يتجاوز التركيز على جانب العرض من حيث التكلفة المقارنة (النسبية) أو

(1) Miltiada Chacholiades, Principles of International Economics, MC Graw-Hill Book company, New York, 1981, p.90 .

(2) روبرت هيلر ، التجارة الدولية: النظرية والأدلة العملية ، ترجمة مجد عبد الجليل أبو سنيّة ود. د. مجد عزيز ، منشورات جامعة قارونس ، الطبعة الثانية ، ليبيا ، 1973 ، ص ص 92-93 .

(3) Jean-louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dallaz, Paris, 2005, P.149.

(4) حسن أحمد توفيق ، مصدر السابق نفسه ، ص ص 15-16 .

(5) Thomas A.Pugel, Op.Cit, P62

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

عوامل أخرى (1) ، وإنّ هذا النموذج يرجع للاقتصادي السويدي ستافان ليندر ( Stavan Linder) والذي فسّر نشوء التجارة الدولية بالاعتماد على المنهج الديناميكي المتحرك ، وبهذا كان ستافان ليندر مختلف عن نظريات الكلاسيك في اعتمادهم المنهج الستاتيكي (الساكن) ، وقد أكد ليندر على التفريق بين التجارة الدولية في السلع الأولية وبين التجارة الدولية للسلع المصنّعة ، حيث يُقام التبادل التجاري في السلع الأولية بين الدول المتقدّمة والدول النامية ، أمّا بالنسبة للتبادل التجاري في السلع المصنّعة فإنّها تنشأ بين الدول المتقدّمة فقط (2) ، وكذلك يرى إنّ التبادل التجاري في المواد الأولية تطورت من خلال الميزة المقارنة (النسبية) لتلك السلع والتي تتحدد في نموذج (هكشر – أولين) طبقاً لوفرة عوامل الإنتاج ، فإذا كان هنالك عامل إنتاجي نادر ترتفع نفقات السلع التي يدخل هذا العنصر في إنتاجها والعكس صحيح ، إذ أنّ ما ينتقل من عناصر الإنتاج من مناطق الوفرة الى مناطق الندرة سوف تؤدي الى توسع وزيادة حجم التجارة الدولية، أمّا بالنسبة للسلع المصنّعة فهنالك نوع من التعقيد وذلك لوجود عوامل مؤثرة تؤدي الى تحديد الاستيرادات والصادرات، ويرى أنّ العنصر الرئيس في التأثير على الصادرات هو الطلب الوطني (المحلي) المتوقع عليها لأنّ تصدير السلعة خارجياً ينجح عندما يرتبط بالطلب الداخلي عليها، وهذا بدوره يؤدي الى أنّ السلعة لن تكون قابلة للتصدير ما لم يكن هناك طلب داخلي عليها، فالطلب الخارجي على السلعة ما هو إلاّ إمتداد للطلب الداخلي عليها وهذا ما يسمّيه ليندر بالطلب الممتلئ ، وأضاف ليندر بأنّ هناك شروط تبيّن إنّ الطلب الخارجي ما هو إلاّ إمتداد للطلب المحلي حيث أنّ الإنتاج الذي يقوم به المنتجون يعتمد على دراسة الحاجة الاقتصادية للسلعة والطلب عليها وإمكانية تحقيق ربح إقتصادي من إنتاجها في السوق الداخلية ومدى توقّر هذه البيانات لدى المنتجين قبل الإنتاج ومن ثمّ القيام بتصديرها الى الأسواق الخارجية، كما وأنّ للطلب المحلي دور كبير في تطوير المنتجات قبل التفكير في تصديرها خارجياً، وإنّ هذه السلع المصنّعة تحتاج الى أسواق تتميز بتوقّر دخول عالية وأيضاً توقّر تطوّر إنتاجي جيد لصناعة هذه المنتجات ، لهذا نلاحظ إنّ السلع المصنّعة تذهب أولاً الى السوق الداخلية ومن ثمّ تنتقل الى السوق الدولية التي تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي للأسواق الداخلية (3)

أمّا فيما يتعلق بالجانب المرتكز على العرض فهناك نموذج الفجوة التكنولوجية ( Technology Gap Model) ، وهي نظرية تمّ تطويرها بواسطة الاقتصادي بوسنر ( M.V.Posner ) عام ( 1961 ) والذي يستهدف التغييرات التكنولوجية والابتكارات التي تؤثر في الاقتصاد ومن ثمّ تؤثر على التجارة الدولية، لذا فإنّ هذه النظرية تختلف عن سابقتها في تفسير قيام التجارة الخارجية كونها تستند الى أفكار الاقتصادي جوزيف شومبيتر (J-Schumpeter) ، ومن افتراضات هذه النظرية هو أنّ البلدين متشابهين في ظروف الطلب ونسب أسعار عوامل الإنتاج ، وإنّ الاختلاف الوحيد هو الأسلوب أو وجود فجوة تكنولوجية بين الوقت الذي يتمّ فيه إستيراد المنتجات الجديدة من الأسواق الخارجية وبين انشاء بدائل من قبل

(1) Sunanda sen, International trade theory and policy: A reviw of the literature, Levy Economics Institute of Bard College, New York, No.635, 2010, P.P5-6.

(2) عبد الله محمد عبد الله عبيد ، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لبلدان مختارة للمدة (2001-2016) ، رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2018 ، ص 15 .

(3) طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ، 2010 ، ص ص 19-22 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

المنتجين المحليين (1) ، ووفقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن حجم كبير من التجارة الدولية أساسه إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج جديدة ومستحدثة ، الأمر الذي يعطي للبلد مالك الابتكار ميزة نسبية وقتية في الأسواق العالمية وتزول هذه الميزة الاحتكارية بانتشار التقنيات التكنولوجية الجديدة وقيام بعض البلدان الأخرى بإنتاج هذه المنتجات، إذ تأخذ عملية الإنتاج الشكل النمطي المعتاد وتصبح دوال الإنتاج للمنتج متشابهة بين البلدان بعد الإنتشار الواسع لها (2) ، ويوضّح الاقتصادي (دومينيك سيلفاتور) إنّ النقص التكنولوجي يزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج للبلد وله نفس التأثير العام على منحى إمكانيات الإنتاج ، مثل زيادة عرض العوامل، إذ أنّ هناك ثلاثة أنواع من التغيّر التكنولوجي هي الابتكار الموقر للعمالة ، والابتكار الموقر لرأس المال ، والابتكار المحايد من حيث أنّ إنتاجية العمل ورأس المال تكون بنفس النسبة (3) ، وعليه يشير الاقتصادي (بوسنير) الى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الجديدة هما: فترة إبطاء ردة الفعل وفترة إبطاء التقليد ، ففيما يتعلق بفترة إبطاء ردة الفعل والتي تسمى أيضاً فجوة تأخر الطلب وهي الفجوة الزمنية بين الإكتشاف أو الابتكار الجديد وبين الفترة التي يستجيب فيها المنتجون في البلدان الأخرى للتغيرات الجديدة في الإنتاج، حيث تبدأ هذه المرحلة عندما يقوم البلد المبتكر بالتصدير الى الخارج فعندها يشعر المنتجين في البلدان المستوردة بوجود منافسة جديدة، بمعنى آخر تتمثل هذه الفترة من وقت إستهلاك الدولة المبتكرة للمنتج الجديد إلى وقت إستهلاكه في البلدان الأخرى المستوردة، أما فترة إبطاء التقليد فإنّ هذه الفجوة تبدأ من فترة إنتاج السلعة المبتكرة في بلد الأم الى فترة إنتاجها في البلدان الأخرى المقيدة للمنتج، حيث أنّ صادرات البلد المبتكر تنخفض ويحل محلها المنتج المحلي المقيد، والفجوة الزمنية بين تلك الفجوتين (فجوة إبطاء ردة الفعل وفجوة إبطاء التقليد) يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي على أساسها تنشأ التجارة الخارجية بين البلدان (4) .

وهناك نظرية دورة حياة المنتج (Product life Cycle Theory) وهي نظرية جاء بها الاقتصادي ريموند فرنون (Raymond Vernon) عام (1966) تطويراً لنموذج الميزة النسبية بنموذج تحليل ديناميكي ، حيث عمل على ربط عمليات الأبداع والابتكار بالميزة النسبية من خلال إفتراضه بمعيارية (نمطية) المنتجات (5) ، بمعنى آخر أنّ المنتج الجديد الذي يتم إبتكاره في الأسواق المحلية ويصبح كثير الإستعمال في الداخل سرعان ما سينتشر خارج الحدود بعدما يتم تصديره، ممّا قد يجذب الطلب الخارجي عليه وبدوره يؤدي الى تشجيع البلد الأجنبي على إنتاج مماثل ومشابه لهذا المنتج وبالتالي يتم تصديره خارج ذلك البلد ، وبنفس الحال يقوم ذلك البلد بتصدير المنتج خارج حدوده ممّا يؤدي في نهاية الأمر أن يكون المنتج نمطياً واسع الإنتشار، وهكذا تقوم البلدان بإستيراد فكرة عملية الإنتاج حتى تصبح تكاليف ذلك المنتج منخفضة، وقد يكون البلد المبتكر مستورد لهذا المنتج أو منافس لبعض البلدان المنتجة (6) ، وقد أشار فرنون (Vernon) في نظريته الى عدّة مراحل تمرّ بها دورة حياة المنتج وهي:

(1) Giancarlo Ganddolfo, International Trade Theory and policy, Springer, Germany, 1998, P.234.

(2) مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO ، رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2015 ، ص 5 .

(3) دومينيك سيلفاتور ، مصدر سابق ، ص 75 .

(4) السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ناشرون

وموزعون ، عمان ، 2011 ، ص ص 62-63 .

(5) موردخاي كريانيين ، مصدر سابق ، ص 78 .

(6) Thomas A.Pugel, Op.Cit, P.P 120-121.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

المرحلة الأولى تبذل جهود كبيرة لإكتشاف أو إبتكار منتج جديد وطرحه في الأسواق المحلية أولاً مع دعم ذلك المنتج من قبل المستهلكين ورفده بخبير تسويق من أجل الإعلان عن المعلومات الخاصة بالمنتج مع وجود رأس مال راغب بالمخاطرة المتمثلة بالفشل او الحصول على أرباح قليلة أو عدم تحقيق أرباح (1) ، ومن ثم تبدأ الدولة المبتكرة بتصدير المنتج بعد إنتشاره ومقبوليته بشكل واسع وكبير في الأسواق المحلية الى الدول ذات الدخل المرتفع، ومع مرور الوقت تبدأ الدول المستوردة في إنتاج المنتج (السلعة) نفسه مما يؤدي الى إنخفاض وارداتها ، أما في المرحلة الثانية فيتحوّل أولئك المنتجين الى مصدّرين للمنتج الذي لاقى إنتشاراً كبيراً (2) ، أما المرحلة الثالثة فعندها يصبح المنتج واسع الإنتشار (نمطي جداً) بدرجة كبيرة مما يساعد البلدان النامية على إنتاج هذه السلعة (3) .

(1) جيمس جيربر ، مصدر سابق ، ص 86 .

(2) ريتشارد بومفرت، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية ، ترجمة سفر بن حسين القحطاني و كمال الدين علي بشير إبراهيم ، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 71 .

(3) مروة خضير سلمان ، مصدر سابق، ص 8.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

ثانياً: سياسة التجارة الخارجية (المفهوم، الأهداف ، العوامل المؤثرة فيها ، أنواعها ، أدواتها)

### أ- مفهوم سياسة التجارة الخارجية (The Concept of Foreign Trade Policy)

تعبر السياسة التجارية (Trade Policy) عن توجه البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عبر علاقاتها وتعاملاتها مع العالم الخارجي ولقد تم تعريفها بمجموعة من التعاريف ، ولكن جميعها تعبر عن فهم مشترك ، إذ تم تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية لتنظيم التجارة الدولية وتحديد العلاقات التجارية بين البلدان ، تشمل هذه السياسة العديد من القوانين والإجراءات التي تحكم عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار الأجنبي والملكية الفكرية والمنافسة ، وتسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، أو هي الإجراءات والتدابير التي تتبناها الدول للتأثير على علاقاتها التجارية الخارجية مع بقية دول العالم (1) .

وكذلك تم تعريفها على أنها الإجراءات التي تمضي بها الدولة في معاملاتها الاقتصادية الدولية ، والتي تشمل لكل من مبادلة السلع والخدمات وأسعار الصرف و الاستثمارات ، بهدف تحقيق أهداف محددة تتلائم مع باقي أهداف السياسات الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمع (2) .

ويعرفها الاقتصادي ريتشارد (Richard) على أنها : مجموعة قيود تفرضها الحكومات على التجارة ، وكل قيد من شأنه أن يؤدي الى اختلاف (Difference) ما بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وبالتالي تقليل العائد المتوقع من التبادل التجاري (3) .

كذلك تعرف السياسة التجارية بأنها : كل الأساليب والتدابير التي تتخذها البلدان في نطاق علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الأخرى في مجال الاستيراد والتصدير ، إذ يتم استخدام سياسة التجارة الخارجية كأداة للتنوع الصناعي وخلق القيمة المضافة ، كما أنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تتخذ من قبل الدولة للحد من الاستيرادات (Imports) أو لتشجيع الصادرات (Export) (4) ، وحسب (Maurice Bye) فإن "سياسة التجارة الخارجية هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العامة لعدد من الوسائل التي تستطيع التأثير في التجارة الخارجية للدولة ، بغية الوصول إلى أهداف معينة ، والهدف المتوخى أو المقصود عادة ما يكون تطوير الاقتصاد الوطني ، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافاً أخرى مثل تحقيق التشغيل الكامل ، واستقرار أسعار الصرف" (5) .

(1) P. Samuelson and M. Friedman , International Economics : Theory and Policy , 11<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.K ,2017 , P.551.

(2) Paul .R. Krugman . et.al , International Economics : Theory and Policy ,10<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.K, 2015, P.185

(3) ريتشارد بومفرت ، مذكرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية ، ترجمة سفر بن حسين الفحطاني و كمال الدين علي بشير إبراهيم ، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 133 .

(4) Thomas J. Prusa , Understanding Trade Policy: Theory and Practice , First Edition , World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd , Singapore , 2011 , P.2.

(5) Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, International Trade: Theory and policy, 11<sup>th</sup> , PEARSON,U.K,2018, P.341.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

في حين عرّفها آخرون على أنّها ( مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف) (1) .

قد يكون هذا التعريف أكثر شمولاً إذ تمّ تعريفها بأنّها ( اختيار أو إنتقاء الدولة لوجهة أو جانب محدّد لعلاقتها التجارية الخارجية (حمائية كانت أم فيما يتعلّق بحرية التجارة الدولية ) وتعبّر عنها بإصدار إجراءات عدّة أو قرارات أو تشريعات لتضعها موضع التطبيق) (2) .

### ب- أهداف سياسة التجارة الخارجية (Objectives of Foreign Trade Policy)

وتختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة كسياسة التقيد أو سياسة الحرية ، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الخارجية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الخارجية أو سياسة الحماية التجارية وهي (3) :-

#### 1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : (Payments -balance)

قد تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة ، خاصّة في الدول النامية والتي تتمثّل في ضعف المرونة السعرية للصادرات والواردات ، وقد يحدث تدهور شديد في معدّل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة ، لذا وجب على هذه الدول إتخاذ الاجراءات الكفيلة بإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، وذلك بالتقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه ، كما تسعى الدول إلى حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية بإعتبار أنّ التجارة الخارجية وسيلة اتصال بالخارج فإنّ أي تقلبات اقتصادية خارجية عنيفة كتضخّم عنيف أو انكماش حادّ قد تنعكس على الاقتصاد بالسلب ، لذلك فإنّ من الضروري وضع السياسات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات.

#### 2- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية (4)

تعتبر حماية الصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية والحفاظ على الوظائف المحلية من أهمّ أهداف سياسة التجارة الخارجية ، وتستند هذه الأهداف إلى نظرية الحماية التجارية المتّبعة في الاقتصاد ، إذ تعد هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات بغرض إعاقه حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي ، ومن بين هذه الإجراءات ، فرض أجور ونفقات تحكّمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، والمغلاة في تقدير قيمة الواردات ، وفرض رسوم على عملية التفتيش.

(1) خالد احمد فرحان المشهداني ، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الاريام للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2017 ، ص392.

(2) جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ط2 ، القاهرة ، 1992 ، ص155 .

(3) Robert A. Mundell , Trade Policy and Balance of Payment Adjustment , First Edition , John Wiley & Sons Inc , U.S.A , 1971 , P.P.26-32.

(4) Mankiw N. Gregory , Principles of Economics , 8<sup>th</sup> Edition , Cengage Learning , U.S.A , 2018 , P.P.190-194.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

### 3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق (1)

يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في السوق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، وخاصة من بعض المحكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم ولذلك فإنّ دورة الأورجواي والجات سنة (1994) ومنظمة التجارة العالمية سنة (1995) تكفلت بتطبيق إجراءات معنية لمحاربة سياسة الإغراق ، ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فضّ المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمي.

### ج - العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية ( Factors Affecting Foreign Trade Policy )

وتتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية ، نذكر أهمها فيما يلي (2) :-

#### أ . مستوى التنمية Standard of Living :-

يعد مستوى التنمية الاقتصادية التي تصل إليها دولة ما من أهم العوامل التي تحدّد السياسة التجارية ، حيث يحرص الاقتصاد المتخلف والذي يعاني من الركود على تبني سياسة تجارية معقّدة ومُحكمة المراقبة ، بينما يميل الاقتصاد المتقدّم والمتطوّر إلى إتباع سياسة تجارية مرنة ومناسبة مع قدراته على المنافسة في الأسواق الدولية وتكوين قاعدة اقتصادية قوية ، وبالتالي فإنّه ليس بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

#### ب . الأوضاع الاقتصادية السائدة (3) :-

تتأثر السياسات التجارية عادةً بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي و العالمي فعلى مستوى الاقتصاد المحلي نلاحظ إنّ ارتفاع الصناعة المحلية مثلاً واشتداد حاجاتها للسلع الرأسمالية والوسطية والمواد الخام ، يحتمّ على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة بقصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية ، إضافةً إلى أنّ الطلب المحلي الاستهلاكي يمارس دوراً هاماً في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكمّ ، خاصّةً في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق ، أيضاً فإنّ الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود و البطالة ) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتّبعة ، فمثلاً قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار و تحقيق ارتفاع معدلات التشغيل ، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف ، أمّا على صعيد المستوى العالمي فنلاحظ إنّ تغيير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدّي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة ، وضغط استهلاكها من جهة

(1) W. Max Corden , Trade Policy and Economic Welfare , 2th Edition , Oxford University Press , U.K , 2017 , P.P.149-151.

(2) Joan M. Nelson , Trade Policy in Developing Countries , First Edition , Routledge , London , U.K , 2019 , P.P.25-30

(3) Robert E. Baldwin , International Trade and Economic Growth , 12<sup>th</sup> Edition , Routledge , London , U.K , 2018 , p.p.76-82.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

أخرى أي تشجيع الصادرات على حساب الواردات ، وعند متابعة السياسة الاقتصادية الخارجية للبلدان الرأسمالية.

### ج - السياسة المالية والنقدية : Fiscal and Monetary Policy (1)

تؤثر السياسة المالية والنقدية بشكل كبير في سياسة التجارة الخارجية ، فعلى سبيل المثال يؤثر سعر الصرف على قيمة العملات وبالتالي يؤثر على تكلفة المنتجات المصدرة والمستوردة ، ويمكن أن يؤدي تغيير سعر الصرف إلى تغيير في توازن الميزان التجاري وفي حجم التجارة الدولية ، وبالنسبة للسياسة النقدية فإنّ تغيير سعر الفائدة يؤثر على الإستثمارات وعلى سعر الصرف ، ممّا يؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية ، بالإضافة على ذلك تستخدم الحكومات السياسة النقدية والمالية لتحفيز الإستثمارات الداخلية وتشجيع الصادرات ، وهذا يؤثر على السياسة التجارية ويحدّد اتجاهاتها ، وكذلك تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والتضخم ، وهذا بدوره يؤثر على التجارة الخارجية وعلى قرارات الدول فيما يتعلق بفتح أو إغلاق الأسواق وتحديد الإتجاهات التجارية المستقبلية ، لذلك يمكن القول بأنّ السياسة المالية والنقدية تعد عاملاً مهماً في تحديد سياسة التجارة الخارجية وفي تحديد اتجاهات التجارة الخارجية.

### د - أنواع سياسة التجارة الخارجية (Types of Foreign Trade Policy)

يمكن بشكل عام التمييز بين إتجاهين هما سياسة حرية التجارة ( Free Trade Policy ) والسياسة الحماية ( Protection Trade Policy ) إذ أنّ استخدام وسائل السياسة التجارية وتناميها في فترات تاريخية محدّدة إنّما يرتبط بقوة بمذهب ( Doctrine ) السياسة التجارية السائدة في بلد ما ، ونعني بذلك مذهب التجارة الحرة أو المذهب الحمائي ، ومنعاً للألتباس لا بد من التذكير بأنّ هذين المذهبين لا يظهران بشكل صافي في الحياة العملية بل يمكن أن نلاحظ غلبة بعض عناصر هذا المذهب أو ذلك في هذه المرحلة أو تلك (2) ، إذ تعتبر سياسة التجارة الحرة ( Free Trade Policy ) هي كناية عن تدفّق سلعي بين البلدان المختلفة دون قيود ، إذ نشأت سياسة حرية التجارة على أسس الفكر التقليدي الذي يرى أنّ الأنشطة الاقتصادية يجب أن تعمل في ظل حرية اقتصادية للوصول إلى أفضل مستوى ممكن ، في حين أنّ في ظل سياسة حرية التجارة الخارجية سيخصّص كل بلد في إنتاج السلع التي تنتجها بتكاليف منخفضة تقلّ عمّا هو عليه في البلدان الأخرى ، مضافاً الى ذلك أجور النقل (3) ، في حين أنّ أنصار حرية التجارة ينظرون للتجارة الخارجية كنظرتهم للتجارة الداخلية ، فكما أنّهم يؤمنون بأنّ التجارة الداخلية تحقّق التخصّص وتقسيم العمل بين الأفراد داخل البلد الواحد ، كذلك فإنّ التجارة الخارجية تحقّق التخصّص وتقسيم العمل بين البلدان ، لذلك يرى مؤيدو حرية التجارة بأن تكون جميع بلدان العالم بمثابة سوق واحدة تتداول الثروات بها بكل حرية وسهولة كما لو أنّها كانت في بلد واحد (4) .

(1) Martha L. Olney , International Trade : Theory and Practice , 13<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.S.A , 2018 , P.P.358-356.

(2) صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة دار الرواد المزهرة للطباعة والتوزيع المحدودة ، العراق ، بغداد ، 2006 ، ص 309 .

(3) أبو بكر متولي ، الاقتصاد الخارجي: نظرية تحليلية ، ط1 ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1980 ، ص 131 .

(4) صلاح الدين نامق ، سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1978 ، ص 17 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

ويأتي أنصار الحرية بالعديد من الحجج لتأييد سياسة الحرية التجارية ، وأهمّ هذه الحجج تتمثل فيما يلي (1) :-

- أ- التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- ب- حرية التجارة تخفّض الأسعار.
- ج- حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات.
- د- تؤدّي حرية التجارة الى تشجيع التقدّم الفني.
- هـ- تؤدّي الحماية الى الحروب التجارية.

وعليه فقد ترتّب على سيادة سياسة حرية التجارة الخارجية حدوث آثار سيئة بالغالبية العظمى من بلاد العالم وخاصة من البلدان النامية ومن هذه الآثار تخصّص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية ، وتخصّص البلدان الصناعية في إنتاج السلع والصناعات المتقدّمة وبهذا حرمت البلدان النامية من أسباب التقدم الاقتصادي (2).

أمّا سياسة حماية التجارة ( Protection Trade Policy ) فيقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحلية التي يمكن أن تنافسها السلع التي تأتي من الخارج ، فضلاً عن حماية المنافع العامة (3) ، وفي بعض الأحيان تسمّى بسياسة تقييد تجارة الدولة والهدف منها هو زيادة الصادرات على الواردات ، وقد انتعشت هذه السياسة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية على الرغم من ظهور بعض المنظمات التي تنادي بحرية التجارة مثل الكات ( GATT ) عام ( 1948 ) ، وما اتبعته أوروبا والدول الصناعية الأخرى ضد صادرات اليابان ودول شرق آسيا ، إذ لجأت الولايات المتحدة الى إجراءات جديدة لحماية تجارتها الخارجية تسمى بـ(القيود الرمادية) وهي ثلاثة أنواع ، التقييد الاختياري للصادرات ، والتوسّع الاختياري للواردات ، وترتيبات التسويق المنظم (4) ، وأول من نادى باتباع سياسة حماية التجارة هم أصحاب المذهب التجاري ( Mercantilism ) (الماركنتيلية) والذي سار هذا الفكر ما بين حوالي ( 1500-1800 ) بظهور الدول القومية في كل من إنكلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وغيرها (5) ، إذ يعتقد أنصار حماية التجارة أنه مادامت الثروة التكنولوجية والعلمية تستطيع إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في المزايا النسبية فإن ذلك سيؤدّي الى تحجيم وتضييق التكاليف النسبية، وبالتالي زيادة الضغط من أجل فرض قيود على التجارة ، ولتأكيد وجهة نظرهم فإن أنصار هذا المذهب يوردون الحجج الآتية (6) :-

(1) عمر صقر ، سياسات التجارة الخارجية ، دار المهندس للطباعة ، مصر ، 2005 ، ص ص 52-53 .  
(2) غازي صالح الطائي ، الأقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، الموصل ، 1999 ، ص 276.

(3) B. Kyle and Robert W. Stager , The Economics of Trade Agreements , 3<sup>th</sup> Edition , Princeton University Press , U.S.A , 2019 , P.P.18-21.

(4) علي خضير العبيدي ، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الدولية والمحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والأقتصاد ، 2010 ، ص 20 .

(5) حمديّة شاكر الأيدامي وهديل حميد الزبيدي ، دور السياسة التجارية في حفز الصادرات غير النفطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، الطبعة الأولى ، العراق ، 2018 ، ص 40 .

(6) عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد ، إقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية، مصر، الإسكندرية ، 1996 ، ص 126 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

أ- حماية الصناعة الناشئة:

على الدول أن تقوم بحماية صناعاتها الناشئة وإلا لما تمكّنت هذه الصناعة من الصمود في قُبال منافسة صناعات الدول المتقدّمة التي تتميز بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة .

ب- توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدّل التبادل التجاري الدولي:

بإمكان البلدان الاستفادة من حماية التجارة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري ، وبالتالي تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدّل التبادل التجاري الدولي .

ج - الحماية بغرض الحصول على إيرادات :

إذ تتّجه الكثير من البلدان النامية أو التي تعاني من عجز في ميزانياتها الى تطبيق سياسة حماية التجارة من أجل الحصول على إيرادات للخرينة من خلال الرسوم الكمركية .

د- جذب رؤوس الأموال الأجنبية (1) :

بالتجربة تبين أنّه عند نقص الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتمّ فرض قيود أو رسوم كمركية مرتفعة على الواردات من السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل ، وذلك بهدف إجبار المشاريع الأجنبية على إقامة فروع لها في الداخل ، لذا فإنّ الرسوم الكمركية تشجع الصناعات الوطنية المقامة على أساس رأس المال الأجنبي الى زيادة أسعار مخرجات أو منتجات هذه الصناعة في الداخل ، فيزداد معدّل الربح المنتظر من الاستثمارات ، وبالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة ، وذلك في حالة كون الموارد المستغلة عاطلة ممّا يؤدي إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية فروع إنتاج جديدة.

هـ - معالجة البطالة (2) :

يؤمن أنصار حماية التجارة أنّ الحل الأمثل والأنسب لانتشال وتخليص الاقتصاد الوطني من حالة الكساد وزيادة البطالة هو فرض رسوم كمركية على الاستيرادات ، بهدف إعادة توجيه الدخل الوطني المنفق على الواردات الأجنبية نحو تشجيع قيام صناعات إنتاجية منافسة لتلك المستوردة عن طريق التحويل من الأنفاق على المنتجات الأجنبية الى المنتجات الوطنية ، وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وارتفاع معدّلات التشغيل .

هـ - أدوات سياسة التجارة الخارجية (Foreign Trade Policy Instruments)

وهناك أدوات عدّة للسياسة التجارية (Trade Policy Tools) منها الأدوات أو الأساليب الفنية السعرية ومنها أدوات كميّة ، أمّا الأدوات الفنية السعرية فهي :-

أ\_ التعريف الكمركية (Tariff Barriers)

وهي ضريبة تفرض على استيراد سلعة ما عند دخولها الحدود ، إذ يتمّ فرض تعريفات كمركية محددة كرسوم ثابتة لكل وحدة من السلع المستوردة ، على سبيل المثال (3 \$) دولار لكل برميل نفط مستورد ، حيث تعتبر التعريفات من أقدم أشكال السياسات التجارية التقليدية التي

(1) عادل أحمد حشيش ، مصدر سابق ، ص-ص 202-203 .

(2) محمد الناشر ، التجارة الداخلية والخارجية ماهيتها تخطيطها ، منشورات الجامعة ، سوريا ، حلب ، 1977 ،

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

استخدمتها البلدان كمصدر للدخل الحكومي ، حتى إدخال ضريبة الدخل وغيرها ، والهدف منها هو توفير إيرادات حكومية للبلد ، وحماية القطاعات المحلية وغيرها من الأهداف ، ثم تراجعت أهمية التعريفات الجمركية في العصر الحديث لأن الحكومات الحديثة تفضل عادةً حماية الصناعات المحلية من خلال مجموعة متنوعة من الحواجز غير الجمركية مثل نظام حصص الأستيراد (قيود على كمية الواردات) وقيود التصدير (قيود على كمية الصادرات -تفرض عادة من قبل الدولة المصدرة بناءً على طلب الدولة المستوردة) (1) ، وهناك ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية هي (2) ، (الرسوم الجمركية القيمة والرسوم الجمركية النوعية ، والرسوم الجمركية المركبة) فالرسوم القيمة هي فرض نسبة مئوية معينة من قيمة السلعة ، فعلى سبيل المثال ، يتم تحصيل ( 5% ) من قيمة السيارة المستوردة كرسوم جمركية ، أما الرسوم الجمركية النوعية فتعني تحصيل مقدار معين من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة ، كما هو الحال عند تحصيل (100 \$) دولار عن كل سيارة مستوردة ، أما الرسوم الجمركية المركبة فهي مزيج من الاثنين ، كما هو الحال عندما يتم تحصيل (50 \$) دولار عن كل سيارة مستوردة بالإضافة إلى تحصيل (2%) من قيمتها ، وتستخدم الولايات المتحدة كلاً من الضرائب القيمة والنوعية بشكل متساوٍ ، أما الدول الأوروبية فتعتمد بصفة أساسية على الضرائب القيمة ، ولكل نوع مزايا وعيوب فالرسوم الجمركية القيمة أكثر عدالة من غيرها فهي تفرّق بين درجات جودة السلع ، حيث ينعكس ذلك في السعر ، فالشخص الذي يستورد سيارة رولز رايز (Rolls Rice) يدفع رسوماً جمركية أكبر من الرسوم الجمركية التي يدفعها الشخص الذي يستورد سيارة فولكس واجن (Volkswagen) ، ومن ناحية أخرى في ظل الرسوم الجمركية النوعية يقوم كل شخص بدفع نفس القدر والذي ينجم عنه أنه يقوم بدفع نسبة أكبر من الرسوم على السلع الأرخص ، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الضرائب القيمة توفر مستوى ثابت من الحماية للصناعة المحلية في أوقات التضخم أكثر مما توفره الرسوم النوعية ، إذ ترتب على اتجاه الأسعار العالمية للارتفاع في العقود الأخيرة ، إذ أنّ الجمارك أصبحت تشكل مقدار صغير من قيمة السلع في حالة استخدام الرسوم النوعية ، بينما في ظل الرسوم الجمركية القيمة فإنّها ليست عرضةً لمثل هذا الانخفاض ، نظراً لأنّها تمثل نسبة ثابتة من قيمة السلعة ، ومن ناحية أخرى فإنّ الضرائب النوعية يمكن تطبيقها وإدارتها بسهولة ، في حين أنّ الضرائب القيمة تتطلب التقييم السعري لكل سلعة من قبل رجال الجمارك حتى يتسنى تحديد قيمة الضريبة .

### ب\_إعانات التصدير (Export Subsidies)

"تعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنشأة تعمل في نشاط تصديري أو لمستهلك الصادرات الأجنبي ، وهدفها تشجيع بيع الصادرات في الخارج " ، إذ تعتبر الإعانة عكس الضريبة لأنّها تمثل مدفوعات للمنشأة أو للمستهلك من الحكومة ، وقد تأخذ الإعانات عدّة أشكال منها مدفوعات نقدية مباشرة وكذلك تخفيض الضرائب ، وتتسم إعانات التصدير بالغموض وتبدو ظاهراً شيئاً مختلفاً عن الإعانة ، وبصرف النظر عن الهيئة أو الشكل الذي تأخذها فإنّ الإعانة لا تتعدّى أن تكون إما تخفيضاً في تكاليف إنتاج سلع للتصدير التي تقوم بها المنشأة ، أو تخفيض سعر الصادرات للمستهلك الأجنبي (3) ، لذا فإنّ الإعانات تهدف إلى حماية المنتجات الوطنية من خلال تمكين المنتجين من عرض السلعة للبيع بأقل من نفقات إنتاجها ، ممّا قد يؤدي

(1) Paul R. Krugman, et.al, Op.Cit, P.P192-193

(2) موردخاي كريانيين ، مصدر سابق ، ص 93 .

(3) جون هدسون ، مصدر سابق ، ص 447 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

انخفاض أسعار السلع المعروضة للبيع لتستطيع هذه السلع من منافسة السلع الأجنبية المستوردة من الخارج ، وكذلك تعمل على تسهيل الطريق للسلع المحلية للمنافسة في الخارج أيضاً وهذا يعني تشجيع المصدرين من مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات ) أم نوع المنتجات والخدمات المقدمة ، وعليه يمكن القول أنّ نظام الإعانات يعتبر من الوسائل الغير مباشرة لتشجيع الصادرات ، وهناك نوعان من الإعانات هي الإعانات مباشرة وهذه تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد أمّا على أساس قيمي أو على أساس نوعي تماماً ، والإعانات غير المباشرة وهذه تتمثل في منح مشروع عدداً من الإمتيازات الهدف منها تحسين حالته المالية ومن أمثلتها الإعفاءات الضريبية ، والتسهيلات الأتمانية ، وتقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروعات بالنفع (1) .

### ج\_ الاغراق ( Dumping )

ويعرّف على أنّه بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقلّ عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق ، أو يقلّ عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي (2) ، وله ثلاث أنواع الاغراق العارض ( **Suden Dumping** ) : ويحدث في الاوقات الطارئة أو للتخلص من منتج في نهاية الموسم عندما يصبح غير قابل للبيع ، والاغراق قصير الأجل ( **term Dumping Shot** ) : ويكون بشكل مؤقت لتحقيق هدف معين مثلاً الحفاظ على حصته في الأسواق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ، والاغراق الدائم ( **Permanent Dumping** ) : يحدث عندما يكون المنتج محترق فعلي لحصوله على امتياز إنتاج سلعة من الحكومة أو لكونه عضو في اتحاد المنتجين المتمتع بصفة احتكارية ، ويشترط وجود قيود كمركية على استيراد السلعة ذاتها من الخارج (3) ، وعليه يحدث الاغراق بحسب قواعد منظمة التجارة الدولية ( **WTO** ) عندما يقوم مصدر ما ببيع المنتج بسعر يقل عن تكاليف إنتاجه في سوق البلد الأصلي ، إذ يمكن معرفة ما إذا كانت سلعة ما تعاني من إغراق أو لا من خلال مقارنة أسعار السوق المحلية بأسعار السوق الأجنبية ، وبنفس الوقت تكون هذه المقارنة محدودة الفائدة لأسباب تتعلق بتكاليف النقل وكذلك الزيادات السعرية الأخرى ، هذه الأسباب من شأنها أن تحدّ من فائدة المقارنة بين أسعار السوقيين المحلية والأجنبية ، وهناك طريقة أخرى من خلالها يمكن معرفة ما إذا كانت السلعة تعاني من إغراق وهي المقارنات مع الأسعار المعتمدة في أسواق بلد ثالث أو مع قيم تقديرية لتكاليف الإنتاج ، ويمكن للبلد من خلال هذه الطريقة أن يقدّر تكاليف الإنتاج التي تتحملها المنشأة الأجنبية (4) .

وتكمن مبررات إتخاذ سياسة الاغراق في التجارة الدولية بالآتي (5) :-

- أ- مبررات تنافسية هدفها إبعاد من ينافسها في السوق المستهدفة.
- ب- مبررات تسويقية بهدف إدخال منتجات لم يعتد المستهلك عليها.

(1) غازي صالح الطائي ، مصدر سابق ، ص-ص 292-293 .

(2) مجدي محمود شهاب ، الأقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الأسكندرية ، مصر 1996 ، ص151 .

(3) د. حمدي شاکر الأيدامي وهديل حميد الزبيدي ، مصدر سابق ، ص-ص 52-53 .

(4) جيمس جيربر ، مصدر سابق ، ص 169 .

(5) نبيل سعدون العذاري، سياسة الاغراق وانعكاساتها على الصناعة الوطنية والمستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤتمر العلمي الأول، الأمن الغذائي وحماية حقوق المستهلك، 15-16 آذار 2005 ، ص-ص 66-67 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

- ج- مبررات استراتيجية هدفها الصناعة المحلية لتوفير قدراتها الإنتاجية.  
د- مبررات سياسية دولية وهي إحدى ممارسات الشركات المتعددة الجنسية بهدف تخليق المستهلك وتعويده على استهلاك سلعة معينة بدلاً من المحلية.

### د\_ نظام الرقابة على الصرف الأجنبي ( Foreign Exchange Control System )

هو نظام يعتبر وسيلة من وسائل الحماية التي استخدمتها معظم البلدان بعد الكساد العالمي بهدف إيقاف أو الحد من هروب رؤوس الأموال بعد انهيار النظام النقدي العالمي وظهور البطالة وتعطيل الموارد الإنتاجية (1).

أي أنّ نظام الرقابة على الصرف الأجنبي يمثّل تدخل الدولة من خلال وضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقّق لها السيطرة على حجم وكمية الصادرات ، وكذلك وضع قيود أمام الأشخاص بهدف تنظيم التعامل في النقد الأجنبي (2) ، وكذلك للنظام تأثير على حركة السلع والأوضاع الاقتصادية الداخلية ، والتأثير على المدفوعات غير المنظورة وعلى حركة رؤوس الأموال ، ويهدف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي الى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، وتحقيق الحماية للصناعات المحلية الناشئة من خلال الحد من الواردات عن طريق رفض الترخيص بالسرف ، وكذلك حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور ، وأيضاً الحد من استيراد السلع الكمالية أو الغير أساسية للاقتصاد وتوجيه استخدام العملات الأجنبية اللازمة لإستيراد السلع الاستهلاكية الأساسية ، لذلك تعد هذه الوسيلة أو الأداة مهمة جداً لتنظيم الإستيراد حسب التركيب السلعي أو الجغرافي (3) ، بمعنى آخر تقوم الحكومة بتحديد الحجم أو الكمية المسموح بها من تحويل العملات الوطنية بقدر ما تقتضيه حاجة الاقتصاد الوطني ، وتلجأ أحياناً الدولة الى هذا النظام عندما يتحقّق عجز في ميزان مدفوعاتها ذلك لترشيد استخدام العملات الأجنبية على أفضل وجه ، وعليه فنظام الرقابة على الصرف الأجنبي يعد وسيلة فعالة للتحكّم في التجارة الخارجية ، فقد لجأت الدول النامية لتطبيق هذا النظام الحمائي عندما أقدمت الدول المتقدمة من توسيع استخدامها للإجراءات الكمركية التي أدت الى انخفاض أقيام عملاتها الوطنية ممّا نتج عنه اختلال في موازينها التجارية (4) ، أمّا على صعيد الأدوات الكمية فهي تتمثّل في الآتي:-

### أ\_ تراخيص الاستيراد ( Import Licenecs )

تُعرّف تراخيص الاستيراد على أنّها إجراءات قانونية وإدارية يتمّ إتخاذها للسماح بدخول سلع أو خدمات من البلد المصدر إلى البلد المستورد ، وتختلف متطلبات تراخيص الإستيراد من بلد إلى آخر ، وتتوقّف على نوعية السلع التي يتمّ إستيرادها والقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالتجارة الدولية ، أو هو عدم السماح بالإستيراد إلاّ بموافقة الدولة ، ويتمّ إصدار هذه الموافقة على شكل أدونات أو تراخيص الاستيراد ، حيث يحقّ لحامل التراخيص فقط الاستيراد للسلعة المحددة ، ويعتبر هذا النظام مكّلاً لنظام الحصص والذي أستخدم لتجنّب العيوب التي رافقت

(1) أحمد طه حسين الجميلي ، الاتجاهات الأساسية لتجارة العراق الخارجية في ضوء التطورات الدولية والمحلية للفترة 1970-1990 ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 1993 ، ص-ص 43-44.

(2) جودة عبد الخالق ، الأقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ ، مصدر سابق ، ص 160 .

(3) محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ،

ص 325 .

(4) خلاف عبد الجبار خلاف، القيود الكمركية وتطور التجارة الخارجية ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ،

القاهرة ، 2001 ، ص 50 .

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

هذا النظام (نظام الحصص) ، و يمكن استخدام هذا النظام أيضاً لحماية الأسواق من واردات بعض البلدان عن طريق رفض طلبات التراخيص للمنتجات غير المرغوبة ، كما يتم استخدام نظام التراخيص لتنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص ، والذي يولد أرباحاً احتكارية للمستفيدين منه ، ويوجد ارتباط بين نظام الحصص وتراخيص الاستيراد بسبب المشكلات التي تسببها تطبيق نظام الحصص في تحديد نصيب كل مستورد من حصص الاستيراد ، وكذلك بسبب ارتفاع ثمن السلع في الداخل عن مستوى ثمنها في الخارج. (1) .

### ب\_ نظام الحصص (Quotas System)

هو نظام يتم فيه تحديد كمية معينة من المنتجات التي يمكن استيرادها إلى البلد خلال فترة زمنية معينة ، ويتم تخصيص هذه الحصص لمستوردين محددين وفقاً لإتفاقيات تجارية وحكومية، ويستخدم هذا النظام عادةً لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ، وتحفيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل ، ومن أمثلة الحصص الاقتصادية هي حصص السكر، والحصص الزراعية وغيرها ، و يجب أن يوضع نظام الحصص بعناية لضمان أنه لا يؤدي إلى تشويه السوق أو زيادة التضخم ، كما يجب مراعاة توفير الحاجة الوطنية للمنتجات المستوردة وعدم الإضرار بالعلاقات التجارية الدولية (2) ، و بنفس الوقت يعتبر نظام الحصص أحد العوائق الغير كمركية وأكثرها شيوعاً ، وتفرضها البلدان المستوردة على صادرات الدول المصدرة ، إذ تفرض حداً أعلى للكمية التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة (3) ، فعند مقارنة الحصص الاستيرادية مع الرسم الكمركي نجد أن الحصص الاستيرادية تحدّد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها الى البلد في فترة زمنية معينة ، وعلى العكس من هذا فإن الرسوم الكمركية تفرض مبلغاً على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها ومن ثم يترك المجال للسوق بأن يحدّد الكمية التي تستورد من هذه السلعة (4) ، وكذلك يعتبر نظام الحصص من أشدّ أدوات الحماية تقييداً وأكثرها إحكاماً ولذلك قامت منظمة التجارة العالمية (WTO) بحظر استخدام القيود الكمية إلا في حالات محدّدة وعلى نطاق ضيق ، والحالات الاستثنائية التي سمحت بها منظمة التجارة العالمية استخدام هذه القيود هي في منع حدوث التدهور الحادّ في الأرصدة النقدية ، وكذلك معالجة مشكلة ميزان المدفوعات في الدول الأخذة بالنمو ، ودعم برامج الزراعة المحلية ، ومع ذلك تلجأ بعض الدول الى استخدام نظام الحصص ووسائل التقييد الكمية الأخرى للتحكّم في كمية الواردات بدلاً من التحكّم باستخدام نظام الأسعار المتمثل في الضرائب الكمركية ، ويأخذ نظام حصص الواردات أنواعاً وصوراً منها الحصص الاجمالية : وفيها تحدّد الحكومة الحجم أو الكمية الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محدّدة ، مع دون توزيعها بين الدول المصدرة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين ، كأن تحدّد استيراد سيارات بقيمة (100) مليون جنيه سنوياً ، ومن عيوب على الحصص الاجمالية أن الدول الأقرب جغرافياً الى الدولة الفارضة للحصص سيكون لها النصيب الأكبر ولها وضع مميز عن الدول الأبعد جغرافياً ، ليس لاعتبارات ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية للسلعة

(1) Indira Carr , International Trade Law , 3<sup>rd</sup> Edition , Routledge , U.K , 2016 , p.p.62-80.

(2) F.B. Dorbusch and J.H. Jacob , International Trade Policy: A contemporary analysis , 3<sup>th</sup> Edition , Routledge , U.K , 2017 , P.P.131-136.

(3) جون هدسون ومارك هرندر ، مصدر سابق ، ص 436 .

(4) علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2007 ، ص 278.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

إنّما لقرب سوق هذه الدولة ، لذلك نجد أنّ المصدرين سيهرعون بمجرد بدء فترة الحصّة إلى شحن صادراتهم من السلعة المفروضة عليها الحصّة الى تلك الدولة ، إضافةً الى ذلك فإنّ العلاقات لها دور في إعطاء الامتيازات كأن مثلاً وجود علاقات سابقة بين المستوردين والمصدرين الأجانب فإنّهم سيحقّقون ميزة عن غيرهم من المستوردين ، وكذلك من عيوب هذه الحصّة تراكم السلعة في بداية فترة فرض الحصّة وقلّتها في النهاية ممّا سيؤدّي الى حدوث تقلّب في سعر السلعة في السوق ، والحصّة الكميّة : هي حصّة تحدّد الكمّيات المستوردة بالوحدة أو بالوزن أو بالحجم كأن تستورد الدولة مليون طن من القمح ، أو (100,000) سيارة سنوياً ، وتمتاز هذه الحصّة بإمكانية حماية المنتج المحلي بدرجة عالية ، وإمكانية مكافحة خطر الاغراق ، ولكن يعاب عليها صعوبة التحديد الدقيق لما تحتاجه من صرف أجنبي (1) .

(1) عمر صقر ، سياسات التجارة الخارجية ، مصدر سابق ، ص-ص 115-117.

### المبحث الثالث : العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية:

#### 1- العلاقة بين الدين العام المحلي والتجارة الخارجية ( The relationship between domestic public debt and foreign trade )

إن توفير متطلّبات الدولة التمويلية هي الغاية الرئيسة لسياسة الدين العام مع الإلتزام بإيفاء التزاماتها من دفع فوائد الدين وأقساطه بصرف النظر عن كونه دين طويل الأجل أو قصير أو متوسط ، مع وضع إجراءات مناسبة للحدّ من المخاطر المترتبة على الديون الحكومية بالتنسيق مع السياسة المالية والسياسة النقدية لإدارة هذه الديون ( الديون العامة) بصورة آمنة (1) ، ممّا يضع إدارة الديون الحكومية أمام مواجهة مخاطر كثيرة وكبيرة منها تنوّع محفظة الدين العام من حيث كثرة وتعدّد الأصول المالية وتنوّعها والحجم الكبير لهذه الديون ، وهذا بدوره يؤثّر تأثيراً كبيراً على التوازن الاقتصادي والمالي ، وبالتالي تستلزم إدارة الديون العامة ووضعها ضمن أولويات الحكومات الدائنة والمدينة وإن إخفاقات الإدارة قد تعطي انطباعاً سلبياً للمستثمرين وإلحاق الضرر في سمعة الدولة من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية ، ممّا قد يؤثّر سلبياً في استقرار الأسواق المالية مع ما يترتب عليه من آثار سلبية في سوق الصرف الأجنبي (2) ، إذ أنّ هذه الآثار التي يخلفها الدين العام ستؤثّر في ميزان المدفوعات وبالتالي سيتأثّر الميزان التجاري ( بإعتباره جزءاً من ميزان المدفوعات ) عن طريق قناة سعر الصرف ، وهذا يدلّ على أنّ للدين العام مضاعفات وتبعات اقتصادية تؤثّر سلباً على الناتج ولكن من خلال القطاع الخارجي ، فعلى صعيد تحليل العلاقة بين الدين العام المحلي والتجارة الخارجية نجد أنّ الحكومة عندما تطرح أدوات الدين العام المحلي في الأسواق المحلية فهذا سوف يؤدي طبيعياً الحال إلى التأثير ببعض المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف ، إذ يؤدي الدين العام المحلي إلى تقلص الأموال المعدة للإقراض وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل ممّا يشجع المستثمر الأجنبي على الإستثمار في الداخل بداعي تحقيق أرباح جيدة ، وهذا يعمل على تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وإنخفاض تدفّقها نحو الخارج ، في حين يساعد تدفق الأموال هذا على ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الإستيرادات وإنخفاض الصادرات الوطنية، نتيجة إنخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية المتأتية من ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقارنةً بالعملات الأخرى، وكذلك إنخفاض قيمة العملات الأجنبية بالنسبة للمستهلك المحلي ممّا أدى إلى زيادة الواردات الأجنبية وتدفقها نحو الداخل نتيجة زيادة الطلب المحلي عليها (3) ، هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن أن يؤثّر الدين العام المحلي في الإنفاق العام الإستثماري ، فعندما توجه الحكومة حصيلة الدين المحلي نحو إنشاء مشاريع إستثمارية وإنتاجية فسوف تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية

(1) International Monetary Fund , public debt management Guidelines, international monetary fund, Washington, 2001, P.20.

(2) Maria Pascal ,Andriescu public debt management-fundamental component of public , Alexandro Ioan, cuza, University , centre for European studie , Vol.3 , No.4, Romania, 2016, P.P.571-578.

(3) M. Z. Nezhad and G. David , The Impact of public debt on Exchange rate: Evidence from developed and developing countries , International Journal of Economics and Finance , Vol.5 , No.10 , 2013 , P.P.3-7.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

للإقتصاد مع مراعاة الجودة التنافسية، ممّا يترتب عليه زيادة حجم الصادرات الوطنية وتدفعها نحو الخارج ومنافسة المنتجات الأجنبية المماثلة (1) .

### 2- العلاقة بين الدين العام الخارجي والتجارة الخارجية ( The relationship between external public debt and foreign trade )

يؤثر الدين العام الخارجي في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، إذ أنّ زيادة الديون الخارجية تعمل على زيادة تكلفة فوائد الدين ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي العام بشقيه الإستثماري والإستهلاكي، ولتعويض العجز الحاصل في الإنفاق ستلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب عالية على الدخل والإنتاج ، إذ أنّ زيادة الضرائب ستعمل على انخفاض الطلب الكلي على السلع المستوردة من جهة، ومن جهة أخرى تفرض على الإنتاج ممّا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وإنخفاض الطلب عليها (بسبب انخفاض ثقة المستهلك بالعملة الوطنية)، بمعنى آخر أنّ وطأة تأثير الضرائب على البلدان التي تعتمد على الواردات يكون أكبر وهذا سوف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية فبال عملات الأجنبية ممّا يترتب عليه زيادة تكاليف السلع والخدمات الأجنبية المستوردة (الإستيرادات) وإنخفاض حجم الصادرات ممّا يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري (2) ، هذا من ناحية، من ناحية أخرى إنّ انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يكون إيجابياً للبلد حيث أنّ السياستين المالية والنقدية بشكل عام تفترض بأنّ تخفيض قيمة العملة عن طريق التغييرات الحاصلة في أسعار الصرف الأجنبي تؤدي إلى توسّع وتركّز صادرات البلد والحدّ من الاستيرادات، إذ أنّ ارتفاع قيمة العملة ستؤدي إلى تحديد الصادرات وتشجيع الاستيرادات، بينما يعمل تخفيض قيمة العملة عبر نظام سعر الصرف من زيادة أسعار السلع المستوردة مقوّمة بالعملة المحلية ، والذي يعني استيراد أعلى سعراً ، في نفس الوقت سوف تقل أسعار الصادرات مقوّمة بالعملة المحلية ، وبعبارة أخرى سوف تصبح الصادرات أرخص من المستوردات، ممّا يزيد من حجم الصادرات ويقفّل من الاستيرادات (3)، وهذا يعني أنّ أي تغييرات حاصلة في نظام أسعار الصرف لابد وأنّ ينعكس تأثيرها على الميزان التجاري للبلد ، نتيجة لتأثير الأسعار النسبية للسلع والخدمات في ذلك البلد ، ومن ثمّ سيؤدي إلى تغيير في كل من الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على سلعها المصدّرة للخارج أو على صادراتها، وهذا يعني إنّ الإستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة المحلية في السوق العالمي، في حين أنّ الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة المحلية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، إذ يمثّل – سعر الصرف – الأساس الذي تتحدّد من خلاله أسعار الصادرات من مختلف السلع والخدمات الوطنية في الخارج وأسعار مستوردات البلد من العالم الخارجي (4) ، حيث يوضّح الشكل البياني (3) تأثير

(1) Raffaella Giordano , Public debt and Economic Growth In Italy , Journal Procedia Economics and Finance , Vol.3 , 2012 , P.P.1104-1106.

(2) G. N. Mankiw , Macroeconomics : Principles , Problems and Policies , 1<sup>st</sup> Edition , Cengage learning , Boston , U.S.A , 2016 , P.P.498-499.

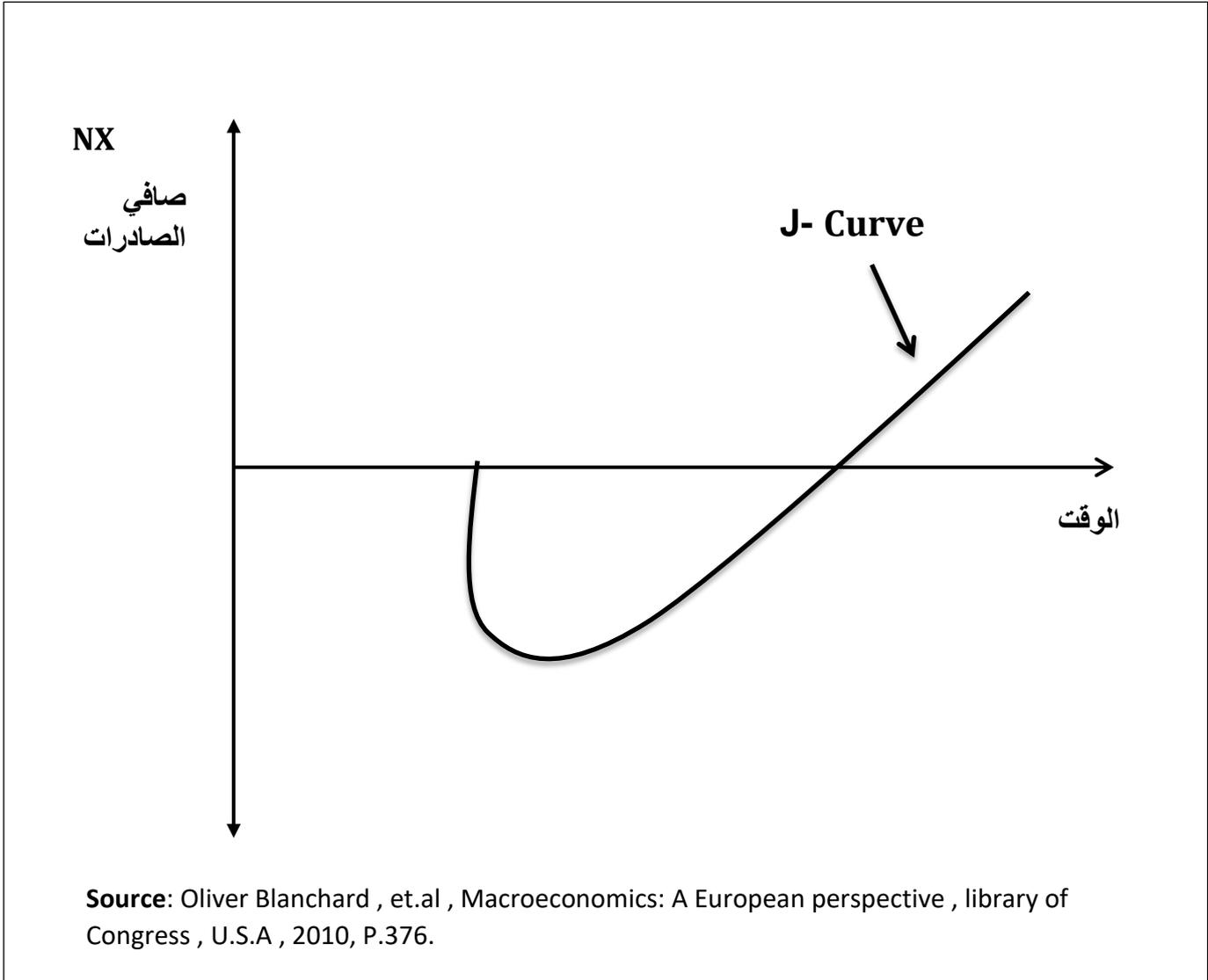
(3) M.Svatos and L. Smutka, Development of Agricultural trade and competitiveness of the commodity structures of individual counties of the vise grad group, Agricultural, Economics, Vo.58, No.5, P.P.222-228.

(4) William H.Brason, Economic structure and policy for external balance, IMF staff paper, Vo.30, No.1, December 1983, P.821.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

أسعار الصرف على الميزان التجاري (TB) ، أي ما إذا كان إنخفاض قيمة العملة على المدى الطويل سيؤدي الى تحسين الميزان التجاري والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة وهذا ما يعرف بشرط مارشال - ليرنر ( Marchal-Lerner ) ، بمعنى أكثر دقة أنّ إنخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي في بداية الأمر الى إنخفاض وتدهور الميزان التجاري ومن ثمّ بعد ذلك تحسنه ، وسبب هذه الظاهرة يعود الى ارتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أسعار الصادرات ، ثمّ يبدأ بعد ذلك ارتفاع مبيعات الصادرات للبلد بسبب أسعارها التنافسية بالتزامن مع شراء السلع المحلية بسبب إنخفاض أسعارها مقارنةً مع أسعار الواردات ، والذي يؤدي بدوره إلى تقلص عجز الميزان التجاري ومن ثمّ تحسنه، إذ أنّ مجموع مروّنات كل من الإستيرادات والصادرات تتعدى قيمة الواحد الصحيح مشكلاً بذلك شكلاً بيانياً مماثلاً للحرف ( J ) لذلك سُمّي بمنحنى جي (J- Curve) ، وكما موضّح في الشكل البياني (2) (1) :-

### شكل (2) : منحنى جي (J-Curve)



(1) Olivier Blanchard and David R.Johnson , Macroeconomics, 6<sup>th</sup> edition , library of Congress, USA, 2013 , P.P.409-414.

## الفصل الأول : الإطار النظري للدين العام والتجارة الخارجية

أما منهج المرونات فهي إمتداد لشرط مارشال- ليرنر من ذلك نتوصل إلى أنّ تأثر الميزان التجاري بانخفاض قيمة العملة المحليّة يتوقّف على مدى مرونة كل من الصادرات والاستيرادات بالاعتماد على الطلب المحلي والأجنبي ، فإذا كان الطلب المحلي والأجنبي مرناً فإنّ أيّ تغيير بسيط في سعر الصرف سيؤدّي إلى تأثيراً كبيراً في الميزان التجاري وبالتالي إذا كانت مرونة الطلب أحادية أو أنّ الطلب الأجنبي والمحلي أقل مرونة فإنّ سياسة تخفيض قيمة العملة غير قادرة على تصحيح الاختلال في القطاع الأجنبي أو الخارجي للبلد ، فينبغي أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرناً بشكل كاف ، وبافتراض أنّ تدفّقات دخل الاستثمار والتحويلات من جانب واحد ومتحصّلات الخدمات مساوية للصفر وبالتالي يتساوى الحساب الجاري مع الحساب التجاري ، إذ ينص مارشال و ليرنر في فرضيتهما على أنّ إذا تمّ تقسيم مرونتين معيّنتين إلى فترات زمنية قصيرة ، فإنّ مجموع القيم المطلقة للمرونتين على مدى الفترات الزمنية الأقصر سيرتفع ، وعلى العكس إذا تمّ تقسيم المرونة إلى فترات زمنية طويلة ، فإنّ مجموع القيم المطلقة للمرونتين على مدى الفترات الزمنية الطويلة سينخفض (1) .

بشكل أكثر تفصيلاً فإنّ في حال تمّ تخفيض قيمة العملة المحليّة و كان مجموع القيم المطلقة للمرونتين أكبر من الواحد الصحيح فسيرتفع الميزان التجاري ، وعلى العكس إذا كان المجموع أقل من الواحد سينخفض الميزان التجاري ، لذا فإنّها تعبّر عن وجهة نظر ديناميكية (2) .

(1) Allan M. Malz , Financial risk Management: Models History and Institutions , 1<sup>st</sup> Edition , John Wiley and Sons , New York , U.S.A ,2011 , P.P.37-40.

(2) عصام أحمد عبد العظيم و أحلام العزب مليجي ، أثر التغيرات في سعر الصرف على العجز في الميزان التجاري في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، مصر ، العدد 2 ، أبريل 2021 ، ص-ص 268-269.

## الفصل الثاني

تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

المبحث الأول : تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (Algeria).

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (K.S.A).

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق (Iraq) .

## تمهيد : Preface

في هذا الفصل سيتمّ التطرّق إلى تحليل تطوّر اتجاهات الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة وهي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية والعراق كالدين الداخلي والخارجي ومتغيّرات السياسة التجارية كالصادرات والاستيرادات ، إضافة إلى تحليل نسبة الدين العام إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالإنفاق العام والإنفاق الجاري والإنفاق الإستثماري وكذلك نسبة الدين العام إلى إجمالي الصادرات وأيضاً نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وقوفاً على واقع الاقتصادات المدروسة لهذه البلدان واتجاهات تطوّرهما ، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية ونسبة الدين العام إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر ، بينما خصّص المبحث الثاني لتحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية ونسبة الدين العام إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في المملكة العربية السعودية ، وتطرّق المبحث الثالث إلى تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية ونسبة الدين العام إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في العراق وعلى النحو الآتي:-

## المبحث الأول :- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في الجزائر.

في هذا المبحث من الفصل سيتمّ التطرّق إلى نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري وتحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية إضافة لبعض المؤشرات الإقتصادية فيه وعلى النحو الآتي:-

### 1- نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري:-

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاداً ريعياً بامتياز وذلك لأنه يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي حيث يمثّل النفط ثلث الناتج المحلي وثلثي الضرائب للدولة و (90%) من إيرادات الصادرات ، حيث أنّ الجزائر تعد في المرتبة الخامسة عشر عالمياً في حجم الاحتياطات البترولية النفطية والمرتبة الثامنة في حجم الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير ، وعلى الصعيد العالمي تُمثّل الجزائر المرتبة السابعة في حجم موارد الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة في حجم إنتاجه والمرتبة الثالثة في الكميات المصدّرة منه بعد روسيا ( Russia ) وكندا ( Canada ) ، وثالث ممول للاتحاد الأوروبي ( European Union ) للغاز الطبيعي (1) ، فمُنذ الاستقلال عام (1962) وإلى الآن اعتمدت الجزائر السياسة التنموية بشكل كبير على ما يوفّره القطاع النفطي أو ما يسمّى اصطلاحاً ( بقطاع المحروقات ) من إيرادات مالية لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة ، والتي ارتكزت على استراتيجيات عدّة منها استراتيجية الصناعات التحويلية ، ويعزى ذلك إلى أنّ الجزائر بعد الاستقلال كانت أمام وضع ازدواجي بين قطاع المحروقات البترولية الذي كان يتميّز بالازدهار والذي تتحكّم فيه الشركات الأجنبية وبقية القطاعات التي كانت عند بداية تكوّنها ، لذلك اعتمدت بشكل كبير على إيرادات القطاع النفطي لتمويل إنفاقها الكلي ، حيث تمّ اختيار استراتيجية الصناعات التحويلية كنموذج لتحقيق التنمية الإقتصادية والتي تعد من اقتراح الاقتصادي الفرنسي ( G. Debernis ) ، على الدول النامية بهدف تحقيق التنمية الشاملة على مستوى جميع القطاعات الإقتصادية وخلق التبادل والتشابك فيما بينها من خلال تكوين قاعدة صناعية كبيرة هو عن طريق التمويل المتحصّل عليه من الإيرادات البترولية ، إذ كان منهاج هذه الاستراتيجية هو استغلال الموارد البترولية المتوفّرة وتقويمها مع تحقيق أقصى حدّ ممكن للقيمة المضافة ، لذلك وخلال فترة السبعينات من القرن المنصرم تمّ وضع خطط للقطاع النفطي وجعله القطاع الوحيد القادر على تغيير الاقتصاد الجزائري و تمويل القطاع الصناعي الذي يعزز التبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية ، وأيضاً لتعزيز قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية من خلال تمويلها من إيرادات القطاع النفطي إلى جانب كونها مصدراً رئيساً لتمويل الموازنة الحكومية (2) ، وهذا يعني أنّ سوق البترول العالمية أصبحت محلّ اهتمام عالمي كبير جداً ، إذ يؤثّر البترول بشكل كبير في اقتصاديات البلدان المنتجة لما يوفّره من إيرادات ضرورية لتمويل تنميتها الإقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تأثيره الواضح في اقتصاديات البلدان المستهلكة ، إذ تتّصف الأسواق

(1) كلثوم كباي ، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر والمغرب وتونس ، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة لخضر باتنة ، 2008 ، ص 123.

(2) سيهام شيباب ، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 10 ، 2014 ، ص 279.

البتروولية بتطورات ديناميكية متسارعة تتأثر بعوامل الطلب والعرض وعوامل أخرى (1) ، ويعد الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً حيث اتخذت الدولة الجزائرية قرار تأميم قطاع النفط ( قطاع المحروقات ) عام ( 1971 ) و السيطرة والتحكّم في إنتاج هذا القطاع بعد أن بقيت بين الأعوام ( 1962-1971 ) مقيدة بينود إتفاقية إيفيان\* (Evian Agreement) التي تنص على حق سيطرة الحكومة الجزائرية على الحقول البترولية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الجزائر معتمداً بشكل كبير جداً على ريع القطاع النفطي المفرط لتمويل استثماراتها وتكوين ميزانها التجاري ، ممّا أدى إلى زيادة حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات وبنسبة ( 70% ) ، وهذا أدى بدوره إلى انخفاض كبير وملحوظ في التكوين الرأسمالي الزراعي حيث كان نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ( 8% ) بعدما كان ( 30% ) عام (1981)، ممّا أدى إلى تحوّل الجزائر إلى المرتبة الأولى في استيراد الغذاء بحجم يشمل (43) مادة (2) ، بمعنى آخر " يرتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطاً وثيقاً والذي تزايدت أهميته وتأثيره على الاقتصاد الجزائري نظراً لمساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، فيعد النفط السلعة الرئيسية المصدر والمصدر الرئيس للعملة الصعبة فهو يشكّل على الأقل نسبة ( 62% ) من حجم التجارة الخارجية للجزائر و( 32% ) من إيرادات الخزينة العامة ، ولا بد من أن يصاحب ذلك ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع ، حيث قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة ادرار عام ( 2004 ) ومشروع هيليوم سكيكدة وتمّ استثمار نحو ( 80 ) مليار دولار خلال الفترة ( 2015-2019 ) لزيادة الطاقة الإنتاجية الى ( 225 ) مليون طن ، وتساهم أموال الربع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بشكل كبير خاصة بعد عام ( 2010 ) نتيجة ارتفاع اسعار النفط والتي غطت جزء كبير من النفقات العامة للدولة ، كما تمارس إيرادات النفط دور مهم في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث إنّ الاعتماد على النفط أدى الى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة ، وأنّ الانهيار في اسعار النفط خاصة عام ( 2014 ) أدى الى إيجاد بدائل للطاقة وإنّ المؤشرات ذات الصلة بقطاع النفط تفيد بأنّ أعراض المرض الهولندي\* بادية على الاقتصاد الجزائري ، حيث أدى الى التأثير على الاقتصاد الجزائري وقطاعاته السلعية ، والأمر الذي زاد من هذا التأثير هو حدة الانخفاض في الاسعار النفط العالمي نتيجة تداخل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية في تحديد هذه الأسعار، فإنّ الانخفاض في اسعار النفط جعل احتياطات البلدان المنتجة للنفط ومنها الجزائر تتلاشى وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، و التي بنتها على أساس يفوق (90) دولار للبرميل الواحد وهو سعر بعيد عن واقع موازاتها، وفي عام ( 2015 ) انخفض سعر برميل النفط بنسبة (47.1%) أي

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، أبو ظبي ، 2011 ، ص185.

(2) بشير مصيطفى ، الإصلاحات التي نريد ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 13.

\* إتفاقية إيفيان (Treaty of Evian) هي إتفاقية سلام وقعت في 18 مارس 1962 بين حكومة فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية (FLN)، والتي أنهت الحرب الجزائرية التي اندلعت في عام 1954 واستمرت لمدة ثمانية أعوام ، وتضمنت الإتفاقية إنهاء النزاع وتقسيم السلطة في الجزائر بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية، وتمت الموافقة على إجراء استفتاء لتحديد مصير الجزائريين في المناطق المحتلة. وقد أدى الاستفتاء إلى استقلال الجزائر في 3 يوليو 1962.

\* المرض الهولندي: هو أسم يطلق على تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع قيمة عملة لبلد ما ممّا يؤثر سلباً على تنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية.

من (100.2) دولار عام (2014) الى (53.1) دولار عام (2015) ، ممّا نجم عن هذا الانخفاض تقلص في إيرادات صادرات النفط بنحو (33.8) مليار دولار عام (2015) مقابل (58.46) مليار دولار عام (2014) ، وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مسجلاً عجزاً قدره (27.54) مليار دولار عام (2015) مقابل عجز قدره (5.88) مليار دولار عام (2014) ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف إلى (144.13) مليار دولار عام (2015)، ونظراً لتبعيّة الاقتصاد الجزائري الى قطاع النفط و تقلبات اسعاره انعكس تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري ولا يتوقّف الدور الذي يمارسه قطاع النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل يتعدّى ذلك ليؤثّر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الجانب الاجتماعي ، فالعلاقة العكسية بين أسعار النفط ومعدّلات البطالة تعني زيادة في العائدات والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية وتشجيع الاستثمار وتقليص البطالة في الجزائر ، وإنّ المنتبّع للتطوّرات الاقتصادية في الجزائر للسنوات الأخيرة يلاحظ السلبيات الناجمة عن تطبيق الإصلاحات وهو التخلّي التدريجي عن أهمّ قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة ، وأصبح الاعتماد الكلي على النفط وما توقّره عائدات النفط من السلع الزراعية والصناعية المستوردة تنافس السلع المنتجة محلياً ممّا يؤدي الى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين ، وهذا ما يسمّى بظاهرة (المرض الهولندي) ، إذ أدى تطوّر قطاع النفط الى تفاقم الثنائية الاقتصادية ، وأصبح تصدير النفط يحظى بأولوية سياسات التنمية الوطنية ، واحتكارها للاميازات والدعم على حساب القطاعات الأخرى ، وهذا ما انعكس على قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" (1) ، وأدى كل ذلك إلى أن يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية نتيجة لعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية ، لأنّ اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد ( وهو قطاع النفط ) جعله يتعرّض إلى هزات ومشاكل اقتصادية كبيرة بفعل عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها (2) ، إذ أنّ هذه الاختلالات أدت إلى انخفاض معدّل التبادل و انخفاض حادّ في إيرادات الموازنة وكذلك زيادة معدّلات الدين العام ، و انخفاض التطوّر والنقّد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ممّا أدى إلى حدوث عجز في الموازنة الحكومية لذلك اضطرها إلى اللجوء للخارج من أجل الحصول على التمويل المالي وكذلك الحصول على الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية إلى الخارج (3) .

(1) فدوة علي حسين ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التحرير التجاري على الأداء الاقتصادي الجزائري للمدة (2000-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 48 ، ج2 ، 2019 ، ص-ص 277-278.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص 17.

(3) مراد حاتم محمد ، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 42 ، ج2 ، 2018 ، ص 227.

## 2- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر:

### أ- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في الجزائر:

أما على صعيد تحليل مؤشرات الدين العام فتشير معطيات جدول (1) أنّ حجم الدين العام عام (2004) بلغ (36965) مليار دينار جزائري بشقيه الداخلي والخارجي ، في حين شهد في عام (2005) انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغت قيمته (17798) مليار دينار جزائري وبمعدّل انخفاض سنوي سالب بلغ (51.8%) ، كذلك ارتفع ارتفاعاً تدريجياً لعاميّ (2006 ، 2007) ، حيث بلغت القيمة الإجمالية للدين عام (2006) (19054) مليار دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي يقدر بـ(7.05%) عن العام السابق ، في حين سجّل عام (2007) معدّل نمو سنوي (15.73%) وبواقع (22052) مليار دينار جزائري ، أما الأعوام (2008 و 2009 و 2010) فقد شهدت ارتفاعات ملموسة ويعزى السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008) ممّا أدّى إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ممّا شكّل تهديداً كبيراً لإقتصادات الدول الريعية وزيادة في حجم الديون العامة ، حيث تراجع سعر برميل النفط إلى أقلّ من (50) ، إذ بلغ حجم الدين العام (26156) مليار دينار جزائري عام (2008) مسجلاً معدّل نمو سنوي بلغ (18.61%) عن السنة السابقة ، بينما بلغت قيمة الدين العام لعاميّ (2009 و 2010) (29373) و(32681) مليار دينار جزائري على التوالي وبمعدّلات نمو سنوية (12.29%) و (11.26%) على التوالي ، وكذلك نلاحظ الارتفاعات المستمرة في حجم الدين العام لعاميّ (2011 و 2012) نظراً لضعف الإدارة المالية العامة اتجاه الصدمات الخارجية مع زيادة النفقات العامة وانخفاض نسبة الإيرادات الضريبية التي شكّلت نسبة (45.1%) إلى إجمالي الإيرادات خارج القطاع النفط (قطاع المحروقات) <sup>(1)</sup> ، حيث بلغت القيمة الإجمالية للدين العام لكلا السنتين حوالي (37265) و (42975) مليار دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي بلغ (14.02%) لعام (2011) و (15.32%) لعام (2012) .

ثمّ تستمر سلسلة الارتفاعات الكبيرة في الدين العام لتسجّل معدّل نمو سنوي (19.98%) في عام (2013) والبالغ حوالي (51563) مليار دينار جزائري، وارتفعت أكثر عاميّ (2014)(2015) لتصل إلى (64994) و(72772) مليار دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي وصل إلى (26.04%) و(11.96%) على التوالي ، ويعزى سبب ذلك إلى العجز الحاصل في الموازنة العامة للحكومة الجزائرية والذي بلغ حوالي (2553.2) مليار دينار جزائري أي ما يعادل (15.4%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) ، فبالعجز الحاصل في السنة السابقة عام (2014) والبالغ حوالي (1257.3) مليار دينار جزائري أي بنسبة (7.3%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وهذا العجز ناتج من الانخفاض الكبير في إيرادات الموازنة العامة والبالغ حوالي (-11.1%) والمرتبطة بانخفاض إيرادات الجباية البترولية ، وزيادة النفقات

(1) البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2011 ، ص-ص 91-92.

العامة بنسبة (9.4 %) <sup>(1)</sup>، وبنفس الحال تستمر وتيرة ارتفاعات الديون العامة للأعوام (2016 و2018) والبالغة حوالي (79099) مليار دينار جزائري لعام (2016) وبمعدّل نمو سنوي (8.69 %) ، بينما شهدت الديون العامّة لعام (2017) ارتفاعاً ملحوظاً وبقيمة (88800) مليار دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي حوالي (12.26%) عن العام السابق ، ثم عادت سلسلة الارتفاعات للأعوام (2018 و2019 و2020) حيث بلغ إجمالي الدين العام في عام (2018) قرابة (99763) مليار دينار جزائري ، أمّا في عام (2019) ومع ظهور أزمة كورونا (كوفيد-19) فقد ارتفع الدين العام ارتفاعاً كبيراً وصل إلى (108578) مليار دينار بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وبسبب تراجع الطلب على المنتجات النفطية وبمعدّل قياسي يصل إلى (8.6) مليون برميل يومياً ، ممّا أدى إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي <sup>(2)</sup> ، كما بلغت الديون العامة في عام (2020) (111823) مليار دينار جزائري كأعلى قيمة خلال مدة البحث ليبلغ معدّل النمو السنوي حوالي (2.98 %) ، والملاحظ أن الاقتصاد الجزائري قد تأثر تأثيراً كبيراً في ظل أزمة كورونا (كوفيد-19) بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان يعاني من الترهّل قبل الأزمة ، حيث بلغ معدّل النمو الاقتصادي عام (2019) حوالي (0.8 %) (مقابل 1.4 %) عام (2018) ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لعام (2020) انخفاض إيرادات القطاع النفطي إلى (20.6) مليار دولار مقابل (37.4) مليار دولار كقيمة متوقعة لعام (2020) <sup>(3)</sup> .

وفيما يخص الدين الداخلي فنلاحظ أنّ إجمالي الدين العام الداخلي بلغ عام (2004) (15144) مليون دينار جزائري، ثمّ بلغ عام (2005) (8566) مليون دينار جزائري ليشهد إنخفاضاً كبيراً بسبب إتخاذ الحكومة الجزائرية قراراً عام (2005) بالتوقّف عن الإقتراض، حيث أشارت الإحصائيات أنّ ذلك سيؤقّر ما بين (1.5) إلى (2) مليار دولار للخزينة العمومية <sup>(4)</sup>، أمّا عاميّ (2006،2007) فقد شهدا إرتفاعات طفيفة في حجم الديون الداخلية ليلغا حوالي (18473)(11039) مليون دينار جزائري على التوالي، بينما بلغ عام (2012) (10077) مليون دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي يقدر حوالي (605.64 %) ، في حين بلغ للأعوام (2013،2014،2015،2016) (19209) (45122) (78448) (105921) مليون دينار جزائري على التوالي وبمعدّلات نمو سنوية (90.62 %) عام (2013) و (134.90%) عام (2014) و (67.20 %) عام (2015) و (35.02 %) عام (2016)، إذ شهدت هذه الأعوام إستقراراً في أسعار النفط إلى أن بدأت بالهبوط في أسعار البترول لتحدث عجزاً في

(1) البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2015 ، ص77.

(2) IEA ,Oil market report , May 2020, , on the website of International Energy Agency: <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020>

(3) بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التدايعات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، 2020 ، ص169.

(4) عادل بونحاس ، دور استراتيجية التمويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، 2021 ، ص582.

الموازنة العامة يقدر بحوالي (35) مليار دولار عام (2016) <sup>(1)</sup>، بينما شهد عامي (2019)، (2020) ارتفاعاً قياسيًّا في إجمالي الدين الداخلي كأعلى معدّل خلال مدة البحث حيث بلغ عام (2019) حوالي (178818) مليون دينار جزائري مسجلاً معدّل نمو سنوي (9.96%).

أمّا على صعيد تحليل الدين العام الخارجي فنلاحظ أنّه بلغ إجمالي الدين الخارجي لعام (2004) حوالي (21821) مليون دولار، في حين أنّه وصل إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة عام (2005) ليصل إلى (171912) مليون دولار، في حين شهد عامي (2006 ، 2007) انخفاض كبير في حجم الديون الخارجية حيث سجلا حوالي (5612)(5606) مليون دولار على التوالي أيضاً و بمعدلات نمو سنوية سالبة (-96.73% ) و (-0.10% ) على التوالي ، إذ أنّ المديونية الخارجية للجزائر قد إنخفضت من (21.4) مليار دولار إلى (15.5) مليار دولار بين الأعوام (2004-2006) <sup>(2)</sup>، والملاحظ أنّ هناك تذبذباً واضحاً للأعوام (2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012) ، حيث سجّل عام (2008) ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى (5921) مليون دولار عن السنة السابقة، بسبب الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليه من انخفاض كبير في الأسعار العالمية للنفط <sup>(3)</sup> ، بينما بلغ عام (2012) حوالي (3694) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي سالب (-16.14%)، في حين سجّل تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل عام (2013) إلى (3396) مليون دولار ، ثمّ شهد عام (2014) ارتفاعاً بسيطاً ليصل إلى (3735) مليون دولار بمعدّل نمو سنوي سالب (-98.32%) ، ثمّ عاود الانخفاض عام (2015) ليصل إلى (3020) مليون دولار و(3849) مليون دولار عام (2016) وبمعدلات نمو سنوية متذبذبة تصل إلى (-19.14%) (27.45%)، وعلى أثر ذلك العجز قامت الحكومة الجزائرية بإصدار النقود عام (2017) لسد العجز وسداد الدين الداخلي والخارجي، فحسب البيانات الرسمية للبنك المركزي الجزائري فقد قدّرت حوالي (6500) مليار دينار جزائري أي ما يقارب (56) مليار دولار خلال الفترة (2017-2019) ،

أمّا على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) لإجمالي الدين العام (-6.68%) وللدين الداخلي (-13.48%) وللدين الخارجي (-22.96%) ، بينما بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الثانية (2008-2012) حوالي (10.44%) للدين العام و (6.54%) للدين الداخلي و (9.004%) للدين الخارجي ، أمّا خلال المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام (12.97%) وللدين الداخلي (60.07%) وللدين الخارجي (0.82%) ، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (2016-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام (7.16%) وللدين الداخلي (14.15%) وللدين الخارجي (-2.05%) ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الدين العام (-19.85%) مقابل (-40.63%) للدين الداخلي و (44.44%) للدين الخارجي.

(1) يعيثي مجد ، واقع الدين العمومي الداخلي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامع ادرار، الجزائر ، 2017، ص 45.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 583.

(3) Kasekende Louis, et.al, Impact of the Global financial and Economic Crisis on Africa, Africa development Bank group, No.96, 2009, P.P.4.6.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (1) : تطوّر إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الجزائر بالأسعار الجارية  
(Current-Prices) للمدة (2004-2020).

السنة	إجمالي الدين العام (مليار دينار)	معدّل النمو السنوي (%)	إجمالي الدين الداخلي (مليون دينار)	معدّل النمو السنوي (%)	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	معدّل النمو السنوي (%)
2004	36965	-	15144	-	21821	-
2005	17798	-51.8	8566	-43.43	17192	-21.2
2006	19054	7.05	18473	115.65	5612	-96.73
2007	22052	15.73	11039	-40.24	5606	-0.10
2008	26156	18.61	7340	-3.34	5921	5.61
2009	29373	12.29	8163	11.21	5687	-3.95
2010	32681	11.26	11074	35.66	5681	-0.10
2011	37265	14.02	1428	-87.10	4405	-22.46
2012	42975	15.32	10077	605.64	3694	-16.14
2013	51563	19.98	19209	90.62	3396	-8.06
2014	64994	26.04	45122	134.90	3735	98.32
2015	72772	11.96	78448	67.20	3020	-19.14
2016	79099	8.69	105921	35.02	3849	27.45
2017	88800	12.26	135719	28.13	3989	3.63
2018	99763	12.34	163021	20.11	4042	1.32
2019	108578	8.83	178818	9.96	3838	-5.04
2020	111823	2.98	205357	14.84	3470	-9.58

معدّلات النمو السنوية المركّبة (%)

المدة	إجمالي الدين العام	إجمالي الدين الداخلي	إجمالي الدين الخارجي
2008-2004	-6.68	-13.48	-22.96
2012-2008	10.44	6.54	-9.004
2016-2012	12.97	60.07	0.82
2020-2016	7.16	14.15	-2.05
2004-2020	-19.85	-40.63	44.44

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق الإحصائي (1).

- تم احتساب معدّلات النمو السنوية من قبل الباحث من طرح السنة الحاليّة من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية:-

$$R = (Y_t - Y_0) / Y_0 * 100$$

\*تم احتساب معدّلات النمو السنوية المركّبة بموجب الصيغة الآتية :-

$$R = \left( \frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$$

أما على صعيد تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للصادرات (Exports) والإستيرادات (Imports) (وبالأسعار الجارية **Current-Prices**) أيضاً ومن خلال معطيات جدول (2) نلاحظ أنّ حجم الصادرات عام (2004) بلغ (31,284.20) مليون دولار ثم ارتفعت القيمة الاجمالية لعام (2005) إلى (46,048.00) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.19%) كأعلى قيمة خلال مدة البحث ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع معدل أسعار النفط العالمية ، في حين استمر الارتفاع عام (2006) ليصل إلى (54,548.90) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (18.46%) ، ويبدو أن عامي (2007 ، 2008) حققا ارتفاعات كبيرة تصل إلى (59,173.90) و (79,279.80) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (8.47%) و (33.97%) على التوالي حيث سجّل عام (2008) كأعلى قيمة خلال مدة البحث ، فمن الواضح أنه تمّ تحقيق أعلى معدلات نمو سنوية للصادرات بين عامي (2004 ، 2008) بسبب تشجيع الحكومة الجزائرية على التصدير وارتفاع اسعار النفط عالمياً لظروف مختلفة ، حيث تضاعف سعر البرميل إلى (82.9%) خلال الأعوام (2004) - (2007) فبعدما كان (40) عام (2004) وصل إلى (140) في عام (2007) بينما بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية بالظهور في عام (2008) لذلك ارتفعت أسعار بشكل كبير جداً<sup>(1)</sup> ، بينما نلاحظ الانخفاض الواضح للصادرات عام (2009) لتصل إلى (45,188.30) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (-43%) ثمّ عاود الارتفاع عام (2010) ليصل (57,063.80) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (26.28%) ، وكذلك شهد عامي (2011 ، 2012) ارتفاعات كبيرة في حصيلّة الصادرات مقارنةً بعام (2010) لتشهد معدلات نمو سنوية عالية تصل إلى (28.64%) ثمّ انخفضت عام (2012) لتسجّل معدل نمو سالب بلغ (-2.07%) عن العام السابق ، بينما نلاحظ أن الأعوام (2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) شهدت انخفاضات متتالية وبقية (64,320.10) و (59,972.60) و (34,378.10) و (29,338.50) مليون دولار وبمعدلات نمو سنوية تصل إلى (-10.52%) و (-6.75%) و (-42.67%) و (-14.65%) على التوالي ، ويلاحظ أن خلال المدة (2004 - 2011) بلغ معدل نمو الصادرات حوالي (21.67%) نتيجة تحسّن الصادرات النفطية من جهة والتحسنّ الطفيف في الصادرات غير النفطية من جهة أخرى ، حيث حققت أعلى معدل نمو إيجابي ، بينما شهدت المدة (2012 - 2014) معدلات نمو متراجعة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام<sup>(2)</sup> ، أما عامي (2017 ، 2018) فقد لوحظ أنهما سجّلا ارتفاعاً طفيفاً ليعاود عام (2019) و (2020) للانخفاض بسبب الأزمة العالمية لجائحة كورونا (كوفيد-19) وتراجع نشاط الاقتصاد العالمي .

أما على صعيد معدلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) لإجمالي الصادرات (20.43%) ، بينما انخفض معدل النمو السنوي المركّب للمدة الجزئية الثانية (2008-2012) ليصل إلى (-1.93%) ، في حين بلغ في

(1) أوكيل نسيمه وآخرون ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2011) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 27 ، 2013 ، ص55.

(2) S .Brika , Analysis of Algerian Trade performance : From 1970 to 2014 , Algeria, (2016) , P.16.

المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) حوالي (16.40%) و (5.65%) للمدة الجزئية الرابعة (2016-2020) ، أما على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (7.36%).

أما على صعيد تحليل تطوّر إجمالي الواردات الجزائرية فنلاحظ من خلال الجدول المذكور أنّها شهدت ارتفاعات واضحة في قيمتها بشكل تصاعدي خلال المدة (2004-2014) ، ثمّ تراجعت بعد ذلك في عام (2015) وهذا يعني وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري والأسواق الخارجية، حيث سجّل عام (2004) قيمة إجمالية للواردات تقدّر بحوالي (18,170.50) مليون دولار كأقل قيمة خلال مدة البحث ، ثمّ ارتفع حجم الواردات لعام (2005) بقيمة (19,851.80) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (9.25%) بينما انخفض معدّل النمو السنوي لعام (2006) ليصل (7.65%) مقارنةً بعام (2005) وبقيمة (21,372.30) مليون دولار ، ثمّ استمرت وتيرة الارتفاعات لتصل في عامي (2007 ، 2008) (27,312.10) و (39,364.40) مليون دولار وبمعدّل نمو (27.79%) و (44.12%) على التوالي ليسجّل أعلى قيمة خلال مدة البحث عام (2008) ، في حين كانت القيمة الإجمالية لعامي (2009 ، 2010) ذات ارتفاعات طفيفة يتخلّلها انخفاض بسيط لعام (2010) ليسجّل قيمة مقدارها (40,488.90) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (0.57%) في حين بلغت عام (2009) حوالي (40,724.70) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (3.45%) ، ثمّ عاود الارتفاع عام (2011) وبقيمة (47,197.70) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (16.56%) ، أما الأعوام (2012 ، 2013 ، 2014) فيلاحظ استمرار تزايد القيمة الإجمالية للواردات لتبدأ بالانخفاض عام (2015) وذلك بسبب تراجع وانخفاض أسعار البترول<sup>(1)</sup> ، حيث بلغت القيمة عام (2012) حوالي (50,401.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (6.78%) وارتفعت عام (2013) لتصل إلى (51,730.70) مليون دولار ، وسجّل عام (2014) أعلى قيمة إجمالية خلال مدة البحث لتصل إلى (55,685.60) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (7.46%) ، بينما بدأت سلسلة الانخفاضات من عام (2015) إلى عام (2020) مقارنةً بعام (2014) ، حيث كانت قيمة الواردات لعام (2015) حوالي (52,253.60) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي سالب (-6.16%) ثمّ انخفض أكثر عام (2016) بمعدّل (-5.67%) وبقيمة (49,287.20) مليون دولار ليسجّل عام (2020) أعلى معدّل نمو سنوي سالب خلال مدة البحث وبقيمة (-18.22%) وبقيمة إجمالية تصل إلى (35,358.40) مليون دولار ، باستثناء ارتفاع طفيف سجله عام (2018) وبقيمة (49,011.60) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (4.06%) .

أما على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) لإجمالي الواردات (16.72%) ، بينما انخفض معدّل النمو

(1) بادري مروة ، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي- ، الجزائر ، 2017 ، ص77.

السنوي المركّب للمدة الجزئية الثانية (2008-2012) ليصل إلى (5.06%) ، في حين بلغ في  
المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) حوالي (0.44%) و (6.42%) للمدة الجزئية الرابعة  
(2016-2020) ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي  
المركّب لإجمالي الواردات (12.46%).

وفيما يتعلّق بتحليل الميزان التجاري الجزائري نجد أنّه شهد تطوراً كبيراً خلال المدة (2004-  
2008) بسبب تفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات ، فقد سجّل الميزان التجاري  
الجزائري عام (2004) فائضاً يصل إلى (13113.70) مليون دولار ثمّ اتّخذ الفائض شكلاً  
تصاعدياً للأعوام (2005) وبقية (26196.20) مليون دولار وعام (2006) وبقية  
(33176.50) مليون دولار وعام (2007) وبقية (31861.80) مليون دولار وعام (2008)  
وبقية (39915.40) مليون دولار كأعلى فائض خلال مدة البحث وبمعدّل نمو سنوي  
(25.27%) ، ولكن سرعان ما بدأ الفائض بالتذبذب والانخفاض التدريجي من عام (2009)  
إلى عام (2014) حيث سجّل عام (2009) قيمة (4463.60) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي  
سالِب (88.81%) يتخلّلها ارتفاعات طفيفة ليقف عند عام (2014) بقيمة (4287.00) مليون  
دولار كأدنى قيمة خلال مدة البحث وبمعدّل نمو سنوي سالِب (65.94%) ، في حين سجّل  
الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال المدة (2015-2020) حيث كانت أعلى قيمة له عام  
(2016) وبرصيد (-19948.70) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي بلغ (11.59%) ، ويعود  
سبب الانخفاض والعجز إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من انخفاض أسعار البترول ،  
بينما تمّ تمويل العجز من خلال الاحتياطي من العملات الصعبة الأمر الذي استنزف جزءاً  
كبيراً منها .

أمّا على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة  
الجزئية الأولى (2004-2008) لإجمالي رصيد الميزان التجاري (6.76%) ، بينما انخفض  
معدّل النمو السنوي المركّب للمدة الجزئية الثانية (2008-2012) ليصل إلى (3.57%) ، في  
حين بلغ في المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) حوالي (199.56%) و (2.29%) للمدة  
الجزئية الرابعة (2016-2020) ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل  
النمو السنوي المركّب لإجمالي الواردات (199.85%).

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (2): تطوّر المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالصادرات والواردات والميزان التجاري في  
الجزائر بالأسعار الجارية (Current-Prices) للمدة (2004-2020)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الواردات (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الميزان التجاري (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الصادرات غير النفطية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %
2004	31284.20	-	18170.50	-	13113.70	-	4928000	-
2005	46048.00	47.19	19851.80	9.25	26196.20	9.25	5401000	9.6
2006	54548.80	18.46	21372.30	7.65	33176.50	7.65	8225000	52.3
2007	59173.90	8.47	27312.10	27.79	31861.80	27.79	6833000	-16.9
2008	79279.80	33.97	39364.40	44.12	39915.40	44.12	9006000	31.8
2009	45188.30	-43	40724.70	3.45	4463.60	3.45	5601000	-37.8
2010	57063.80	26.28	40488.90	-0.57	16574.9	-0.57	7211000	28.7
2011	73411.90	28.64	47197.70	16.56	26214.20	16.56	8942000	24.0
2012	71888.60	-2.07	50401.00	6.78	21487.60	6.78	8943000	0.0
2013	64320.10	-10.52	51730.70	2.63	12589.40	2.63	8318000	-7.0
2014	59972.60	-6.75	55685.60	7.64	4287.00	7.64	13447000	61.7
2015	34378.10	-42.67	52253.60	-6.16	-17875.50	-6.16	14810000	10.1
2016	29338.50	-14.65	49287.20	-5.67	-19948.70	-5.67	15274000	3.1
2017	34610.10	17.96	48813.20	-0.96	-14203.10	-0.96	15189000	-0.6
2018	41697.70	20.47	49011.60	4.06	-7313.90	4.06	25874000	70.3
2019	34994.20	-16.07	43241.00	-11.77	-8246.80	-11.77	24679000	-4.6
2020	21925.30	-37.34	35358.40	-18.22	-13433.10	-18.22	24199000	-1.9

معدلات النمو السنوية المركبة (%)

المدة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات غير النفطية
2008-2004	20.43	16.72	6.76	3.61
2012-2008	-1.93	5.06	-3.57	-0.04
2016-2012	-16.40	-0.44	-199.56	3.19
2020-2016	-5.65	-6.42	-2.29	2.74
2004-2020	7.36	-12.46	-199.85	-8.93

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق الإحصائي (1) ، -:

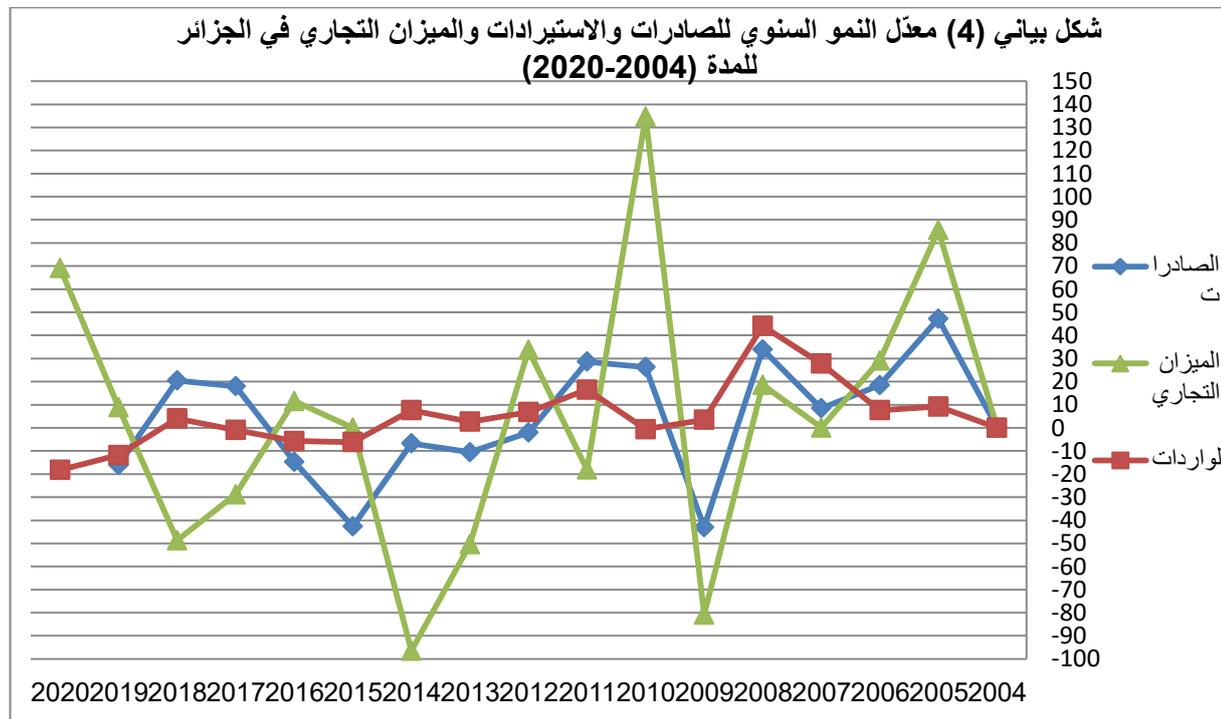
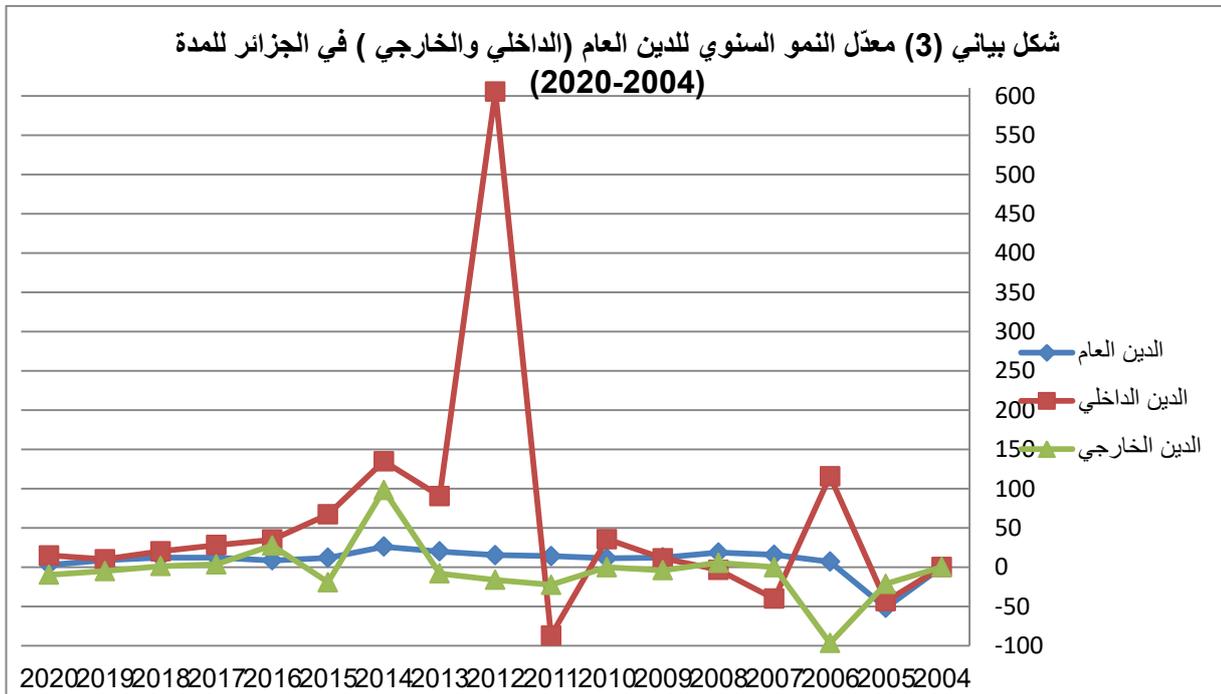
- تم إحتساب معدلات النمو السنوية من قبل الباحث من طرح السنة الحالية من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية:-

\*تم إحتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية :-

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$$

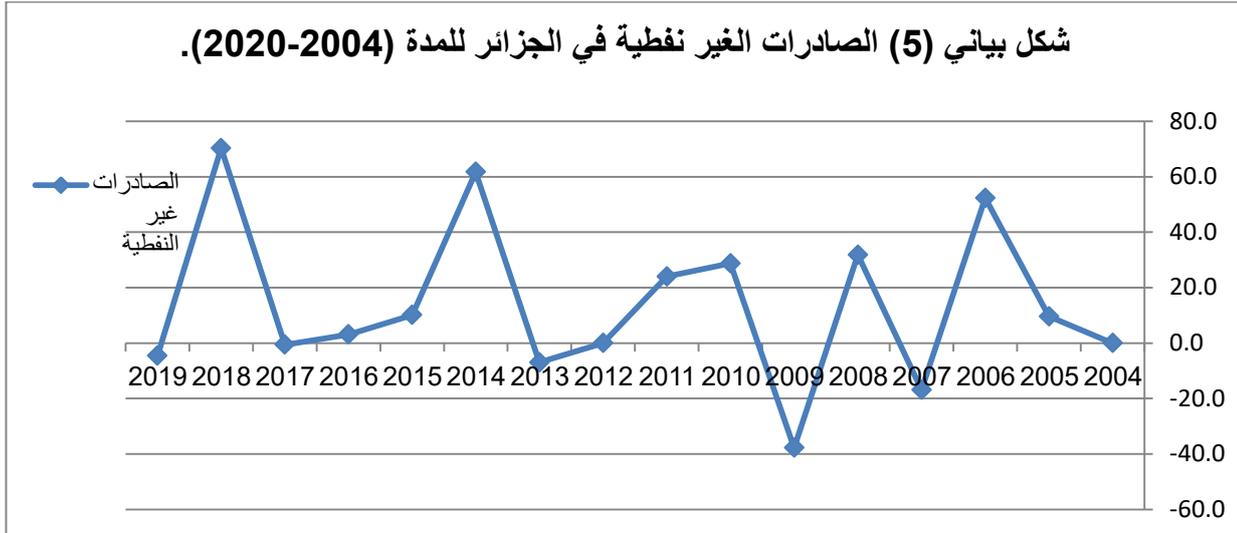
الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

والأشكال البيانية الآتية توضح تطورات اتجاهات معدّل النمو السنوي للدين العام والصادرات والاستيرادات في الجزائر للمدة (2004-2020) وكما يلي :-



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (1، 2) ص 61، ص 65.

شكل بياني (5) الصادرات الغير نفطية في الجزائر للمدة (2004-2020).



أما فيما يخص تحليل الصادرات غير النفطية فتشير بيانات جدول (2) أنّ هناك تذبذب طوال فترة الدراسة، فقد بلغت عام (2004) حوالي (4928000) مليون دينار جزائري ثم بدأت بالإرتفاع التدريجي حتى عام (2014) إذا بلغت حوالي (13447000) مليون دينار جزائري وبمعدّل نمو سنوي بلغ (61.7%) ، واستمرت بالإرتفاع حتى بلغت عام (2018) حوالي (25874000) مليون دينار جزائري محققة نمو سنوي بلغ (70.3%)، بينما حقّق المعدّل النمو السنوي إنخفاض واضح في عام (2020) إذ بلغ سالب (1.9%) وبقيمة (24199000) مليون دينار جزائري ، بينما حققت كامل مدة الدراسة معدّل نمو سنوي مركّب يصل إلى (8.93%)، وبالنتيجة نصل إلى حقيقة أنّ ارتفاع إجمالي الصادرات غير النفطية سيؤدي إلى زيادة العائدات المالية ممّا يعمل على إنخفاض الديون العامّة وتحسين حالة الميزان التجاري، إذ يمكن للدولة زيادة صادراتها وتنويع دخلها.

**ب- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام و بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر.**

**1- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق العام.**

من خلال المعطيات الواردة في جدول (3) نلاحظ أنّ نسبة الدين العام إلى الإنفاق العام تتصف بالتذبذب المستمر فنلاحظ أنّ عام (2004) بلغت القيمة الإجمالية حوالي (75.6%) بينما ارتفعت حتى عام (2015) ليبلغ حوالي (95.54%) وهذا يعد مؤشراً جيداً حيث أنّ الحكومة تقوم بإدارة الدين بشكل جيد من خلال قيامها بالإنفاق على الإستثمارات، في حين نلاحظ أنّ النسبة بدأت بالارتفاع من عام (2017) لتبلغ (97.3%) لتتخفّف في عام (2020) إلى حوالي (14.1%)، وهذا يعني أنّ على المدى الطويل قد تضطر الدولة إلى فرض ضرائب كبيرة أو تخفيض الإنفاق لأن الدولة قد تستخدم جزءاً من مواردها لسداد الدين وفوائده بدلاً من توجيهه نحو الإستثمار، هذا من جانب، من جانب آخر فإنّ زيادة الدين العام إلى إجمالي الإنفاق العام قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ومن ثمّ انخفاض الصادرات الوطنية ممّا يساهم في انخفاض التنافسية الخارجية، وأيضاً قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض الخارجي ممّا يؤدي إلى تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

**2- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق الجاري.**

تظهر البيانات الخاصة بتطوّر مؤشر الدين العام إلى الإنفاق الجاري الواردة في جدول (3) إنّ مدة البحث إتسمت بالتذبذب الكبير فقد سجّل عام (2004) قيمة بلغت (86.95%) ثمّ تدرجت بالإنخفاض والارتفاع حتى نهاية مدة البحث، في حين بلغت القيمة الكلية لمؤشر الدين العام إلى الإنفاق الجاري لعام (2012) حوالي (89.86%) ، وهذا يعني أنّ إنخفاض هذه النسبة قد تعني زيادة في الصادرات التي من شأنها أن تعزز من حجم الإستثمارات الأجنبية لأن المستثمرين يعتبرون هذا المؤشر مهم في إتخاذ قراراتهم وبالتالي فإنّ تحسين الميزان التجاري ممّا ينعكس إيجاباً على تخفيض مستوى الديون، ثمّ نلاحظ الإنخفاض ليصل عام (2019) إلى حوالي (22.18%) بينما وصل عام (2020) إلى (22.32%) ممّا أدى إلى آثار واضحة على التصنيف الائتماني للدولة وعلى أسعار الفائدة .

**3- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق الإستثماري.**

أمّا على صعيد تحليل الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري وبناءً على ما ورد في جدول (3) نلاحظ أنّ في عام (2004) كانت نسبة الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري قد بلغت حوالي (57.64%) وهذا يعني أنّ حجم الدين العام كان كبيراً جداً مقارنةً بحجم الإنفاق الإستثماري إذ أنّ هذا يفصح عن دور الحكومة إعتمادها بشكل كبير على الديون العامّة لتمويل الإنفاق العام ومنه الإستثماري، وهذا قد يشكّل عبئاً على الموازنة العامّة، في حين نلاحظ الاضطراب الواضح للأعوام التي تلت حتى سجّل عام (2011) نسبة بلغت حوالي (19.11%) بينما سجّل عام (2017) حوالي (34.08%) إلا أنّ جائحة كورونا (COVID-19) كان لها الأثر البالغ في زيادة الإنفاق الحكومي المتأثري من تدخلها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية لمواجهة تداعيات

الجائحة لتبلغ عام (2020) حوالي (32.29%) ممّا تسبب في إرتفاع تكلفة الإقتراض وإنخفاض تدفق الإستثمارات الأجنبية مع إنخفاض إجمالي الصادرات الوطنية.

#### 4- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام وإجمالي الصادرات.

تشير البيانات الواردة في جدول (3) إلى وجود إرتفاع واضح لنسبة الدين العام إلى إجمالي الصادرات لعام (2004) والتي بلغت حوالي (92.68%) ثمّ إنخفضت هذه النسبة حتى بلغت عام (2008) حوالي (47.13%)، وإنخفاض هذه النسبة تعني إمكانية الحكومة على الإقتراض بسهولة وبتكلفة وفوائد منخفضة لتمويل المشاريع العامّة ممّا يحفّز على إنشاء المشاريع الإستثمارية وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية وإرتفاع حجم الصادرات الوطنية في حال قيام الحكومة بتوجيه حصيلة هذه الديون نحو إقامة ودعم الإستثمارات ورفدها، بينما نلاحظ زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الصادرات في عام (2013) لتسجّل قيمة مقدارها (79.30%) ثمّ بلغت عامي (2019) و (2020) حوالي (44.32%) و (72.86%) على التوالي، وهي نسب مرتفعة جداً ممّا قد يؤدّي إلى إرتفاع معدّلات التضخّم وإنخفاض قيمة العملة الوطنية، لأن إرتفاع هذه النسبة يمكن أن تؤدّي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة احتمالية حصول تضخّم وإنخفاض قيمة العملة.

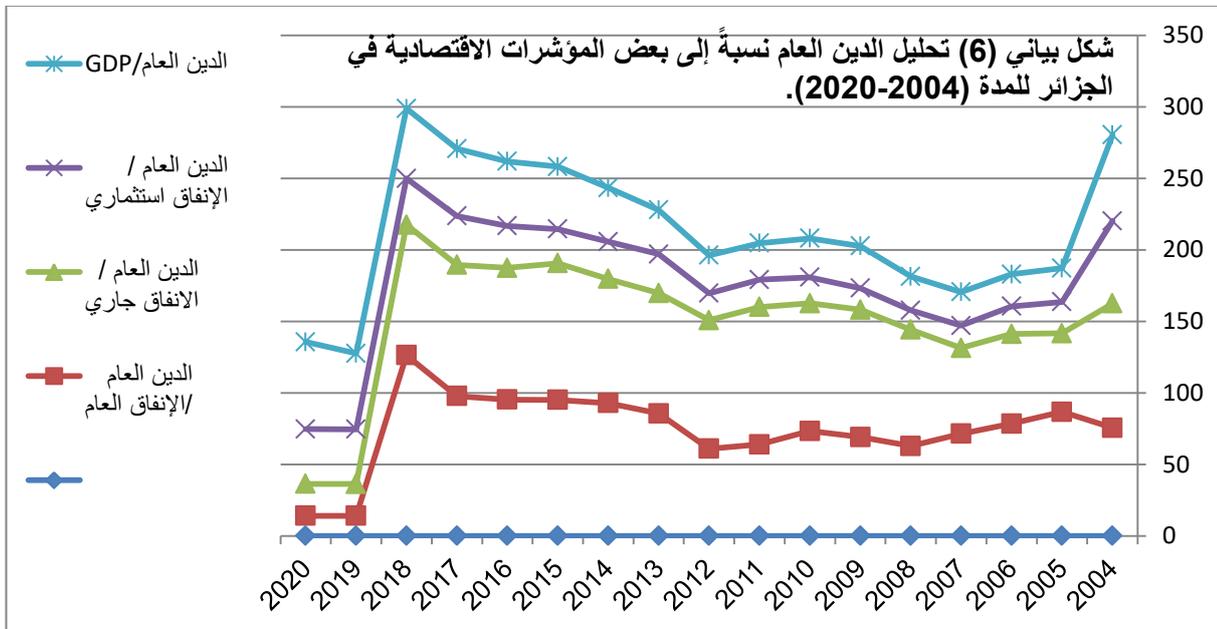
#### 5- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام وإجمالي الناتج المحلي (GDP).

تظهر البيانات الواردة في جدول (3) أنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تراجعت كثيراً خلال المدة (2004-2019)، إذ بلغت عام (2004) حوالي (60.11%) وهذا يعود إلى أثر بعض العوامل الإقتصادية، ونلاحظ أيضاً إنخفاض النسبة في عام (2006) لتصل إلى حوالي (22.42%) ، في حين نلاحظ الإرتفاع التدريجي حتى عام (2015) لتسجّل حوالي (43.59%) ثمّ إستمرت بالإرتفاع حتى عام (2020) لتصل إلى (60.84%) وهي أعلى نسبة خلال مدة البحث، وإنّ إرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تعني أنّ لها آثار إقتصادية تتركها على إجمالي الصادرات والواردات بشكل مباشر وغير مباشر، منها أنّ إرتفاع هذه النسب يعني إرتفاع معدّلات التضخّم بسبب زيادة حجم الديون وبالتالي يعني إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وهذا بدوره يؤدّي إلى تأثّر تكاليف الإنتاج والتصنيع ممّا يترتّب عليه إضطراب تنافسية السلع المصدرة والمستوردة، و تمّ استخراج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كون هذا المؤشر ذات علاقة بالدين العام ويوضّح مدى الإستدامة المالية في الاقتصاد الوطني .

جدول (3) تحليل الدين العام نسبةً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للمدة (2004-2020).

السنة	الدين العام/الإنفاق العام	الدين العام/الإنفاق الجاري	الدين العام/الإنفاق الاستثماري	الدين العام/الصادرات	الدين العام/GDP
2004	75.6	86.95	57.69	92.65	60.11
2005	86.7	54.85	22.54	55.22	23.54
2006	78.5	62.72	19.25	49.90	22.42
2007	71.4	60.02	15.6	53.29	23.59
2008	62.9	81.29	13.5	47.13	23.69
2009	69.1	89.01	15.1	92.86	29.46
2010	73.3	89.32	18.2	81.82	27.26
2011	63.9	96.06	19.11	72.52	25.54
2012	60.9	89.86	18.9	85.40	26.51
2013	85.6	84.09	27.25	79.30	30.97
2014	93.9	86.72	26.98	90.29	37.72
2015	95.01	95.54	23.94	95.67	43.55
2016	95.3	92.07	29.25	98.21	45.17
2017	97.8	91.76	34.1	36.65	47.03
2018	87.4	71.10	25.20	86.22	38.14
2019	14.1	22.18	38.4	44.32	52.96
2020	14.1	22.23	38.29	72.66	60.84

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (2)، ص



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (3)، ص 69.

ولضبط تطوّر الدين العام ومؤشّرات التجارة الخارجية في الجزائر تمّ اعتماد لغة الأرقام القياسية (Index-numbers) بالإضافة إلى التحليل باستخدام معدّلات النمو السنوية المركّبة ، إذ يتّضح من معطيات جدول (4) أنّ الرقم القياسي للدين العام في الجزائر انخفض للمدة (2008-2004) من (100%) عام (2004) إلى (70.75%) عام (2008) ، ثمّ نلاحظ الارتفاع المتواصل للمدة (2008-2012) حيث ارتفع من (70.75%) عام (2008) إلى (116.25%) عام (2012) ، وكذلك نلاحظ تواصل ارتفاع الرقم القياسي للدين العام للمدة (2012-2016) إذ سجّل عام (2016) حوالي (213.98%) بعدما كان (116.25%) عام (2012) ، في حين استمر في الارتفاع للمدة (2016-2020) ليصل إلى حوالي (302.51%) عام (2020) .

في المقابل تطوّر الرقم القياسي للصادرات من (100%) عام (2004) إلى (253.41%) عام (2008) ، ثمّ شهدت المدة (2008-2012) انخفاض واضح لعام (2012) حيث وصل إلى (229.79%) بعدما كان (253.41%) عام (2008) ، بينما نلاحظ تواصل الانخفاض للمدة (2012-2016) ليسجّل حوالي (93.78%) عام (2016) بينما كان عام (2012) حوالي (229.79%) ، وعلى نفس الوتيرة زاد الانخفاض للمدة (2016-2020) حيث وصل إلى (70.08%) عام (2020) .

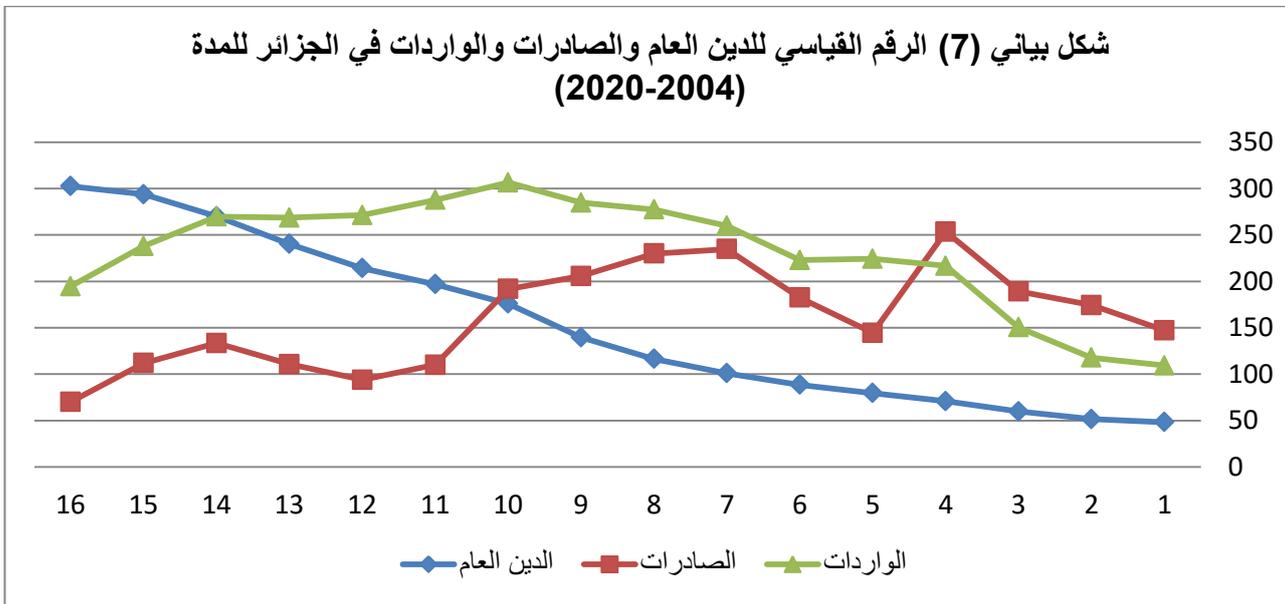
أمّا فيما يخص تطوّر الرقم القياسي للواردات فنلاحظ ارتفاع الرقم القياسي للواردات من (100%) عام (2004) إلى (216.63%) عام (2008) ، كما نلاحظ أنّ عام (2016) حقّق ارتفاعاً وصل إلى (277.37%) ، ثمّ انخفض بشكل واضح عام (2020) ليصل إلى (194.59%)

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (4) تطوّر الرقم القياسي (Index-numbers) للدين العام وبعض مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الجزائر للمدة (2004-2020) . %

السنة	الرقم القياسي للدين العام	الرقم القياسي للصادرات	الرقم القياسي للواردات
2004	%100	%100	%100
2005	48.14	147.19	109.25
2006	51.54	174.36	117.62
2007	59.65	189.15	150.31
2008	70.75	253.41	216.63
2009	79.46	144.44	224.12
2010	88.41	182.40	222.82
2011	100.81	234.66	259.74
2012	116.25	229.79	277.37
2013	139.49	205.59	284.69
2014	175.82	191.70	306.46
2015	196.86	109.88	287.57
2016	213.98	93.78	271.24
2017	240.22	110.63	268.63
2018	269.88	133.28	269.73
2019	293.73	111.85	237.97
2020	302.51	70.08	194.59

شكل بياني (7) الرقم القياسي للدين العام والصادرات والواردات في الجزائر للمدة (2004-2020)



المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق الإحصائي (1) ، وبموجب الصيغة الآتية:-

$$\text{Index-number} = \frac{q_1}{q_0} * 100$$

q<sub>1</sub> : السنة اللاحقة (سنة المقارنة)

q<sub>0</sub> : سنة الأساس

-الشكل البياني من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (4).

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

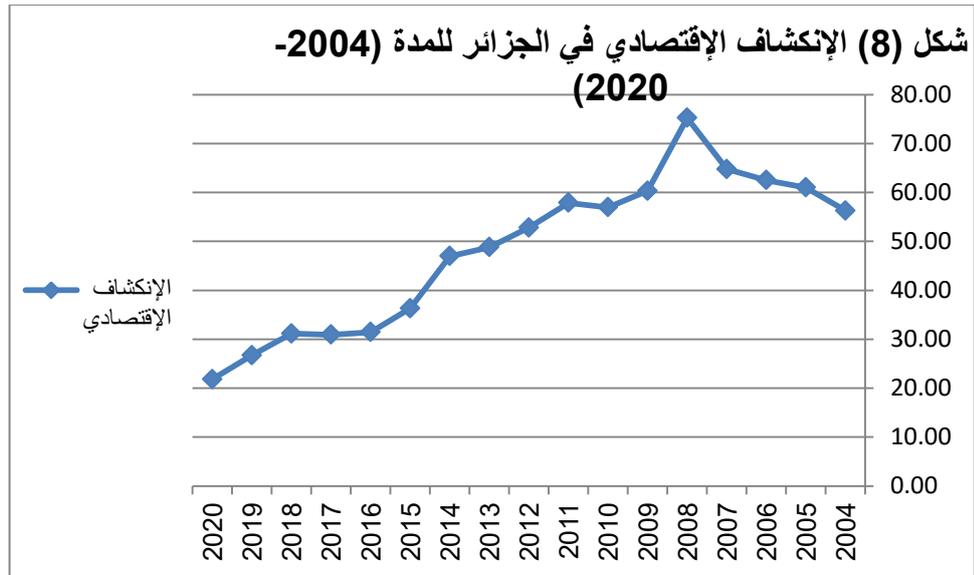
وقام الباحث بإستخراج معدّل الانكشاف الإقتصادي وذلك كون هذا المؤشر ذات علاقة بالصادرات والاستيرادات (التجارة الخارجية) ، إذ يوضح درجة اختلال هيكل التجارة الخارجية وكذلك التبعية الإقتصادية للعالم الخارجي و وفقاً للصيغة الآتية :-

$$\text{معدّل الانكشاف الإقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100 \dots\dots\dots (5)$$

جدول (5) الانكشاف الإقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2020).

السنة	الإنكشاف الإقتصادي	السنة	الإنكشاف الإقتصادي	السنة	الإنكشاف الإقتصادي
2004	56.29	2011	57.87	2018	31.14
2005	61.02	2012	52.81	2019	26.71
2006	62.52	2013	48.79	2020	21.82
2007	64.75	2014	46.99		
2008	75.23	2015	36.29		
2009	60.32	2016	31.43		
2010	56.95	2017	30.93		

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (1 ، 2) ص 61 ، ص 65.



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (5)، ص 72.

الفصل الثاني: تحليل إتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

---

إذ تشير معطيات جدول (5) إنّ معدّل الانكشاف الاقتصادي لعام (2004) في الجزائر بلغ نسبة (56.29%) مقارنةً ب (75.23%) عام (2008) و (52.81%) عام (2012) ، وكذلك (31.43%) عام (2016) ليصل إلى (21.82%) عام (2020) ، وهذه النسب ليست بقليلة بالمعيار الاقتصادي، ممّا يشير إلى الارتباط الواضح للتجارة الخارجية الجزائرية بالإقتصاد العالمي.

## المبحث الثاني:- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.

في هذا المبحث من الفصل سيتمّ التطرّق إلى نبذة مختصرة عن الاقتصاد السعودي وكذلك تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وعلى النحو الآتي:-

### 1 - نبذة مختصرة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية:

شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود المنصرمة استقراراً نسبياً حيث أنه لا يعاني من مشكلات اقتصادية حادة سواء تضحّماً حاداً أو عجزاً كبيراً في الموازنة الحكومية أو عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، كما أنّ سعر صرف الريال السعودي لم يشهد تغييرات كبيرة نتيجة ارتباطه القوي بالدولار الأمريكي واعتماد استقراره على الصادرات الضخمة من النفط الخام (1) ، إذ تعتبر المملكة العربية السعودية إحدى أكبر دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط الخام وكذلك تعد عضواً في منظمة أوبك (OPEC) ، حيث أنها تمتلك نسبة من الاحتياطات النفطية العالمية تقدّر بـ(18.1%) لتأتي في المرتبة الثانية عالمياً ، لذلك تعتبر مالكة لأكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ أنّ اقتصاد المملكة العربية السعودية نما بقوة كبيرة في السنوات الأخيرة حيث استفاد من ارتفاع أسعار النفط والإنتاج وكذلك نشاط القطاع الخاص فيه وزيادة الانفاق الحكومي وكذلك تنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي ، كما أدى ارتفاع أسعار النفط والإنتاج إلى فوائض مالية محلية وخارجية كبيرة ممّا أدى إلى انخفاض الدين الحكومي إلى مستويات متدنية (2) ، لذلك اكتسب اقتصاد المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة بين اقتصادات بلدان المنطقة بفضل ما تمتلكه من موارد اقتصادية واحتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي والنفط الخام لاسيما بعض المعادن الطبيعية المتنوعة والمنتشرة في معظم أنحاء البلاد ، في حين كان لاكتشاف النفط الخام وانتاجه أثراً عظيماً في توجيه الاقتصاد السعودي ، إذ أنّ تزايد الإنتاج من النفط الخام وارتفاع أسعاره قد أنشأ وأسس قاعدة مهمة لقطاع اقتصادي جديد في المملكة حيث بدأت تسيطر على وارداتها وخصوصاً بعد تطبيق مبدأ المناصفة في توزيع أرباح من تصدير النفط عام (1952) بين الشركات المنتجة المسيطرة على هذه الصناعة وبين المملكة العربية السعودية (3) ، وكذلك يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاداً ربيعياً في حين أنّ ظاهرة حصول الدولة للدخل من خلال الربيع ليست جديدة في حدّ ذاتها ولا ترتبط دائماً بالنفط ، لذلك فإنّ تحليل الدولة الربعية للدول العربية المنتجة للنفط تعتمد على توقّر عنصرين مهمين هما أن يمارس الربيع دوراً مهيماً ورائداً داخل الاقتصاد المعني ويجب أن يكون مصدر هذا الربيع خارجياً ، في حين يمكن للاقتصاد الربيعي أن يعيش بدون قطاع محلي منتج ، ولكون المملكة العربية السعودية دولة ربيعية فهذا لا يعني أنّها لا تمتلك موارد اقتصادية أخرى فهي تمتلك

(1) Fakhre Alam and M.Imdadal ,Determinants of Economic growth in Saudi Arabia : An Economic analysis using vector error correction (VEC) model , International Journal of Economic Research , Vo.14 , No.17 , 2017, P.1 .

(2) Tim Callen, et.al, Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic challenges to sustain growth , IMF,2015, P.P.1-3.

(3) إسماعيل حمّادي مجبل ، توظيف عوائد النفط المالية في تحوّل هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة والتطلّع لبناء مجتمع المعرفة في ظل رؤية 2030 ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد 27 ، العدد1، 2018 ، ص-ص591-592.

الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤهلها نحو التخطيط والتوجيه للتصنيع والإنتاج السريع في حين أنّها تمتلك قطاعاً خاصاً نشطاً وقوياً<sup>(1)</sup> ، كما أنّ المملكة العربية السعودية تعتبر من أسرع الدول العربية نمواً في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب اعتمادها على مواردها المتوقّرة مع ما تواجهه من تحديات ومخاطر وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها وكذلك العجز في الموازنة الحكومية بسبب زيادة الانفاق الحكومي ، لذلك أعلنت الحكومة السعودية عن رؤية (2030) التي تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد الكامل على قطاع معين عموماً والإيرادات النفطية خصوصاً ، وكذلك تعزيز شراكتها ودعمها للقطاع الخاص ، من جانب آخر واجه الاقتصاد السعودي أزمات كبيرة منها أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية عام (2014) حيث أعلنت الحكومة السعودية عن عجز موازنتها العامة ممّا اضطرها إلى اللجوء لتمويل وسد ذلك العجز من خلال إصدار سندات الدين العام والسحب من الاحتياطيات النقدية ، حيث انخفضت احتياطيات البنك المركزي من مليار دولار لتصل إلى (732) مليون دولار ثمّ انخفضت إلى (623) مليون دولار بسبب زيادة الانفاق العسكري والحربي ، حيث بلغ عام (2016) حوالي (213) مليار دولار بما نسبته (25%) من الموازنة العامة<sup>(2)</sup>، وبما أنّ النفط الخام يعتبر مورداً ناضباً عملت الحكومة السعودية على وضع خطط تنمية وتنويع مصادر الإيرادات من خلال الاستفادة من التطوّر التكنولوجي وتحسين البنى التحتية وكذلك الارتقاء في زيادة مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي<sup>(3)</sup> .

## 2- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في المملكة العربية السعودية:

### أ- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية:

تشير معطيات جدول (6) إلى أنّ الدين العام السعودي لعام (2004) سجّل قيمة إجمالية بلغت (610608) مليون ريال سعودي ثمّ انخفض في عام (2005) مسجلاً معدّل نمو سنوي سالب بلغ (27.72%) وبقيمة (459646.98) مليون ريال سعودي ، ثمّ استمرت سلسلة الانخفاضات وتراجع الدين العام حتى عام (2014) بسبب الفوائض المالية المتحصّل عليها من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي ، وقوّة نشاط القطاع الخاص وكذلك تنفيذ عدد من المبادرات الإصلاحية للاقتصاد المحلي ، ومساهمة بقية القطاعات الاقتصادية في العملية الإنتاجية كل ذلك أدّى إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة ممّا أدّى إلى تراجع الدين العام

(1) Tim Niblock and M.Monica , The Political Economy of Saudi Arabia, Library of Congress Cataloging , New York, 2007 , P.P.19.22.

(2) H.Abdelaty, Economic growth of Saudi Arabia between present and future According to 2030 Vision , Asian social science, Vo.14, No.12, P.192.

(3) Abdulaziz Ibrahim , Foreign direct Investment and Economic Growth in Saudi Arabia from 1980 to 2012 :An ARDL, Approach , Vo.52, No.1, 2015, P.P.2-4.

بشكل كبير<sup>(1)</sup> ، في حين أنّ هذه المدة لم تسجّل المالية العامة أي عجز مالي يذكر فهي لم تشهد أي ديون خارجية ، إلا أنّ بعد أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية عام (2014) بما يزيد على ما يقارب (25%) ليسجّل البرميل نفط الواحد حوالي (75) دولار<sup>(2)</sup> ، ثمّ عاود الدين العام للارتفاع عام (2015) ليبلغ (142260) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (173.5%) ، في حين بلغت قيمة إجمالي الدين لعام (2016) حوالي (316580) مليون ريال سعودي ، جزء منه ذهب إلى الدين الداخلي والذي بلغ حوالي (213455) مليون ريال سعودي بمعدّل نمو سنوي بلغ (76.3%) وأمّا الجزء الآخر فقد ذهب للدين الخارجي والذي بلغ (103125) مليون ريال سعودي ثمّ استمرّ الارتفاع لعام (2017) ليبلغ (443252) مليون ريال سعودي نتيجة العجز الحاصل في الموازنة العامة والذي يقدر بحوالي (238.5) مليار ريال سعودي وبما نسبته (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي في حين سجّل الدين العام نسبة (17.2%) من إجمالي الناتج المحلي<sup>(3)</sup> ، ذهب منه (259502) مليون ريال سعودي ديناً داخلياً وبمعدّل نمو سنوي بلغ (21.5%) في حين بلغ الدين الخارجي حوالي (183750) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (78.1%) ، وعلى الرغم من الفوائض التي حققتها المملكة خلال المدة (2018-2020) إلا أنّها سجّلت معدّلات نمو سنوية مرتفعة للدين العام بلغت (26.3%) و (21.06%) و (25.9%) على التوالي وبقيمة (559980) و (677925) و (853515.139) مليون ريال سعودي وعلى التوالي ، حيث بلغ الدين الداخلي لعام (2018) حوالي (304980) مليون ريال سعودي مسجّلاً معدّل نمو سنوي (17.5%) بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (255000) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (38.7%) ، كما سجّل عام (2019) ديناً داخلياً قيمته (372764) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (22.2%) بينما سجّل ديناً خارجياً بلغ (305161) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (19.6%) ، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع العجز المالي المخطط والبالغ (195) مليار ريال سعودي عام (2018) و (131) مليار ريال سعودي عام (2019) ممّا استدعى اللجوء إلى الاقتراض لمواكبة مرحلة التحوّل التي تمرّ بها المملكة على كافة الأصعدة والمتمثلة في رؤية المملكة عام (2030) (2030 Vision) وبرامجها التنفيذية ولتحقيق أهداف هذه الرؤية ، لذلك سجّلت موازنة عام (2019) كأكبر موازنة إنفاق في تاريخ المملكة وبواقع (1106) مليار ريال سعودي<sup>(4)</sup> ، في حين تشير بيانات العام المالي (2020) إلى أنّ إجمالي الدين العام القائم سجّل ارتفاعاً بلغت نسبة نموه السنوي حوالي (25.9%) حيث بلغ قرابة (853515.139) مليون ريال سعودي ، ويشكّل ما نسبته (5.32%) من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنةً بما كان عليه بنهاية العام المالي السابق (2019) ، حيث بلغ الدين الداخلي قرابة (502656.019) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (34.8%) بينما بلغ الدين الخارجي حوالي (350859.12) مليون ريال سعودي وبمعدّل نمو سنوي (14.9%) ، ويلاحظ أنّ الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي

(1) ألبرتو بيهار وآخرون ، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي ، 2015 ، ص1.

(2) ألبرتو بيهار وآخرون ، مصدر سابق ، ص6.

(3) صندوق النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الرابع والخمسون لعام 2018 ، ص25.

(4) صندوق النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الخامس والخمسون ، 2019 ، ص147.

قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً نتيجةً لانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي أثر على كافة قطاعات الدولة ممّا جعلها تلجأ للاقتراض من الصناديق الدولية و السندات الحكومية الداخلية والخارجية<sup>(1)</sup>.

وعلى صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الدين العام في المملكة العربية السعودية خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) (-17.38%) و للدين الداخلي (-7.63%) ، بينما بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الثانية (2008-2012) حوالي (-18.62%) للدين العام و (-18.62%) للدين الداخلي ، في حين سجّلت المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) حوالي (30.43%) للدين العام و (20.54%) للدين الداخلي ، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (2016-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام (21.93%) و (18.68%) للدين الداخلي ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الدين العام (-6.47%) مقابل (-7.002%) للدين الداخلي.

(1) علي بن ناجح علي ، الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-19) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 2 ، المجلد 51 ، المملكة العربية السعودية ، 2021 ، ص 543.

جدول (6) : تطوّر إجمالي الدين العام والتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية (Current-Prices) للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الدين العام (مليون ريال)	معدّل النمو السنوي (%)	إجمالي الدين الداخلي (مليون ريال)	معدّل النمو السنوي (%)
2004	610608	-	349640	-
2005	459646	-27.7	459646.98	-27.7
2006	364622	-20.6	364622	-20.6
2007	266762	-26.8	266762	-26.8
2008	235034	-11.8	235034	-11.8
2009	225108	-4.2	225108	-4.2
2010	166999	-25.8	166999	-25.8
2011	135499	-18.8	135499	-18.8
2012	83848	-38.1	83848	-38.1
2013	60118	-28.3	60118	-28.3
2014	44260	-26.4	44260	-26.4
2015	121052	173.5	121052	173.5
2016	316580	161.5	213455	76.3
2017	443252	40	259502	21.5
2018	559980	26.3	304980	17.5
2019	677925	21.06	372764	22.2
2020	853515	25.9	502656.01	34.8

معدّلات النمو السنوية المركّبة (%)

السنة	الدين العام	الدين الداخلي
2008-2004	-17.38	-7.63
2012-2008	-18.62	-18.62
2016-2012	30.43	20.54
2020-2016	21.93	18.68
2004-2020	-6.47	-7.002

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق الإحصائي (3) ص171.

- تم إحتساب معدلات النمو السنوية من قبل الباحث من طرح السنة الحاليّة من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية:-

$$R = (Y_t - Y_0) / Y_0 * 100$$

\*- تم إحتساب معدلات النمو السنوية المركّبة بموجب الصيغة الآتية :-

$$R = \left( \frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$$

أمّا على صعيد تحليل صادرات المملكة العربية السعودية فيعتبر النفط الخام أهمّ الصادرات التي يرتكز عليها الاقتصاد السعودي والمؤثرة على ميزان المدفوعات، لذا فالتغيّر في أسعار النفط أو كميات الإنتاج سيؤثر تأثيراً كبيراً على وضع الميزان التجاري و الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، فالصادرات النفطية و وفقاً للتقديرات الأولية لميزان المدفوعات تشكل نسبة (77.4%) من إجمالي صادرات المملكة ، بينما قدرّت الصادرات الغير نفطية نسبة (22.6%) (1)، لذلك أعلنت المملكة العربية السعودية عن وضع خطط بعيدة الأمد لتنويع قواعدها الإنتاجية وتأسيس اقتصاد صناعي ذو أهمية نسبية عندما تبدأ عائدات النفط بالانخفاض (2)، وعليه نلاحظ من خلال جدول (6) أن صادرات المملكة الإجمالية لعام (2004) سجّلت قيمة تقدر بحوالي (111,079.00) مليون دولار ثم ارتفعت عام (2005) لتسجّل معدّل نمو سنوي بلغ (38.9%) وبقية (154,391.00) مليون دولار ، بينما استمرت خلال المدة (2006-2008) سلسلة الارتفاعات المتواصلة للصادرات لتبلغ عام (2006) (195,388.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (26.5%) و (208,744.00) مليون دولار عام (2007) وبمعدّل نمو سنوي (6.8%) و (303,521.00) مليون دولار لعام (2008) وبمعدّل نمو سنوي (45.4%) ليكون أعلى قيمة خلال مدة البحث ، ويعزى سبب ذلك إلى الارتفاعات الغير مسبوقه لأسعار النفط العالمية التي شهدتها الأسواق العالمية في تلك الفترة ، إضافةً إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري من خلال انخفاض وتذليل العوائق التجارية من رسوم كمركيّة وغيرها (3) ، في حين سجّل عام (2009) انخفاضاً طفيفاً في قيمة الإجمالية للصادرات حيث سجّل معدّل نمو سنوي سالب بلغ (43.1%-) وبقية (172,447.00) مليون دولار، وشهدت المدة (2010-2013) ارتفاعات ملحوظة تراوحت بين (330,271.00) مليون دولار عام (2011) و (375,873.00) مليون دولار عام (2013) وبمعدلات نمو سنوية بلغت (42.6%) لعام (2011) و (2.7%) لعام (2013) ، بينما انخفضت الصادرات الكلية لأعوام (2014، 2015 ، 2016) لتصل إلى (342,433.00) و (203,550.00) و (183,579.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي سالب بلغ (8.8%-) و (4.05%-) و (9.8%-) على التوالي مقارنةً مع الأعوام السابقة ، في حين شهدت الأعوام (2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020) تذبذباً ملحوظاً فقد عاود الارتفاع في عاميّ (2017 ، 2018) وبقية تصل إلى (221,835.00) و (294,373.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (20.8%) و (34.2%) على التوالي ، لينخفض عاميّ (2019 ، 2020) ليسجّل معدّل نمو سنوي سالب بلغ (11.1%-) و (33.5%-) وبقية (261,603.00) و (173,864.22) مليون دولار .

(1) البنك المركزي السعودي ، التقارير الاقتصادية والنشرات ، التقرير السنوي السادس والخمسون ، 2020 ، ص122.

(2) Guastell Armando, et.al, GCC market overview and Economic outlook 2017: A challenging transformation ahead to Achieve pesirable growth , value partners management consulting , December 2016 , P.12.

(3) أروى عبد الله و سارة ناصر ، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، البنك المركزي السعودي ، 2020 ، ص12.

أما على صعيد تحليل الواردات فنلاحظ أنّ إجمالي الواردات لعام (2004) بلغت حوالي (44,744.90) مليون دولار ثم ارتفعت عام (2005) لتصل إلى (59,509.90) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (32.9%) كأعلى معدّل خلال مدة البحث، بينما شهدت الواردات للأعوام (2006 ، 2007 ، 2008) إرتفاعات متواصلة حيث بلغت عام (2006) حوالي (69,874.90) مليون دولار و (90,350.40) مليون دولار عام (2007) و (113,949.00) مليون دولار عام (2008) وبمعدّلات نمو سنوية (17.4%) و (29.3%) و (26.1%) على التوالي، بينما نلاحظ أنّ عام (2009) سجّل قيمة إجمالية تقدّر حوالي (92,959.50) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي سالب (-18.4%)، في حين إرتفعت الواردات بشكل متواصل للمدة (2010-2015) حيث بلغت عام (2010) حوالي (105,373.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (13.3%) بينما شهد عاميّ (2011)(2012) معدّل نمو بلغ (22.6%) وبقيمة (129,197.00) مليون دولار لعام (2011) و (18.6%) وبقيمة (153,340.00) مليون دولار لعام (2012) و (9.6%) وبقيمة (168,155.00) مليون دولار لعام (2013) و (3.3%) وبقيمة (173,834.00) لعام (2014) و (0.4%) وبقيمة (174,675.00) مليون دولار لعام (2015)، ثمّ عاود الانخفاض الكبير لعاميّ (2016)(2017) وبقيمة (140,170.00) و (134,519.00) مليون دولار وبمعدّلات نمو سنوية سالبة (-19.7%) و (-4.03%) على التوالي، ثمّ تواصلت الإرتفاعات الكلية للواردات لتشمل عاميّ (2018 ، 2019) ولتبدأ بالإنخفاض عام (2020) ، حيث بلغت قيمة الواردات لعام (2018) حوالي (137,065.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي (1.9%) بينما بلغت عام (2019) حوالي (153,163.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي يصل إلى (11.7%) لتتخفّض عام (2020) لتبلغ حوالي (125,919.00) مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي سالب (-17.7%).

في حين سجّل رصيد الميزان التجاري فائضاً يقدر بحوالي (66331.10) مليون دولار لعام (2004) و (94881.10) مليون دولار لعام (2005) مسجلاً معدّل نمو سنوي بلغ (43.03%)، بينما حقّق فائضاً موجباً وبقيمة (125513.10) مليون دولار لعام (2006) و (118393.60) مليون دولار لعام (2007) و (189572) مليون دولار لعام (2008) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (32.28%) و (-5.07%) و (60.12%) وعلى التوالي، في حين سجّل فائضاً في عام (2009) والبالغ حوالي (79487.50) مليون دولار محققاً معدّل نمو سنوي سالب (-58.07%)، وكذلك بالنسبة للأعوام (2010)(2015)(2016)(2017) إذ شهد الميزان التجاري فائضاً يتراوح قدره بين (126139) مليون دولار عام (2010) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (58.69%) و (28875) مليون دولار عام (2015) وبمعدّل نمو سنوي سالب (-83.87%)، ليرتفع رصيد الميزان التجاري ليصل إلى (43409) مليون دولار عام (2016) وبمعدّل نمو سنوي (50.33%) و (87316) مليون دولار لعام (2017) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (101.14%)، وكذلك حقّق فائضاً يصل إلى (157308) مليون دولار عام (2018) و (108440) مليون دولار عام (2019) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (20.15%) و (-31.06%) على التوالي، أمّا عام (2020) فحقّق فائضاً في الميزان التجاري قدره (47944.33) مليون

دولار مسجلاً معدّل نمو سنوي سالب (55.78-%)، ويلاحظ أنّ الإنفتاح التجاري قد إنخفض للسنوات الأخيرة نتيجة للخفض المشترك للصادرات النفطية الذي اتفقت عليه عدد من الدول المنتجة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية من أواخر عام (2016) حيث انخفضت نسبة الإنفتاح التجاري كنسبة من الناتج النفطي من (204%) في عام (2016) إلى (164%) في عام (2018) <sup>(1)</sup>.

وعلى صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للصادرات في المملكة العربية السعودية خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) (22.26%) و للواردات (20.55%) وللميزان التجاري (6.37%) ، بينما بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الثانية (2008-2012) حوالي (3.8%) للصادرات و (6.11%) للواردات و (0.67%) للميزان التجاري ، في حين سجّلت المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) حوالي (12.88%) للصادرات و (1.78%-) للواردات و (8.92%-) للميزان التجاري ، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (2016-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (1.08%-) و (2.12%) لإجمالي الواردات و (0.58%) للميزان التجاري ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (8.57%-) مقابل (18.69%-) لإجمالي الواردات و (1.92%) للميزان التجاري.

أمّا على صعيد تحليل الصادرات غير النفطية فنلاحظ من خلال المعطيات الواردة في جدول (7) أن الصادرات الغير نفطية في السعودية قد زادت بشكل كبير بين عامي (2004) و (2020) إذ ارتفعت من (36641) مليون ريال سعودي في عام (2004) إلى (204352) مليون ريال سعودي في عام (2020) ومن الملاحظ أيضاً أنّ الصادرات الغير نفطية قد شهدت تراجعاً في عام (2010) إذ بلغت حوالي (134609) مليون ريال سعودي ولكنها عادت للارتفاع في السنوات اللاحقة المتمثلة في عام (2014) والبالغة حوالي (217030) مليون ريال سعودي، إلا أنّ في السنوات الأخيرة شهدت تذبذب ملحوظ وواضح، وبشكل عام، يمكن القول إنّ زيادة الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية سوف يؤدي إلى تنوع إقتصاد المملكة وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين توازن الميزان التجاري وتحسين الإقتصاد بشكل عام، أمّا على المستوى الخاص بالصادرات والواردات، فإنّ زيادة الصادرات غير النفطية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتحسين الحياة المادية للمواطنين، ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي إنخفاض الصادرات إلى تراجع العائدات الوطنية، كما يمكن أن يؤثر ارتفاع وإنخفاض الصادرات غير النفطية على العديد من المتغيّرات الإقتصادية، بما في ذلك النمو الإقتصادي، وسعر الصرف، وميزان المدفوعات، والتضخم، ومعدّلات البطالة.

(1) أروى عبد الله وسارة ناصر ، مصدر سابق ، ص12.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (7) تطوّر التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية (-Current-  
Prices) للمدة (2004-2020).

الصادرات غير النفطية	معدّل النمو السنوي (%)	الميزان التجاري	معدّل النمو السنوي (%)	الواردات	معدّل النمو السنوي (%)	الصادرات	السنة
36641	-	84,947.60	-	44744.90	-	111079.00	2004
45865	48.46	126,117.00	33.9	59509.90	38.99	154391.00	2005
85528	16.87	147,391.00	17.4	69874.90	26.55	195388.00	2006
104468	2.26	150,716.00	29.3	90350.40	6.84	208744.00	2007
121622	40.68	212,027.00	26.1	113949.00	45.40	303521.00	2008
109619	-50.37	105,229.00	-18.4	92959.50	-43.18	172447.00	2009
134609	46.07	153,712.00	13.4	105373.00	34.25	231512.00	2010
176568	59.24	244,774.00	22.6	129197.00	42.66	330271.00	2011
19592	0.73	246,570.00	18.7	153340.00	10.80	365948.00	2012
202443	-9.74	222,557.00	9.7	168155.00	2.71	375873.00	2013
217030	-17.33	183,995.00	3.4	173834.00	-8.90	342433.00	2014
189901	-75.94	44,265.40	0.5	174675.00	-40.56	203550.00	2015
177694	25.98	55,764.10	-19.8	140170.00	-9.81	183579.00	2016
193479	76.57	98,461.10	-4.0	134519.00	20.84	221835.00	2017
235458	71.39	168,749.00	1.9	137065.00	32.70	294373.00	2018
229184	-28.10	121,336.00	11.7	153163.00	-11.13	261603.00	2019
204352	-60.49	47,944.20	-17.8	125919.89	-33.54	173864.22	2020

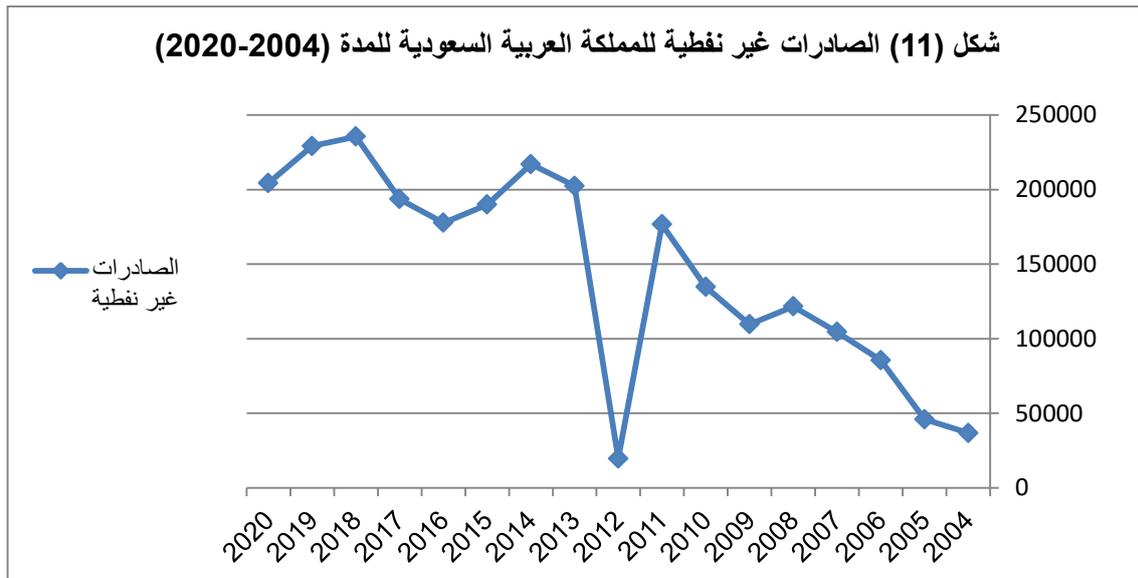
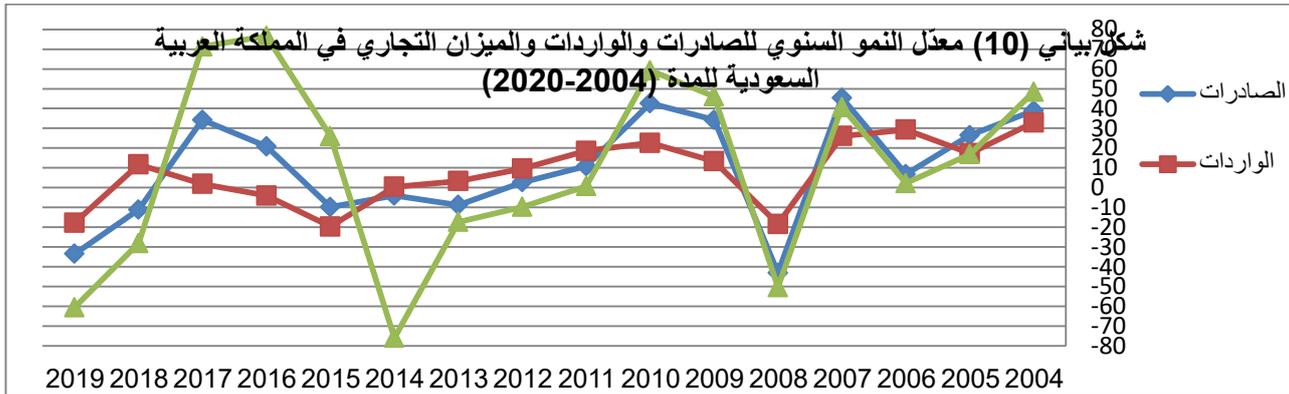
معدّل النمو السنوي المركّب (%)

المدة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2008-2004	22.26	20.55	6.37
2012-2008	3.8	6.11	0.67
2016-2012	-12.88	-1.78	-8.92
2020-2016	-1.08	-2.12	0.58
2004-2020	-8.57	-18.69	1.92

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (3)، ص 170.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

والأشكال البيانية الآتية توضّح اتجاهات تطوّر معدّلات النمو السنوية لكل من الدين العام والصادرات والاستيرادات والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020) وكما يلي :-



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (7) ، ص 82.

ب- تحليل اتجاهات تطوّر بعض المؤشرات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة  
(2004-2020).

1- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق العام.

وفقاً للمعطيات الواردة في جدول (8) يتّضح أنّ نسبة الدين العام إلى الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية قد إنخفضت بشكل حاد من عام (2004) والتي بلغت حوالي (21.4%) حتى عام (2006) والبالغة حوالي (9.3%)، إذ يتخلّل هذه المدة إرتفاع لعام (2006) والتي بلغت حوالي (13.3%)، ثمّ نلاحظ أنّها إرتفعت مرةً أخرى في عام (2007) إلى حوالي (57.2%) ثمّ إنخفضت بشكل حاد عام (2014) لتصل إلى (3.9%)، إذ أنّ هذا التذبذب والإضطراب يعكس الجهود الحكومية المبذولة لخفض مستوى الديون للمدة (2004-2014) بما في ذلك تعزيز الجهود لتحسين الإيرادات غير النفطية وتخفيض الإنفاق العام، في حين نلاحظ أنّ المدة (2015-2020) شهدت إرتفاعات ملحوظة حيث بلغت عام (2015) حوالي (12.1%) ثمّ إرتفعت عام (2020) إلى (79.2%)، وهذا يشير إلى إرتفاع حجم الضغوط المالية التي تتحمّلها الحكومة السعودية بسبب إنخفاض أسعار النفط، كما أنّ تذبذب هذا المؤشر يمكن أن يؤثر في إجمالي الصادرات والواردات من خلال تأثيره في إرتفاع تكلفة الدين الحكومي وبالتالي إرتفاع أسعار الفائدة ممّا يؤدي إلى إنخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية وإنخفاض حجم الصادرات الوطنية وزيادة الواردات.

2- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق الجاري.

عند النظر إلى المعطيات الواردة في جدول (8) يتبيّن أنّ هناك تذبذباً واضحاً لهذا المؤشر للمدة (2004-2014)، ثمّ بدأ بالإرتفاع للمدة (2015-2020)، حيث بلغ عام (2004) حوالي (24.60%) ثمّ إنخفض عام (2005) إلى حوالي (16.17%) واستمر بالتذبذب حتى عام (2014) ليسجّل نسبة منخفضة تبلغ حوالي (5.39%)، ويرجع تفسير هذا التراجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي في تلك الفترة بسبب النمو السريع الذي حقّقه المملكة العربية السعودية، بينما نلاحظ عودة الإرتفاع بعد عام (2014) والذي تحقّق عام (2016) ليصل إلى (45.16%) ويعزى السبب إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط خلال تلك الفترة ممّا أدى إلى إرتفاع مستوى الدين العام، أمّا في عام (2020) فقد سجّل هذا المؤشر نسبة بلغت (92.71%)، وعليه يمكن القول بأنّ هذا المؤشر ضروري لمعرفة حالة و وضع الإقتصاد ما إذا مستقراً، وكذلك معرفة تأثير هذا المؤشر إذ أنّ إرتفاع نسبة الدين العام إلى الإنفاق الجاري يمكن أن يؤثر على السياسة الحكومية الإنفاقية فقد يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الوارد في الموازنة العامّة المخصّص إلى المشاريع الإستثمارية وكذلك مشاريع البنى التحتية والخدمات العامّة، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض فرص العمل وإرتفاع معدّلات البطالة، أو قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في إجمالي الصادرات والواردات من خلال تأثيره في مستوى الإنفاق الحكومي وإنخفاض مستويات الإستثمار وإرتفاع معدّلات البطالة وإنخفاض الدخل الفردي ممّا يقلل من الطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي يتأثر إجمالي الصادرات وزيادة الإستيرادات.

### 3- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والإنفاق الإستثماري.

تظهر معطيات جدول (8) أنّ مؤشر نسبة الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري شهد تذبذباً ملحوظاً خلال مدة البحث، حيث بلغ عام (2005) حوالي (37.37%) ثمّ ارتفع بشكل كبير عام (2010) ليصل إلى (61.88%) وهذا يعني أنّ في المدة (2004-2020) كانت نسبة الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري في المملكة العربية السعودية تتراوح بين (16.26%) و (55.03%) وهذا يدل على أنّ الحكومة كانت تستخدم الدين العام لتمويل الإستثمارات العامّة وتنمية البنى التحتية للبلد، أمّا المدة التي تلت عام (2010) فقد بلغت النسبة حوالي (13.86%) في عام (2014) وهذا يدل على أنّ الحكومة كانت تعمل على تقليل حجم الإنفاق على الإستثمارات وتركّز على تحقيق التوازن في الموازنة، في حين بدأت النسبة تتزايد بعد عام (2015) لتبلغ حوالي (72.92%) عام (2016) ثمّ وصلت في آخر المدة إلى حوالي (55.03%) عام (2020) بسبب زيادة الإنفاق على مشاريع التمويل الوطني و رؤية 2030 (Vision 2030).

### 4- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام وإجمالي الصادرات.

بالنظر إلى البيانات الواردة في جدول (8) يمكن القول أنّ هناك علاقة عكسية بين نسبة الدين العام إلى إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية، وهذا يعني أنّ زيادة نسبة هذا المؤشر يتزامن مع انخفاض حجم الصادرات والعكس صحيح، فقد بلغ عام (2004) حوالي (17.34%) وانخفض عام (2005) إلى (10.37%) حتى وصل إلى مستويات متدنية خلال عاميّ (2013) و (2014)، و أنّ زيادة الدين العام قد تؤديّ على انخفاض قيمة العملة الوطنية ممّا يجعل الصادرات المحلية أقل جاذبية مع ارتفاع الطلب على الواردات، بينما نلاحظ ارتفاع مستمر للمدة (2015-2020) حيث بلغت عام (2017) حوالي (4.58%) وزادت في الإرتفاع عام (2020) لتصل إلى (7.60%).

### 5- تحليل العلاقة بين مؤشر الدين العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

إنّ النسب الواردة في جدول (8) إنّما تعكس حجم الدين العام بالنسبة إلى حجم الإنتاج الكلي للبلد ويمكن إستخدام هذه النسب لتقييم مدى قوة النشاط الإقتصادي وقدرته على تحمّل الديون، وعليه بلغت النسبة عام (2004) حوالي (65.04%) وانخفضت عام (2005) إلى (38.87%)، ثمّ استمرت سلسلة الإنخفاضات حتى عام (2015) والتي بلغت حوالي (4.93%) وهذا ينعكس إيجاباً على الإقتصاد الكلي، ثمّ نلاحظ أنّ النسب بدأت بالتزايد من عام (2016) والتي بلغت حوالي (13.09%) إلى عام (2020) والتي بلغت حوالي (28.50%)، وبالنتيجة يمكن القول إنّ إرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تؤديّ إلى ضعف القدرة الإقتصادية علة تحمّل الديون، هذا من جانب، من جانب آخر إنّ ثقة المؤسسات الإنتاجية والإستثمارية الأجنبية سوف تنخفض إتجاه إقتصاد المملكة العربية السعودية ممّا يؤثر سلباً على حجم الصادرات الوطنية وفقدتها ميزتها التنافسية مع انخفاض تكلفة الواردات الأجنبية وزيادة الطلب المحلي عليها.

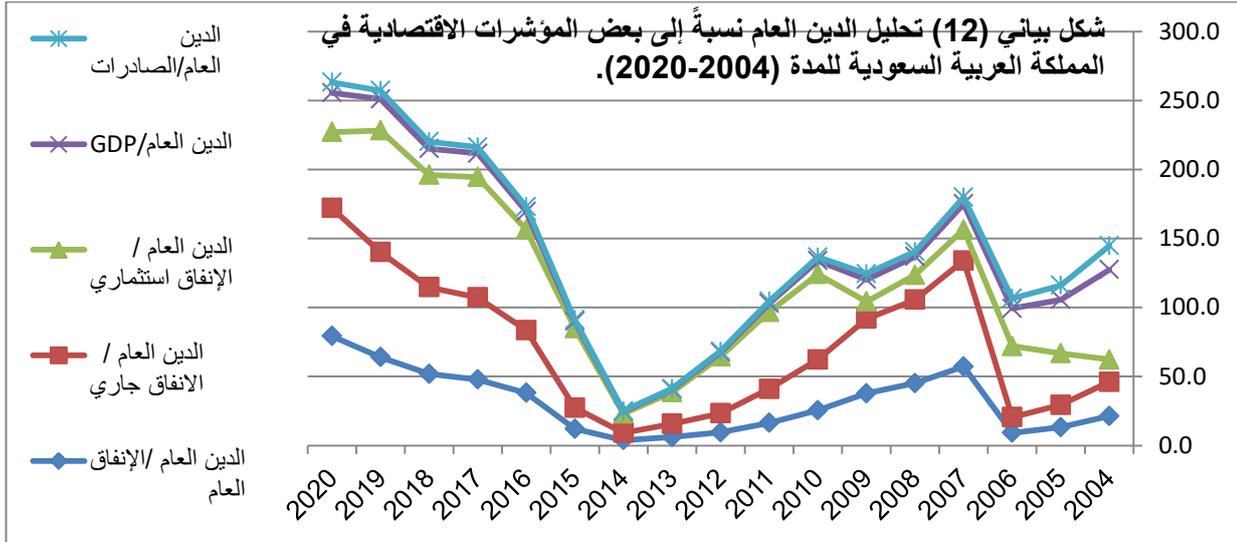
الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (8) تحليل الدين العام نسبةً إلى بعض المؤشرات الإقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020).

الدين العام / GDP	الدين العام/الصادرات	الدين العام/الإنفاق الإستثماري	الدين العام/الإنفاق الجاري	الدين العام/الإنفاق العام	السنة
65.04	17.34	16.26	24.66	21.4	2004
38.87	10.37	37.37	16.17	13.3	2005
27.30	7.28	51.42	11.31	9.3	2006
18.53	4.94	22.42	76.83	57.2	2007
13.37	3.57	17.91	60.45	45.2	2008
15.94	4.25	12.52	54.04	37.7	2009
9.77	2.60	61.88	36.70	25.5	2010
6.05	1.61	55.81	24.61	16.4	2011
3.05	0.81	41.13	13.71	9.6	2012
2.14	0.57	22.87	9.66	6.0	2013
1.57	0.42	13.86	5.39	3.9	2014
4.93	1.32	57.56	15.30	12.1	2015
13.09	3.49	72.92	45.46	38.1	2016
17.17	4.58	87.29	59.39	47.8	2017
18.99	5.06	81.35	62.84	51.9	2018
22.80	6.08	88.11	76.17	64.0	2019
28.50	7.60	55.03	92.71	79.3	2020

المصدر: من إعداد الباحث إعتماًداً على بيانات ملحق (4)، ص171.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول(8)، ص86..

ولضبط تطوّر الدين العام ومؤشرات التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية تم اعتماد لغة الأرقام القياسية (Index-numbers) بالإضافة إلى التحليل باستخدام معدلات النمو السنوية المركبة ، إذ يتضح من معطيات جدول (9) إنّ الرقم القياسي للدين العام في المملكة العربية السعودية انخفض من (100%) عام (2004) إلى (75.27%) عام (2005) ، ثمّ انخفض أكثر عام (2008) ليبلغ (38.49%) ثمّ إلى (13.73%) عام (2012) ، بينما ارتفع عام (2016) إلى (51.84%) في حين سجّل عام (2020) أعلى رقم قياسي خلال مدة البحث والذي بلغ حوالي (139.78%) .

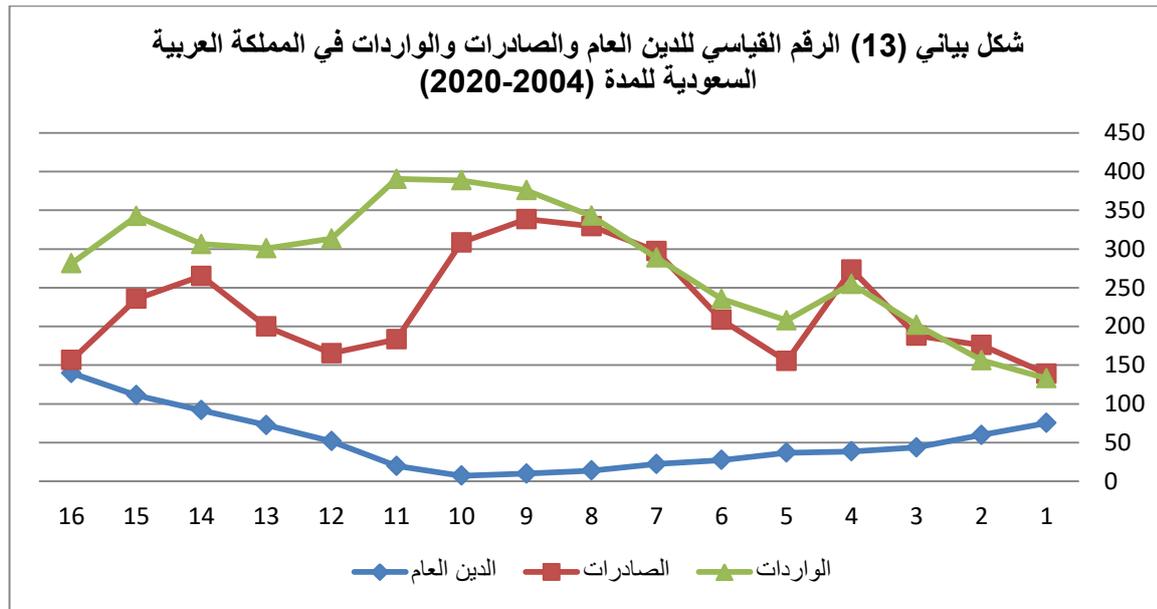
في المقابل تطوّر الرقم القياسي للصادرات المملكة العربية السعودية من (100%) عام (2004) إلى (138.99%) عام (2005) وازداد الارتفاع عام (2008) ليسجّل حوالي (273.24%) ثمّ استمر الارتفاع ليصل إلى (329.44%) عام (2012) ، بينما سجّل عام (2016) انخفاض ملحوظ مقارنةً بعام (2012) وبقيمة (165.26%) ، ثم نلاحظ تواصل الانخفاض حتى سجّل عام (2020) قيمة تبلغ (156.52%) .

أمّا فيما يخص تطوّر الرقم القياسي للاستيرادات فنلاحظ أنّ عام (2008) سجّل ارتفاعاً ملحوظاً والذي بلغ حوالي (254.66%) مقارنةً بعام (2004) والبالغ (100%) ، ثمّ توالي الارتفاع حتى بلغ عام (2012) حوالي (342.69%) ولكن سرعان ما انخفض عام (2016) ليصل إلى (313.26%) ، ثمّ استمر الانخفاض حتى عام (2020) ليبلغ حوالي (281.41%) .

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (9) تطوّر الرقم القياسي للدين العام ومؤشرات التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية (Current-Prices) للمدة (2004-2020) .

السنة	الرقم القياسي للدين العام	الرقم القياسي للصادرات	الرقم القياسي للواردات
2004	%100	%100	%100
2005	75.27	138.99	132.99
2006	59.71	175.90	156.16
2007	43.68	187.92	201.92
2008	38.49	273.24	254.66
2009	36.86	155.24	207.75
2010	27.34	208.42	235.49
2011	22.19	297.32	288.74
2012	13.73	329.44	342.69
2013	9.84	338.39	375.80
2014	7.24	308.27	388.50
2015	19.82	183.24	390.37
2016	51.84	165.26	313.26
2017	72.59	199.70	300.63
2018	91.70	265.01	306.32
2019	111.02	235.51	342.30
2020	139.78	156.52	281.41



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الملحق الإحصائي (3) ، ص171.

-الشكل البياني من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (9).

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

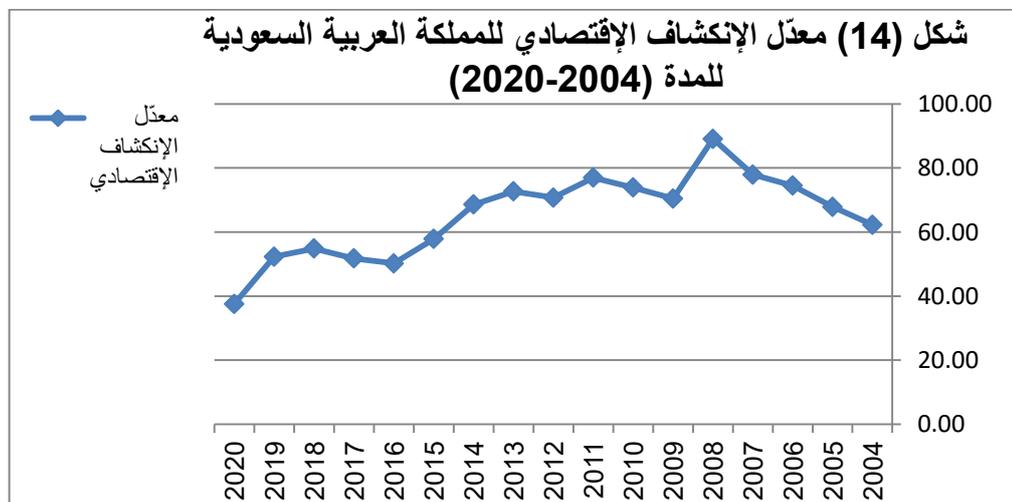
وقام الباحث بإستخراج معدّل الانكشاف الإقتصادي وذلك كون هذا المؤشر ذات علاقة بالصادرات والاستيرادات (التجارة الخارجية) ، إذ يوضّح درجة اختلال هيكل التجارة الخارجية وكذلك التبعية الإقتصادية للعالم الخارجي و وفقاً للصيغة الآتية :-

$$\text{معدّل الانكشاف الإقتصادي} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100 \dots\dots\dots (6)$$

جدول (10) الانكشاف الإقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020).

الانكشاف الإقتصادي	السنة	الانكشاف الإقتصادي	السنة	الانكشاف الإقتصادي	السنوات
54.85	2018	76.95	2011	62.26	2004
52.31	2019	70.75	2012	67.83	2005
37.53	2020	72.69	2013	74.48	2006
		68.61	2014	77.92	2007
		57.81	2015	89.05	2008
		50.20	2016	70.49	2009
		51.75	2017	73.89	2010

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (6،7) ، ص 77 ، ص 84.



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (10) ، ص 89.

إذ تشير معطيات جدول (10) إنّ معدّل الانكشاف الإقتصادي لعام (2004) في المملكة العربية السعودية بلغ نسبة (62.26%) مقارنةً ب (89.05%) عام (2008) و (70.75%) عام (2012) ، وكذلك (50.20%) عام (2016) ليصل إلى (37.53%) عام (2020) ، وهذه النسب ليست بالقليلة بالمعيار الإقتصادي، ممّا يشير إلى اختلال ضئيل بالتجارة الخارجية السعودية وارتباطها بالاقتصاد العالمي، ويمكن استخدام المعدل السنوي للإنكشاف الإقتصادي

لتحديد مدى التغيّر الحاصل في مستوى التكامل الإقتصادي للدولة مع إقتصادات العالم الأخرى، إذ أنّ ارتفاع أو انخفاض المعدّل السنوي للإنكشاف الإقتصادي يؤثّر على الإقتصاد بشكل عام وعلى الصادرات والواردات بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع المعدّل السنوي للإنكشاف الإقتصادي إلى زيادة تدفّق الاستثمارات الأجنبية وتحسين الوضع المالي للدولة، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وتحسين مستوى المعيشة، وبالتالي يمكن أن يؤثر على الصادرات والواردات.

### المبحث الثالث:- تحليل مؤشرات الدين العام والتجارة الخارجية في العراق .

سينتظرُق هذا المبحث من الفصل الثاني إلى نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي وتحليل لمؤشر الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي ، وكذلك مؤشرات التجارة الخارجية من حيث الصادرات والواردات ، وكذلك تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى النحو الآتي:-

#### 1- نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي :-

يُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الغنية بالموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية فهو غنيّ بالموارد المعدنية وخصوصاً النفط الخام والغاز الطبيعي والكبريت والقصدير والنحاس والفوسفات والحديد والزنك وغيرها ، في حين أنّ النفط الخام قد تصدر الأولوية من حيث الأهمية العالمية كمصدر للطاقة ، إذ أنّ وفرة الموارد البترولية وكبر حجم الاحتياطي النفطي المؤكّد لدى العراق والذي قدّر بحوالي (145) مليار برميل قد أعطاه ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النفط الخام ، حتى أنّه استحوذ إنتاج النفط على معظم الناتج المحلي الاجمالي وبمعدّل يفوق ثلثي الناتج القومي تقريباً ، كما أنّ الصادرات النفطية مثّلت نسبة تزيد عن (95%) من إجمالي الصادرات العراقية ، وبالتالي لا بد أن تكون العائدات النفطية هي المصدر الرئيس في دعم الموازنة الحكومية العامة للاقتصاد العراقي وتمويل مشاريع خطط التنمية القومية الشاملة (1)، وهذا يعني أنّ الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية المرتكزة على قطاع النفط لما للعائدات النفطية من أهمية كبيرة، إذ بدأ التنقيب عن النفط الخام وإنتاجه في العراق في العشرينات من القرن الماضي بموجب شروط وامتيازات واسعة منحتها الحكومة العراقية لمجموعة من الشركات النفطية العالمية المعروفة بإسم شركة البترول التركية ولاحقاً بإسم شركة نفط العراق ، وحتى عام (2003) عانى الاقتصاد العراقي من مشاكل وتحديات كثيرة منها تخلف البنى التحتية وتراجع الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وسوء الادارة المركزية وذلك نتيجة للحروب التي شهدها العراق خلال القرن الماضي والذي أدى به إلى انزلاق الاقتصاد نحو فرض العقوبات الدولية عليه وكذلك فرض الحصار الاقتصادي والذي كان له الأثر الكبير في تخلف الهياكل الاقتصادية وتراجع الطاقة الإنتاجية ، في حين أنّ العراق يمتلك من الاحتياطيات النفطية المؤكّدة ما يجعله يحتل المركز الثالث عالمياً كأكبر احتياطي في العالم ، إضافةً إلى وجود (100) مليار برميل محتملة في مناطق غرب العراق (المحافظات الغربية) غير مكتشفة إلى الآن ، وهذا يعني بالضرورة أنّ القطاع النفطي هو القطاع الإنتاجي الرائد في الاقتصاد العراقي إذ تُمثّل إيراداته نسبة (99%) من الموازنة الحكومية العامة، وهذا ما جعله يتعرّض إلى صدمات اقتصادية كبيرة وبالصدّات الخارجية كانخفاض أسعار النفط في عام (2008) نتيجة انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية المتأتية جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث تسببت بعجز مالي بلغ حوالي (15.9) مليار دولار عام (2009)، وهذا يعني أنّ التقلبات الكبيرة والمستمرة في أسعار النفط من شأنها أن

(1) بشير هادي الطائي ، قياس وتحليل أثر القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2016) ، مجلة وارث العلمية ، المجلد 3 ، العدد عدد خاص ، 2021 ، ص91.

تتعرض والاستقرار الاقتصادي والمالي وبرامج إعادة الاعمار والتنمية للخطر الكبير (1) ويؤكد خبراء الاقتصاد ويتفوقون على أنّ العراق يمتلك احتياطات نفطية هائلة يمكنه من أن يكون عاملاً رئيساً يؤثر على تزويد الأسواق العالمية بالنفط الخام مستقبلاً ، وكذلك تأثيره في اتجاهات تسعير النفط الخام ، حيث تمّ اكتشاف أكثر من (74) حقلاً نفطياً ولكن تمّ تطوير (15) حقلاً فقط، إذ تعتبر صحراء العراق الغربية غزيرة الإنتاج لما تحويه من كميات نفطية مذهلة ، حيث يمكن أن يصل العراق إلى مستويات إنتاج كبيرة جداً تفوق (5) مليون برميل يومياً وهكذا فإنّ السياسة النفطية العراقية وهيكل الصناعة النفطية سيكون لها تأثير حاسم على أسواق النفط العالمية في المستقبل (2)، وهذا يعني أنّ القطاع النفطي يعد من الركائز الرئيسة في عملية تحقيق النمو الاقتصادي فهو يعتبر الوسيلة الرئيسة لتلبية الاحتياجات المالية للحكومة المركزية ، وكذلك يساهم بشكل مباشر في تلبية متطلبات الخطط الاقتصادية التنموية المستدامة ، أمّا الغاز الطبيعي فهو البديل لتلبية احتياجات توليد الطاقة الكهربائية الضرورية ، وأيضاً من المهم تعزيز الميزان التجاري العراقي من خلال تطوير واقع الصادرات العراقية وتنويعها وتصديرها للأسواق الخارجية مع ترشيد الاستيراد على أساس مستدام وبما يناسب تطلعات واحتياجات المستهلكين ومتطلبات برامج وخطط التنمية الاقتصادية (3) ، لذلك عند تحليل هيكل الاقتصاد العراقي نجد أنّ نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جداً ، فمثلاً نجد أنّ مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة منخفضة جداً في العملية الإنتاجية وتوليد القيمة المضافة ، حيث تمثّل الزراعة والصناعة أقل من (15%) من اجمالي القيمة المضافة ، وهذا يعني أنّ عملية تنويع الطاقة الإنتاجية والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات كانت ضئيلة جداً مقارنةً بقطاع النفط ، وهذا ما عملت عليه الحكومة العراقية لوضع إجراءات وتدابير لعملية تنويع مصادر الإنتاج والتي حظيت بدعم كبير من المنظمات الدولية لتوسيع القاعدة الإنتاجية والاعتماد على الأنشطة الأخرى كالطاقة والسياحة والصناعة والزراعة كمحركات وركائز للتنمية (4) .

وأيضاً خلال السنوات الماضية واجه الاقتصاد العراقي معوقات وتحديات كبيرة وحتى وقتنا الحاضر تركت أثر سلبي كبير على كل المتغيرات الاقتصادية ممّا انعكس على أدائه العام ، وهذا بدوره أدى إلى رجوع الاقتصاد من بداية التسعينات وحتى عام (1995) إلى بوتقة الاقتصاد المغلق، فضلاً عن ما شهده من حروب التي كان لها الأثر الكبير في انزلاق الاقتصاد نحو الهبوط، حيث بلغت نسبة الانفاق العسكري إلى إجمالي الدخل القومي خلال المدة (1980-1995) ما بين (55.5% - 79.6%) ، وهذا يعود إلى دور الحكومة المركزية في توجيه

(1) Christopher M. Blanchard ,Iraq :Oil and Gas legislation , Revenue sharing , and U.S policy , CRS report for congress , Congressional Research service ,U.S.A, 2009,P.1.

(2) Amy M. Jaffe, Iraq's Oil sector: Past present and future, The James A. Baker III institute for public Policy , March2007, P.7.

(3) T. Semenova and A. Al-Dirawi , Economic development of the Iraqi Gas sector in conjunction with the Oil industry , Mining University , Russia ,2022,P.2.

(4) Dario Debowicz , A social accounting matrix for Iraq, Journal of Economic Structures , No.24, September 2016,P.P.7-14.

الاقتصاد والتي تعتبر المالكة لنسبة كبيرة من مؤسّساته ، في المقابل محدودية وتراجع دور السوق المحلية في رفع القدرة التنافسية والكفاءة الاقتصادية ، وهذا أدّى إلى توقّف الاستيرادات لاسيما التوقّف الكامل والجزئي للطاقت الإنتاجية والبرامج الاستثمارية والاكتفاء ببرامج إعادة الاعمار، وهذا نتج عنه انخفاض كبير في قيمة الدينار العراقي وارتفاع معدّلات البطالة والتضخّم وخصوصاً بعد فرض الحصار الاقتصادي (1) ، وكذلك من المشاكل التي واجهت الاقتصاد العراقي واهمّها هو الفساد الاداري والمالي (Corruption) الذي نفّس في كل مفاصل الاقتصاد العراقي (2) .

## 2 – تحليل مؤشّرات الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشّرات الاقتصادية الأخرى في العراق :

### أ- تحليل اتجاهات تطوّر مؤشّرات الدين العام والتجارة الخارجية في العراق:

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتعاش وازدهار اقتصادي كبير حيث حقّق فوائض مالية كبيرة جداً ساهمت هذه الفوائض في دعم وبناء المؤسّسات الحكومية والإنتاجية ، ولكن في بداية الثمانينات انخفض وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي بسبب الكساد التضخمي مع انخفاض الطلب على الواردات العراقية ودخول العراق في حرب الخليج ممّا زاد من حجم الانفاق العسكري بشكل هائل وهذا أدّى إلى وقوع العراق في فخ المديونية فانخفضت الفوائض المالية من (35.5) مليار دولار إلى (1.2) مليار دولار ، وحتى فترة التسعينات والألفينات بقي العراق تحت طائلة بند المديونية (3)، ويلاحظ من معطيات جدول (11) أنّ الدين العام لعام (2004) بلغ ( 91.279 ) تريليون دينار عراقي، وبسبب تحسّن أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي على البترول وتحقيق فائض مالي في ميزان المدفوعات (4) انخفض بشكل كبير عام (2005) ليصل إلى (59.053) تريليون دينار عراقي محققاً معدّل نمو سنوي سالب بلغ (35.30-%) ، ثمّ تواصل الانخفاض حتى عام (2009) ليبلغ حوالي (28.962) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (20.45-%) ليسجّل أدنى قيمة خلال مدة البحث مقارنةً بعام (2008) والبالغة حوالي (36.409) تريليون دينار عراقي ، ثمّ عاود الارتفاع وبشكل طفيف لعامي (2010) (2011) وبقية (30.962) و (33.331) تريليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (6.90-%) و (7.65-%) وعلى التوالي أيضاً.

(1) عبد الحسين جليل الغالبي و أحمد حسن عطشان ، أثر الصناعة المعرفية في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية  
الاسلامية الجامعة ، العدد 21 ، 2013 ، ص-ص 13-14.

(2) Basim Abd Al-Hassan , Economic policies in Iraq, Challenges and mono Economic opportunities , Amman ,2020, P.5.

(3) حسين ماجد الفتلاوي ، واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية إستدامة الدين العام في البلدان النفطية مع  
إشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021 ، ص150.

(4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005 ،  
ص19.

ثمّ انخفض عام (2012) ليصل إلى (30.929) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (7.20%) وعاود الارتفاع لعاميّ (2014) (2015) وبقيمة (38.758) و (52.04) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي (27.83%) و(34.26%) على التوالي ، ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية والنفقات العسكرية ، وبالأخص النفقات العسكرية المبذولة لمواجهة الحرب على الإرهاب وكذلك نفقات تمويل المهجرين<sup>(1)</sup>، إلى جانب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية لهذا العام والتي أدت إلى انخفاض العائدات النفطية ، وكذلك نلاحظ الارتفاعات المتواصلة لعاميّ (2016 ، 2017 ) وبقيمة (62.444) و (79.224) تريليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (19.99%) و (26.87%) ، بينما انخفض عاميّ (2018)(2019) ليلبغ (75.383) و (69.498) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (4.54%) و (7.80%) ، في حين عاود الارتفاع وبشكل كبير جداً عام (2020) وبقيمة (94.57) تريليون دينار عراقي لتسجّل كأعلى قيمة خلال مدة البحث محققاً معدّل نمو سنوي يصل إلى (36.07%) ، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة التي تعرّض لها الاقتصاد العراقي وهي (جائحة كورونا كوفيد-19 و انخفاض أسعار النفط ، والتي أدت إلى انخفاض العوائد النفطية نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط مع انخفاض أسعار النفط الخام فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب قرارات أوبك+ (OPEC+) ، وكذلك انخفاض كل من الإيرادات الرأسمالية والإيرادات التحويلية والضرائب السلعية ورسوم الإنتاج<sup>(2)</sup> .

أمّا على صعيد تحليل الدين العام الداخلي فيلاحظ من معطيات جدول (11) أنّ الدين الداخلي لعام (2004) سجّل قيمة إجمالية تقدّر بحوالي (6.398) تريليون دينار عراقي وارتفعت عام (2005) بشكل طفيف وبقيمة (6.594) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (3.06%) ، وبشكل ملحوظ نشاهد انخفاض الدين العام الداخلي للأعوام (2006 ، 2007 ، 2008) وبقيمة (5.654) و(5.194) و (4.456) تريليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدّل نمو سنوي سالب (14.39%) و (7.98%) و (14.20%) ، ثمّ عاود الارتفاع للأعوام (2009،2010،2011) وبقيمة (8.504) و (10.714) و (12.294) تريليون دينار عراقي على التوالي في حين سجّلت الأعوام معدّلات نمو سنوية تصل إلى (90.84%) كأعلى معدّل نمو سنوي خلال مدة البحث و (25.98%) و (14.74%) على التوالي ، بينما نلاحظ الانخفاض الطفيف الذي سجّله عام (2012) وبقيمة (11.536) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (6.16%) ، في حين نلاحظ الارتفاعات المتواصلة للدين العام الداخلي حتى عام (2017) والذي بلغ ما قيمته حوالي (48.749) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (3.60%) بسبب زيادة تمويل كل من العجز الحاصل في الموازنة الحكومية نتيجة الأزمة المزدوجة التي تعرّض لها العراق (انخفاض أسعار النفط ، وأزمة

(1) نور شدهان عدّاي ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (2010-2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، ص4.

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة ، 2014 ، 2020 ، ص10 ، ص45.

الحرب على داعش الارهابي ) وكذلك تمويل مؤسسة الشهداء (1)، أما عامي (2018، 2019) فقد شهدت انخفاض اتجاهات الدين العام الداخلي بسبب تعافي أسعار النفط الذي وصل إلى (70) دولار لبرميل النفط الواحد وكذلك إتخاذ الحكومة العراقية سياسة ضبط الانفاق (2) ممّا أدّى إلى انخفاض الدين العام الداخلي إلى (43.954) و (38.91) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب بلغ (9.83-%) و (11.47-%) على التوالي، في حين إرتفع عام (2020) ليصل إلى (66.25) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي (66.25%) ليسجّل أعلى قيمة خلال مدة البحث، والسبب يعود إلى تعرّض العراق للصدمة المزوجة الجديدة (صحية - مالية ) نتيجةً لتفشي فايروس كورونا (كوفيد-19) في مختلف بلدان العالم ممّا تسبّب في إغلاق جميع القطاعات الاقتصادية وتراجع معدّلات الطلب العالمي على النفط الخام بشكل حدّاد ممّا تسبّب في إنهييار الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل النفط الواحد (3)، وهذا بدوره أدّى إلى لجوء الحكومة العراقية نحو الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة (4)

أما على صعيد تحليل الدين العام الخارجي فنلاحظ أنّ عام (2004) كان بقيمة (84.881) تريليون دينار عراقي وانخفض عام (2005) ليصل إلى (52.459) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (38.19-%)، في حين سجّل إنخفاضاً لعامي (2006 ، 2007) وبقيمة (32.371) و (31.214) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (38.29-%) و (3.57-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الفوائض المالية المتحققة في ميزان المدفوعات العراقي لهذه الأعوام نتيجةً لعوامل مباشرة تتمثّل في الفائض المتحقّق في الميزان التجاري والبالغ (11,821.90) مليون دولار، إضافةً إلى الفائض المتحقّق في حساب الدخل والبالغ حوالي (1348.5) مليون دولار، أمّا العوامل الغير مباشرة فهي عوامل ساهمت بمقدار (2008.9) مليون دولار متمثّلةً بفائض كل من حساب التحويلات الرأسمالية والاستثمار والبالغة (1523.8) و (485.1) مليون دولار على التوالي، بينما نلاحظ بعد الإنخفاض الإستقرار النسبي للدين العام الخارجي لعامي (2009،2010) مقارنةً بالعام السابق وبقيمة (20.458) و (20.248) تريليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدّلات نمو سنوية تبلغ (36.63-%) و (1.02-%) ، ثمّ عاود الارتفاع عام (2011) وبقيمة (21.037) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي (3.89%) ، ويعود سبب الإرتفاع إلى زيادة القروض الجديدة بنسبة (33.7%) عن السنة السابقة حيث بلغ رصيد القروض الجديدة ما قيمته (2.2) مليار دولار بعدما كان (1.6) مليار دولار وكذلك إرتفاع قروض إعادة الجدولة بنسبة (13.3%)، بينما شهدت المدة (2012-2017) التذبذب المستمر للدين العام الخارجي والذي بلغ عام (2017) حوالي (30.475) تريليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (98.03%) ليسجّل

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة ، 2007، 2014 ، 2020 ، ص-ص20-21 ، ص10 ، ص45.

(2) أيوب جعفر حسن ، تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية ( العراق حالة دراسية- للمدة 2004-2020) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2021، ص86.

(3) عباس جواد أحمد ، مصدر سابق ، ص61.

(4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020 ، ص49.

أعلى معدّل نمو سنوي خلال مدة البحث " نظراً لأعتماد معظم النفقات الاستثمارية في البلد على القروض الخارجية"<sup>(1)</sup>، بينما نلاحظ إنخفاض معدّل النمو السنوي لعام (2020) والبالغ (7.41%-) وبقيمة (28.32) تريليون دينار عراقي .

أمّا على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الأولى (2004-2008) لإجمالي الدين العام (16.79%-) وللدين الداخلي (6.97%-) وللدين الخارجي (17.74%-) ، بينما بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الثانية (2008-2012) حوالي (3.20%-) للدين العام و (20.95%) للدين الداخلي و (9.50%-) للدين الخارجي ، أمّا خلال المدة الجزئية الثالثة (2012-2016) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام (15.08%) وللدين الداخلي (32.46%) وللدين الخارجي (4.51%-) ، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (2016-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام (8.65%) وللدين الداخلي (7.08%) وللدين الخارجي (12.97%) ، أمّا على صعيد كامل المدة (2004-2020) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الدين العام (0.70%-) مقابل (37.34%-) للدين الداخلي و (24.54%) للدين الخارجي.

(1) عباس جواد أحمد ، مصدر سابق ، ص71.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (11) تطوّر إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق بالأسعار الجارية  
(Current-Prices) للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الدين العام (تريليون دينار)	معدّل النمو السنوي (%)	إجمالي الدين الداخلي (تريليون دينار)	معدّل النمو السنوي (%)	إجمالي الدين الخارجي (تريليون دينار)	معدّل النمو السنوي (%)
2004	91.279	-	6.398	-	84.881	-
2005	59.053	-35.30	6.594	3.06	52.459	-38.19
2006	38.016	-35.62	5.645	-14.39	32.371	-38.29
2007	36.408	-4.22	5.194	-7.98	31.214	-3.57
2008	36.409	2.74	4.456	-14.20	31.953	2.36
2009	28.962	-20.45	8.504	90.84	20.458	-36.63
2010	30.962	6.90	10.714	25.98	20.248	-1.02
2011	33.331	7.65	12.294	14.74	21.037	3.89
2012	30.929	-7.20	11.536	-6.16	19.393	-7.81
2013	30.318	-1.97	13.078	13.36	17.24	-11.10
2014	38.758	27.83	19.958	52.60	18.8	-9.04
2015	52.04	34.26	31.977	60.22	20.063	-6.71
2016	62.444	19.99	47.055	47.15	15.389	-23.29
2017	79.224	26.87	48.749	3.60	30.475	98.03
2018	75.383	-4.54	43.954	-9.83	31.429	3.13
2019	69.498	-7.80	38.91	-11.47	30.588	-2.67
2020	94.57	36.07	66.25	70.26	28.32	-7.41

معدّلات النمو السنوية المركّبة (%)

المدة	إجمالي الدين العام	الدين الداخلي	الدين الخارجي
2008-2004	-16.79	-6.97	-17.74
2012-2008	-3.20	20.95	-9.50
2016-2012	15.08	32.46	-4.51
2020-2016	8.65	7.08	12.97
2004-2020	-0.70	-37.34	24.54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق الإحصائي (5) ، ص 172.

-تم احتساب معدّلات النمو السنوية من قبل الباحث من طرح السنة الحاليّة من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية:-

$$R = (Y_t - Y_o) / Y_o * 100$$

- تم احتساب معدّلات النمو السنوية المركّبة وفقاً للصيغة الآتية:-

$$R = \left( \frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$$

وتشير معطيات جدول (12) أيضاً أنّ قيمة الصادرات لعام (2004) بلغت (20,143,800) مليون دينار عراقي وهي أقل قيمة إجمالية خلال مدة البحث ، ومن ثم ارتفعت ارتفاعاً ضئيلاً لعام (2005) وبقية (25,973,400) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (28.93%) ، وكذلك نلاحظ استمرار سلسلة الارتفاعات للمدة (2006-2008) وبقية (40,484,400) مليون دينار عراقي لعام (2006) وبمعدّل نمو سنوي يبلغ (55.86%) محققاً أعلى معدّل نمو سنوي خلال مدة البحث و (44,653,200) مليون دينار عراقي لعام (2008) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (53.79%)، وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة الاقتصادية المالية العالمية نهاية عام (2008) والزيادة المضطربة للطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع معدّل أسعار النفط<sup>(1)</sup>، بينما انخفضت قيمة الصادرات العراقية لعامي (2009) ، (2010) وبقية إجمالية بلغت (42,472,500) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (38.15%) و (54,691,400) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي موجب (28.76%) مقارنةً بعام (2008) ، في حين عاودت الارتفاع للمدة (2011-2013) مقارنةً بالأعوام السابقة فقد سجّلت الصادرات عام (2011) قيمة تبلغ (83,339,500) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي يصل إلى (52.38%) ، بينما حققت الصادرات العراقية أعلى قيمة خلال مدة البحث في عام (2013) والبالغة (104,687,000) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (5.94%) ثمّ انخفضت بشكل طفيف عام (2014) وبقية (99,537,200) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (4.91%) ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض معدّل سعر البرميل النفط إلى (96.8) دولار للبرميل الواحد مقارنةً بمعدّل سعره عام (2013) والبالغ (102.6) دولار للبرميل النفط الواحد<sup>(2)</sup> ، أمّا المدة (2015-2017) فقد شهدت انخفاض كبير إذ سجّل عام (2016) قيمة تبلغ (48,808,000) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (18.55%) بينما شهد عام (2017) ارتفاع معدّل النمو السنوي والذي بلغ (39.37%) مقارنةً بعام (2016) وبقية (68,022,600) مليون دينار عراقي ، أمّا عامي (2018) ، (2019) فقد حقق عام (2018) ارتفاعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية وارتفاع معدّل سعر البرميل النفطي في الأسواق العالمية إلى (65.6) للبرميل الواحد<sup>(3)</sup> ، حيث بلغت القيمة الكلية حوالي (103,207,000) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (51.72%) ، في حين انخفضت قيمة الصادرات العراقية لعام (2019) إلى (96,433,500) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (6.56%) ، ويعزى سبب ذلك إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A) والصين (China) ممّا أدّى إلى تباطؤ نسب نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (10%) مقارنةً بعام (2018) وكذلك انخفاض الكميات المُصدّرة للعراق في إطار إتفاق أوبك+ (OPEC+) التي وصلت نسبة الانخفاض حوالي (5.5%)، وأيضاً زيادة تدفّقات رأس

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموّحد 2009، ص137.

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص89.

(3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، ص46.

المال الخارجة من الاقتصاد العراقي (1)، بينما نلاحظ الانخفاض الكبير لعام (2020) بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) وتعطيل كامل للدورات والانشطة الاقتصادية (2) فقد بلغت القيمة حوالي (57,624,341) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (40.24-%) .

أمّا على صعيد تحليل الواردات العراقية فنلاحظ أنّ عام (2004) سجّل قيمة إجمالية تصل إلى (12,972,400) مليون دينار عراقي، بينما إرتفعت القيمة الكلية لعام (2005) لتبلغ (18,916,100) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (45.81%)، ثمّ تواصلت بعد ذلك سلسلة الارتفاع للواردات العراقية حتى عام (2009) يتخلّلها إنخفاض طفيف في عام (2007) حيث بلغت عام (2006) حوالي (19,581,600) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (3.51%)، في حين إنخفضت الواردات لعام (2007) والتي بلغت حوالي (19,312,800) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (1.37-%)، ولكن سرعان ما عاودت وتيرة الارتفاع للأعوام (2008 ، 2009 ، 2010) وبقيمة (26,453,200) و (30,020,000) و (34,661,100) مليون دينار عراقي وبمعدّلات نمو سنوية بلغت (36.97%) و (13.48%) و (15.46%) على التوالي، بينما سجّل عام (2013) أعلى قيمة كلية خلال مدة البحث والبالغة حوالي (69,212,200) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي (30.39%)، في حين نلاحظ التذبذب الكبير والملموس للمدة (2014-2020) حيث بلغت قيمة الواردات عام (2014) حوالي (68,327,000) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب بلغ (1.27-%) ثمّ ازداد معدّل النمو السنوي لإجمالي الواردات لعام (2019) ليصل إلى (27.03%) وبقيمة (68,719,100) مليون دينار عراقي وبنفس الوقت نلاحظ الانخفاض خلال عام (2020) وذلك نظراً لتداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) وما رافقها من حظر دولي واغلاق جميع القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة الواردات حوالي (59,272,650) مليون دينار عراقي محققة معدّل نمو سنوي سالب (13.74-%) .

بينما سجّل الميزان التجاري عام (2004) تقدّر حوالي (7171400.00) مليون دينار عراقي ، في حين سجّل فائضاً مالياً بلغ (7057300.00) مليون دينار عراقي عام (2005) وبمعدّل نمو سنوي سالب (1.59-%)، وكذلك سجّل فائضاً مالياً بلغ حوالي (20902800.00) مليون دينار عراقي في عام (2006)، ويعزى سبب الزيادة إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي لإعادة البناء والتعمير وكذلك ارتفاع اسعار المواد الغذائية (3)، بينما سجّل الميزان التجاري للأعوام (2007)(2008)(2009) فائض يقدر حوالي (25340400.00) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (21.23%) لعام (2007) وفائضاً ملحوظاً لعام (2008) وبقيمة (42219200.00) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي بلغ (66.61%)، وانخفض إلى (12452500.00) مليون دينار عراقي في عام (2009) وبمعدّل نمو سنوي سالب (70.51-%)، وحوالي (31210200.00) مليون دينار عراقي لعام (2014) وبمعدّل نمو سنوي بلغ (12.02-%)، في حين سجّل عام (2018) أعلى قيمة لفائض الميزان التجاري

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ، ص-ص 160-161.

(2) علي سعدي عبد الزهرة ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد 35 ، السنة الثامنة ، 2020 ، ص51.

(3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، مصدر سابق ، ص-ص 136-137.

والتي وصلت إلى (49112700.00) مليون دينار عراقي محققاً معدّل نمو سنوي بلغ (111.03%)، بينما سجّل الميزان التجاري العراقي عجزاً ملحوظاً في عام (2020) إذ بلغ (-1648309.00) مليون دينار عراقي وبمعدّل نمو سنوي سالب (-105.95%).

أمّا على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الأولى (2008-2004) لإجمالي الصادرات (27.79%) وللواردات (15.31%) وللميزان التجاري (-10.99%)، بينما بلغ معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدة الجزئية الثانية (2012-2008) حوالي (7.54%) لإجمالي الصادرات و (14.94%) لإجمالي الواردات و (0.47%) للميزان التجاري، أمّا خلال المدة الجزئية الثالثة (2016-2012) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (-45.20%) وللواردات (-5.29%) وللميزان التجاري (-9.50%)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (2020-2016) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (3.37%) وللواردات (7.95%) وللميزان التجاري (-190.87%)، أمّا على صعيد كامل المدة (2020-2004) فقد بلغ معدّل النمو السنوي المركّب لإجمالي الصادرات (-18.95%) وللواردات (-26.20%) وللميزان التجاري (-209.03%).

بناءً على المعطيات المذكورة في جدول (12) فإنّ قيمة الصادرات غير النفطية للعراق قد ارتفعت من (129168) مليون دينار عراقي في عام (2004) إلى (182754) مليون دينار عراقي في عام (2020)، ومن الملاحظ أنّ الصادرات غير النفطية لم تحقّق نمواً مستداماً خلال المدة المذكورة، إذ تأثّرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، مثل الحرب، الاضطرابات السياسية، وإنخفاض أسعار النفط، ويتخلّل هذه المدة تذبذب ملحوظ لذلك بلغت عام (2008) قيمة إجمالية تصل إلى حوالي (360594) مليون دينار عراقي ثمّ بدأ الإنخفاض واضحاً عام (2010) إذ بلغ حوالي (204165) مليون دينار عراقي، ثمّ إزدادت الصادرات غير النفطية قليلاً لعام (2013) لتبلغ حوالي (252603) مليون دينار عراقي، ثمّ إنخفضت واستمرت بالإنخفاض حتى عام (2020)، بشكل عام، فإنّ تغيّرات قيمة الصادرات غير النفطية يمكن أن تؤثر على العديد من المتغيّرات الإقتصادية الأساسية في العراق، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة العملة وكذلك معدّلات التضخم، لذلك فإنّ تحسين الصادرات غير النفطية يمكن أن يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل في العراق، وعلى المدى الطويل، يمكن أن يساعد في تطوير الصناعات المحلية وتحسين مستوى المعيشة الأفراد.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (12) الصادرات والواردات والميزان التجاري في العراق بالأسعار الجارية (Current-Prices) للمدة (2004-2020).

السنة	الصادرات (مليون دينار)	معدّل النمو السني (%)	الواردات (مليون دينار)	معدّل النمو السني (%)	الميزان التجاري (مليون دينار)	معدّل النمو السني (%)	الصادرات غير النفطية (مليون دينار)
2004	20,143,800	-	12,972,400	-	7171400.00	-	129168
2005	25,973,400	28.93	18,916,100	45.81	705730.00	45.81	138645
2006	40,484,400	55.86	19,581,600	3.51	20902800.00	3.51	269217
2007	44,653,200	10.29	19,312,800	-1.37	25340400.00	-1.37	296946
2008	68,672,400	53.79	26,453,200	36.97	42219200.00	36.97	360594
2009	42,472,500	-38.15	30,020,000	13.48	12452500.00	13.48	144612
2010	54,691,400	28.76	34,661,100	15.46	20030300.00	15.46	204165
2011	83,339,500	52.38	43,415,700	25.25	39923800.00	25.25	258570
2012	98,810,900	18.56	53,080,400	22.26	45730500.00	22.26	319644
2013	104,687,000	5.94	69,212,200	30.39	35474800.00	30.39	252603
2014	99,537,200	-4.91	68,327,000	-1.27	31210200.00	-1.27	213993
2015	59,924,300	-39.79	55,405,900	-18.91	4518400.00	-18.91	223587
2016	48,808,000	-18.55	40,428,700	-27.03	8379300.00	-27.03	105534
2017	68,022,600	39.36	44,749,700	10.68	23272900.00	10.68	252486
2018	103,207,000	51.72	54,094,300	20.88	49112700.00	20.88	146484
2019	96,433,500	-6.56	68,719,100	27.03	27714400.00	27.03	567684
2020	57,624,341	-40.24	59,272,650	-13.74	-1648309.00	-13.74	182754

معدّلات النمو السنوية المركّبة (%)

المدة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات غير النفطية
2008-2004	27.79	15.31	10.99	6.23
2012-2008	7.54	14.94	0.47	-0.71
2016-2012	-45.20	-5.29	-9.50	-6.31
2020-2016	3.37	7.95	-190.87	3.28
2004-2020	-18.95	-26.20	-209.03	-2.02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق الإحصائي (5)، ص 172.

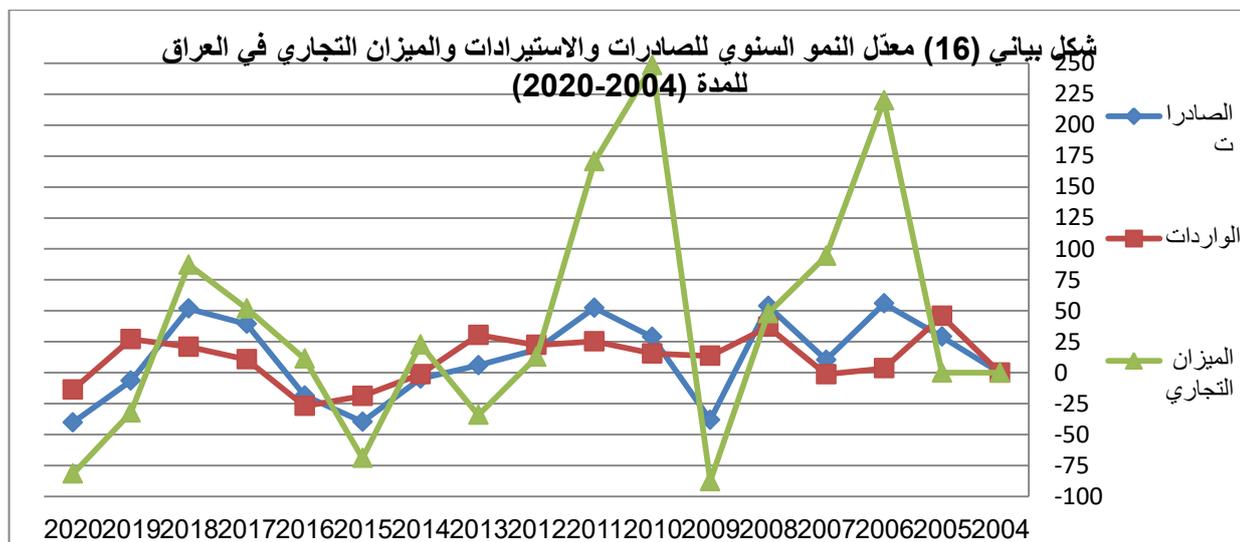
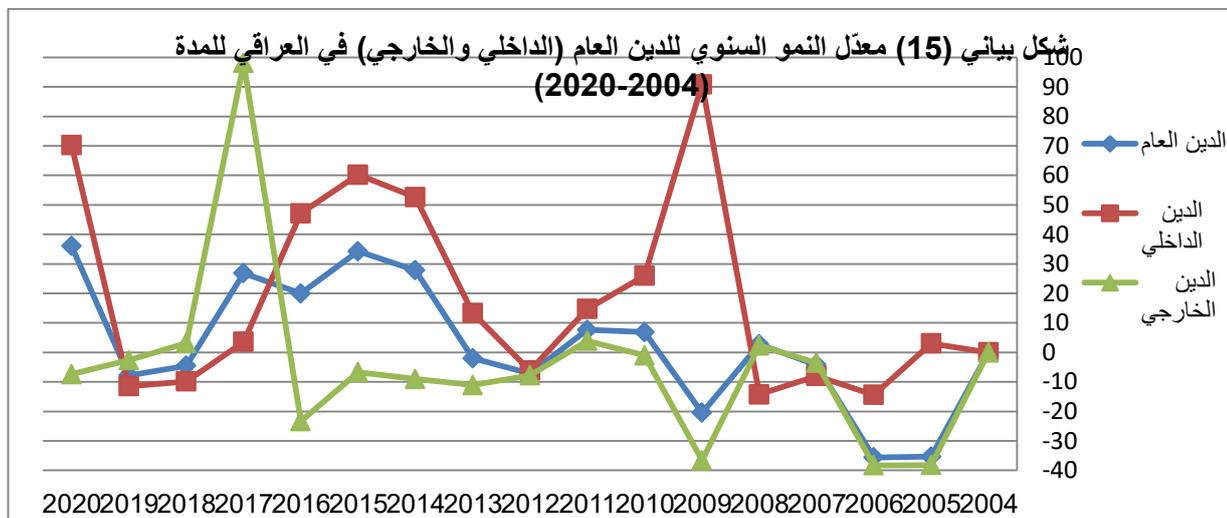
-تم احتساب معدّلات النمو السنوية من قبل الباحث من طرح السنة الحاليّة من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 .

- تم احتساب معدّلات النمو السنوية المركّبة وفقاً للصيغة الآتية:-

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$$

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

والأشكال البيانية الآتية توضّح اتجاهات تطوّر معدّلات النمو السنوية لكل من الدين العام والصادرات والاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020) وكما يلي :-



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (10 ، 11) ، ص 94 ، ص 98 .  
- الشكل البياني من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (12) ، ص 100.

ب- تحليل اتجاهات تطوّر بعض المؤشرات الإقتصادية في العراق:

1- تحليل العلاقة بين الدين العام إلى الإنفاق العام.

بناءً على معطيات جدول (13) نلاحظ أنّ نسبة الدين العام إلى الإنفاق العام في العراق تراجعت بشكل كبير عام (2007) حيث بلغت حوالي (9.6%) بعد ما كانت (21.1%) عام (2004) وهذا قد يرجع إلى تحسّن الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبعد ذلك شهدت النسبة ارتفاعات مستمرة حتى بلغت عام (2009) حوالي (67.2%) وإستمر الارتفاع حتى بلغ عام (2020) حوالي (85.4%)، ويتخلّل هذه المدة انخفاض ملحوظ في عام (2013) والذي بلغ حوالي (25.4%) ويعزى سبب ذلك إلى التحسّن الإقتصادي، في حين يرجع سبب ارتفاع هذه النسب بعد عام (2013) إلى انخفاض أسعار النفط وكذلك زيادة الإنفاق العسكري المبدولة في الحرب على الإرهاب، وكذلك كان للجهود المبدولة لإعمار المدن المتضررة دور كبير لإرتفاع نسب هذا المؤشر، من جانب آخر أنّ التذبذب الواضح لهذا المؤشر قد يؤدي إلى التأثير على إجمالي الصادرات والواردات من خلال تأثيره في بعض المتغيرات الإقتصادية، إذ يؤدي ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع تكاليف الإستثمار والإنتاج ممّا يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المصدّرة وبالتالي انخفاض إجمالي الصادرات الوطنية.

2- تحليل العلاقة بين الدين العام إلى الإنفاق الجاري

وفقاً للمعطيات الواردة في جدول (13) يتبيّن أنّ نسبة الدين العام إلى الإنفاق الجاري وللمدة (2004-2008) قد شهدت تراجعاً ملحوظاً وهو مؤشراً إيجابياً على مؤشر الإستدامة المالية ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الحصيلة المالية للموازنة ممّا جعلها تحقق فائضاً مالياً، حيث بلغت عام (2004) حوالي (31.90%) وإنخفضت عام (2008) إلى حوالي (11.90%)، ثمّ يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل كبير عام (2009) حيث بلغت حوالي (9.88%)، في حين نلاحظ أنّها إنخفضت بشكل حاد للمدة (2010-2014) وبلغت عام (2010) حوالي (56.73%) بينما بلغت عام (2014) حوالي (66.11%)، أمّا عامي (2019-2020) فقد شهدا تذبذب واضح وهو ما يعكس ارتفاع حجم الدين العام في العراق نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، حيث بلغت عام (2019) حوالي (79.61%).

3- تحليل العلاقة بين الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري.

توضّح بيانات جدول (13) أنّ نسبة الدين العام إلى الإنفاق الإستثماري في العراق قد بلغت عام (2004) حوالي (61.90%) وارتفعت للأعوام اللاحقة، إذ بلغت عام (2009) حوالي (64.57%) وهذا الارتفاع من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على الإقتصاد بشكل عام من حيث زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق على المشاريع الإستثمارية وغيرها من أجل سداد فوائد هذا الدين، ومن ثمّ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة عام (2013) لتبلغ حوالي (75.08%) ثمّ عاودت الانخفاض عام (2014) لتصل إلى حوالي (58.11%)، في حين ارتفعت مرة أخرى في عامي (2017) و (2018) لتبلغ حوالي (96.07%) و (98.13%) على التوالي، وعليه إذ كانت

الحكومة تستخدم حصيلة الديون في رفق المشاريع الإنتاجية وتعزير الإستثمار ودعم الصادرات وكذلك دعم المشاريع التنموية وتحسين البنى التحتية فإنّ لهذا الإرتفاع الأثر الإيجابي على الإقتصاد عموماً والتجارة الخارجية خصوصاً، والعكس صحيح فيما لو أستخدمت حصيلة الدين في الإنفاق الجاري والإستهلاكي.

#### 4- تحليل العلاقة بين الدين العام إلى إجمالي الصادرات.

عند ملاحظة معطيات جدول (13) نجد أنّ النسبة بإرتفاع مستمر خلال مدة البحث ولكن يتخللها بعض الإنخفاض في بعض السنوات، ولكن شهدت المدة (2004-2008) إنخفاضاً حاداً حيث بلغت عام (2004) حوالي (45.31%) وانخفضت إلى (22.74%) عام (2005) واستمرت بالإخفاض حتى عام (2008) لتبلغ حوالي (5.30%)، وهذا يعكس ضعف الأداء الإقتصادي خلال تلك المدة بسبب الحروب والصراعات الداخلية، ثمّ نلاحظ تحسناً تدريجياً على مدار السنوات اللاحقة حيث بلغت عام (2015) حوالي (86.84%)، بينما سجّل عام (2019) نسبة تبلغ حوالي (72.07%)، وهذا الإرتفاع له آثاراً سلبية على مستوى الصادرات والواردات العراقية، إذ أنّ إرتفاع هذه النسبة يعني إنخفاض القدرة التنافسية للصادرات العراقية وبالتالي إنخفاض قيمة العملة الوطنية وكذلك إنخفاض أسعار الصادرات.

#### 5- تحليل العلاقة بين الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تشير معطيات جدول (13) إلى حدوث تغيرات كبيرة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق خلال المدة (2004-2020)، ففي المدة (2004-2009) تراجعت النسبة بشكل كبير من (17.14%) عام (2004) إلى (2.32%) عام (2008)، وهذا قد يدلّ على تحسّن الأوضاع المالية للإقتصاد العراقي وحدث فائض في الموازنة العامة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على البنى التحتية وتطوير الأنشطة الإقتصادية، ومع ذلك بدءاً من عام (2009) إرتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ مرة أخرى في عام (2009) لتصل إلى (22.17%)، أمّا المدة بين عاميّ (2013-2020) فقد إرتفعت نسبة هذا المؤشر من (11.08%) عام (2013) إلى (35.74%) عام (2017) ثمّ استمر الإرتفاع حتى عام (2020) ليسجّل أعلى قيمة خلال مدة البحث والبالغة حوالي (38.48%) يتخللها إنخفاض ضئيل لعاميّ (2018-2019) والبالغة (28.03%) و (25.17%) على التوالي، وبشكل عام يمكن القول أنّ زيادة مؤشر النسبة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تشير إلى تأثير سلبي على الإقتصاد والتجارة الخارجية من خلال تأثيرها على زيادة تكلفة سداد فوائد الدين وقد يكون عبئاً إضافياً على الموازنة الحكومية وكذلك قد يؤدي إلى تقلص حجم الإستثمارات ممّا يؤدي إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية وبالتالي إنخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات .

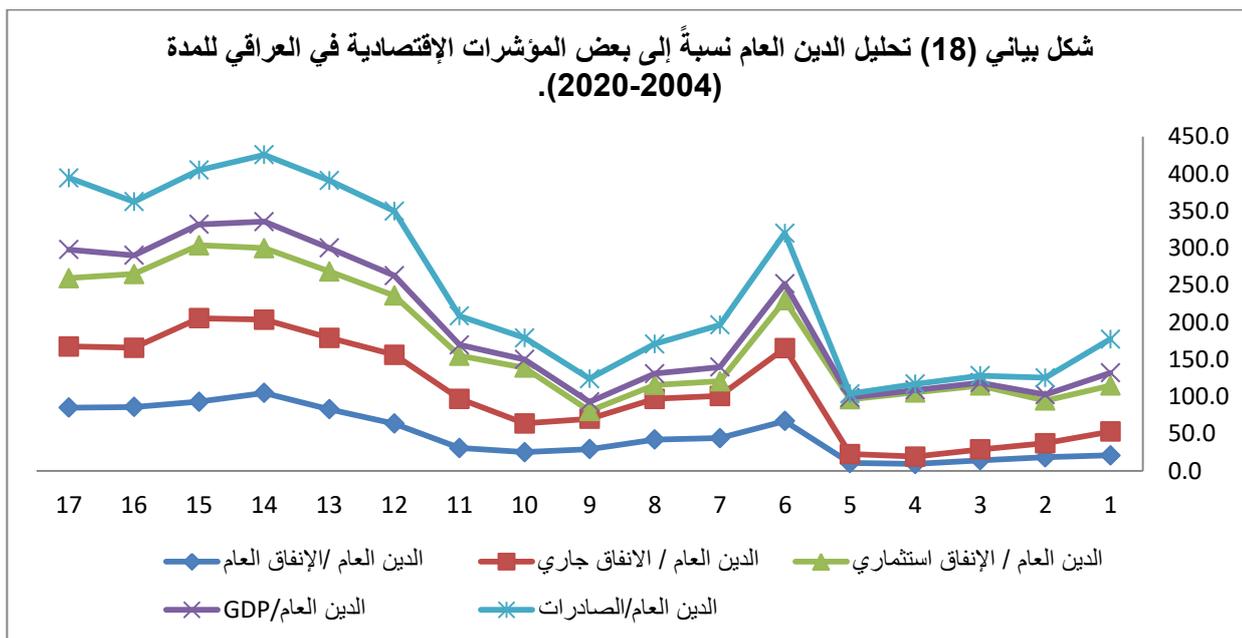
الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (13) تحليل الدين العام نسبةً إلى بعض المؤشرات الإقتصادية في العراق للمدة  
(2004-2020).

السنة	الدين العام / الإنفاق العام	الدين العام / الانفاق جاري	الدين العام / الإنفاق استثماري	الدين العام/الصادرات	الدين العام / GDP
2004	21.1	31.90	61.90	45.31	17.14
2005	18.4	19.00	57.31	22.74	8.03
2006	14.4	14.66	85.78	9.39	3.98
2007	9.6	9.67	86.40	8.15	3.27
2008	10.9	11.90	73.69	5.30	2.32
2009	67.2	97.88	64.57	68.19	22.17
2010	44.1	56.73	19.91	56.61	19.11
2011	42.3	54.71	18.69	39.99	15.34
2012	29.4	40.81	10.54	31.30	12.17
2013	25.4	38.50	75.08	28.96	11.08
2014	30.9	66.11	58.11	38.94	14.55
2015	63.8	92.53	79.71	86.84	26.73
2016	83.2	95.83	89.34	90.75	31.71
2017	92.7	98.75	96.07	90.00	35.74
2018	93.2	86.59	98.13	73.04	28.03
2019	86.1	79.61	99.37	72.07	25.17
2020	85.4	82.21	91.84	96.51	38.48

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (6)، ص 171..

شكل بياني (18) تحليل الدين العام نسبةً إلى بعض المؤشرات الإقتصادية في العراق للمدة (2004-2020).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (13)، ص 105.

ولضبط تطوّر الدين العام ومؤشرات التجارة الخارجية في العراق تم اعتماد لغة الأرقام القياسية (Index-numbers) بالإضافة إلى التحليل باستخدام معدلات النمو السنوية المركبة ، ويتضح من معطيات جدول (14) إنّ الرقم القياسي للدين العام في العراق انخفض من 100% عام (2004) إلى 64.69% عام (2005) ثمّ انخفض أكثر عام (2008) ليبلغ 39.88% ، ثمّ يلاحظ أنّه ارتفع ارتفاعاً ضئيلاً عام (2015) ليصل إلى 57.01% ولكنّه ارتفع ارتفاعاً كبيراً عام (2020) ليسجّل أعلى معدل خلال مدة البحث وبواقع 103.60%.

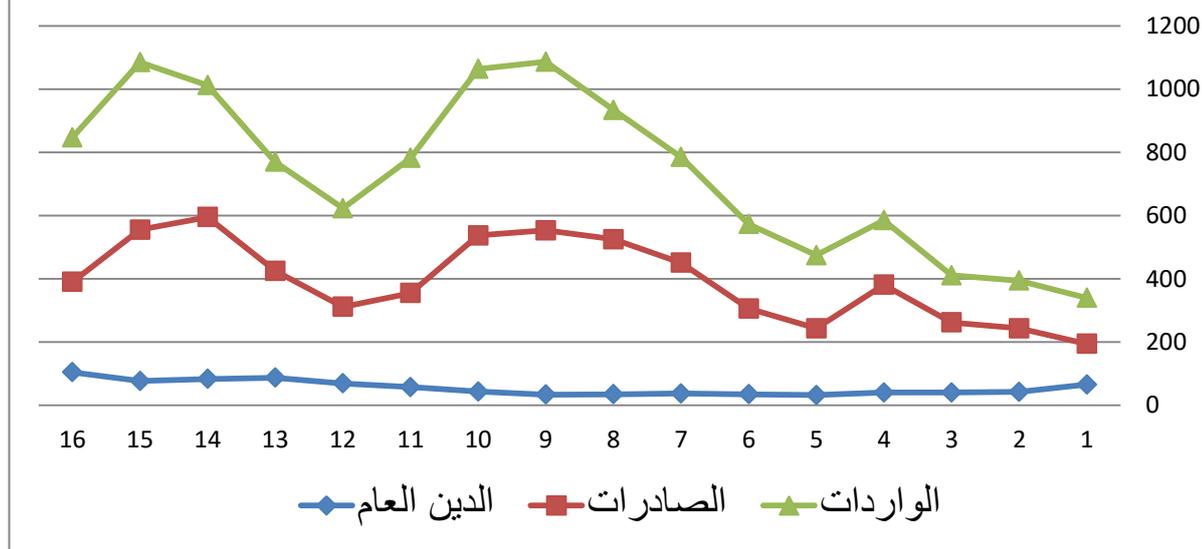
مقابل تطوّر الرقم القياسي للصادرات من 100% عام (2004) إلى 340.91% عام (2008) ، ثمّ إلى 490.52% عام (2012) ، ثمّ انخفض لعامي (2016) (2020) إلى 242.29% و 286.06% على التوالي ، وللإستيرادات من 100% عام (2004) إلى 203.91% ثمّ إلى 409.17% عام (2012) ، أمّا عام (2016) فقد شهد انخفاض ملحوظ مقارنةً بعام (2012) والذي بلغ 311.65% إلا أنّه سجّل ارتفاعاً واضحاً لعام (2020) ليصل إلى 456.91%.

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

جدول (14) الرقم القياسي للدين العام وبعض مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004-2020).

السنة	الرقم القياسي للدين العام	الرقم القياسي للصادرات	الرقم القياسي للواردات
2004	100	100	100
2005	64.69	128.93	145.81
2006	41.64	200.97	150.94
2007	39.88	221.67	148.87
2008	39.88	340.91	203.91
2009	31.72	210.84	231.41
2010	33.92	271.50	267.19
2011	36.51	413.72	334.67
2012	33.88	490.52	409.17
2013	33.21	519.69	533.53
2014	42.46	494.13	526.71
2015	57.01	297.48	427.10
2016	68.41	242.29	311.65
2017	86.79	337.68	344.96
2018	82.58	512.35	416.99
2019	76.13	478.72	529.73
2020	103.60	286.06	456.91

شكل بياني (19) الرقم القياسي للدين العام والصادرات والواردات في العراق للمدة (2004-2020)



المصدر:

-الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على الملحق الإحصائي (5) ، ص 172.

- الشكل البياني من اعداد الباحث اعتماداً على جدول (14).

الفصل الثاني: تحليل اتجاهات تطوّر الدين العام والتجارة الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية في بلدان  
العينة المختارة للمدة (2004-2020)

وقام الباحث بإستخراج معدّل الانكشاف الإقتصادي وذلك كون هذا المؤشر ذات علاقة بالصادرات والاستيرادات (التجارة الخارجية) ، إذ يوضّح درجة اختلال هيكل التجارة الخارجية وكذلك التبعية الإقتصادية للعالم الخارجي و وفقاً للصيغة الآتية :-

$$\text{معدّل الانكشاف الإقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الإستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100 \dots\dots\dots (7)$$

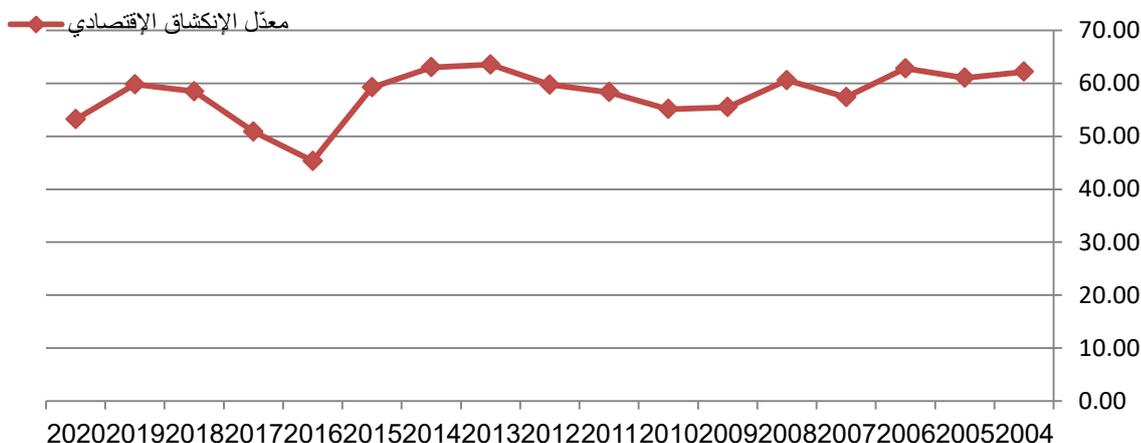
وأيضاً تم استخراج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كون هذا المؤشر ذات علاقة بالدين العام ويوضح مدى الإستدامة المالية في الإقتصاد الوطني ، و وفقاً للصيغة الآتية :-

**جدول (15) معدّل الانكشاف الإقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).**

السنوات	الانكشاف الإقتصادي						
2004	62.20	2009	55.49	2014	63.03	2019	59.80
2005	61.05	2010	55.14	2015	59.24	2020	53.19
2006	62.84	2011	58.32	2016	45.32		
2007	57.39	2012	59.75	2017	50.87		
2008	60.58	2013	63.56	2018	58.49		

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على ملحق (6،5)، ص171.

**شكل (20) معدّل الإنكشاف الإقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)**



المصدر: من عمل الباحث إعتماًداً على بيانات جدول (15).

إذ تشير معطيات جدول (15) إنّ معدّل الانكشاف الاقتصادي لعام (2004) في العراق بلغ نسبة (62.20%) مقارنةً ب (60.58%) عام (2008) و (59.75%) عام (2012) ، وكذلك (45.32%) عام (2016) ليصل إلى (53.19%) عام (2020) ، وهذه النسب ليست بالقليلة بالمعيار الاقتصادي ، ممّا يشير إلى اختلال ضئيل بالتجارة الخارجية العراقية وارتباطها بالاقتصاد العالمي ، إنّ هذا المؤشر يدلّ على إنفتاح الإقتصاد وتحسّن البيئة الإستثمارية، ممّا يؤدي إلى زيادة مستوى النشاط الإستثماري ومن ثمّ إرتفاع مستوى النشاط التجاري، وبناءً على المعطيات الواردة، يتّضح أنّ نسبة الإنكشاف الاقتصادي للعراق تراجعت بشكل كبير منذ عام (2004) حيث كانت (62.20%) وصولاً إلى (45.32%) في عام (2016) وتحسّنت بعدها في عام (2020) حيث بلغت (53.19%)، ويعزى هذا التراجع لعدم الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق خلال المدة التي تلت عام (2004) وحتى عام (2016) ، أدى إلى تراجع الثقة بالبيئة الاستثمارية وتراجع حجم التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## الفصل الثالث

قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة  
المختارة للمدة (2004-2020)

-الجانب التطبيقي-

المبحث الأول : التأطير النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة  
في النموذج القياسي وتوصيفه.

المبحث الثاني : تقدير وتحليل النماذج القياسية.

المبحث الثالث : مقارنة النتائج المتحصّل عليها.

## تمهيد: Preface

سيطرّق في هذا الفصل من البحث إلى الجانب التطبيقي لقياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية المتمثلة بالصادرات والاستيرادات في بلدان العينة المختارة وهي كل من (الجزائر ، السعودية ، العراق ) للمدة (2004-2020) ، وذلك باستخدام حزمة من الاختبارات القياسية الحديثة مثل متّجه الانحدار الذاتي (AR) والانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزّعة (ARDL) ، وسببية كرانجر (Granger Causality) ، وتجزئة التباين (Decomposition-Variation) واختبار نبضات الاستجابة (Impulse of Response) واختبارات التكامل المشترك مثل (Bound-test) و انجل- كرانجر والاستجابة قصيرة المدى وطويل المدى ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) وغيرها.

المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في النموذج القياسي وتوصيفه.

يتناول هذا المبحث إجراء تأطير نظري لبعض الاختبارات القياسية الحديثة المذكورة سابقاً وكذلك تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة للنماذج القياسية المستخدمة (توصيف النماذج) وعلى النحو الآتي :-

أولاً : التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي :-

سيتمّ التطرّق إلى بعض الاختبارات القياسية بشكل موجز وأيضاً إلى مفهوم السلاسل الزمنية (Time-Series) وعلى النحو الآتي:-

### 1- السلاسل الزمنية (Time-Series)

وتعرّف على أنّها شرح لسلوك المتغيرات المعنيّة من حيث ارتباطها بالتغيرات الحاصلة في الماضي (1) ، إذ أنّها تعطي بيانات أو معلومات حول القيم العددية للمتغيرات من فترة إلى أخرى ويتمّ جمعها بمرور الوقت (2) ، فهي عادةً ما تكون مشاهدات غير مستقلة بمعنى أنّها تعتمد أو تتوقّف على بعضها البعض الآخر في حين يستفاد من عدم الاستقلال في الحصول على تنبؤات موثوق بها ، "وقبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكّد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية ، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة (Stationary Time Series) ، وسلاسل زمنية غير مستقرة (Non stationary Time Series) أي ذات اتجاه ، كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة بإختيار تقنية التوقع المناسبة ، وهناك حتى من يصنّف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة) ، إنّ السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغيّر مستوياتها مع الزمن دون أن يتغيّر المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ، أي أنّ السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان ، أمّا السلسلة الزمنية غير المستقرة فمستوى المتوسط فيها يتغيّر باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان ، نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف (Wide sense stationarity) إذا كانت توقّعها وتباينها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن" (3) .

بمعنى آخر (4) :

1- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن :

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \dots \dots \dots (8)$$

(1) Andrew Harvey , The Econometric Analysis of Time series , second Edition , Library of congress , U.S.A , New York, 1990, P.11.

(2) Jonathan D.Ctyer and Kung-Sikchan , Time series Analysis with Applications in R , second Edition , Library of congress , U.S.A , New York , 2008 , p.11

(3) شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات ، ط1 ، دار الحامد للنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص-ص200-201.

(4) دامودار جيجارتي ، الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، ترجمة هند عبد الغفّار عودة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2015 ، ص1025.

2- ثبات التباين عبر الزمن :

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty \forall t \dots\dots\dots(9)$$

3- أن يكون التباين المشترك (التباين المشترك) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين ، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يُحسب عنده التباين ، أي على الفرق بين فترتين زمنييتين ويعبر التباين بينهما بالصيغة الآتية :

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k) \dots\dots\dots(10)$$

إذ من المهم جداً معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة لعدة أسباب منها (1) :

"إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة ، فيمكننا دراسة سلوكها فقط خلال الفترة قيد النظر ، مثل تلك التي في سعر صرف الدولار اليورو مثلاً ، كل سلسلة زمنية ستكون حلقة معينة ونتيجة لذلك لا يمكن تعميمها على فترات زمنية أخرى ولأغراض التنبؤ ، فإن السلسلة الزمنية غير المستقرة ستكون ذات قيمة عملية قليلة ، وكذلك إذا كان لدينا سلسلتان زمنييتان غير مستقرتان أو أكثر ، فإن تحليل الانحدار المتعلق بالسلاسل الزمنية كهذه قد يؤدي إلى ظاهرة انحدار زائف أو ليس له معنى ، بمعنى أنه في حالة إجراء انحداراً لسلسلة زمنية غير مستقرة على واحدة أو أكثر من السلاسل الزمنية غير المستقرة فقد تحصل على قيمة (  $R^2$  ) عالية وقد تكون بعض أو جميع معاملات الانحدار ذات معنوية إحصائية على أساس اختبارات ( t ) و ( F ) المعتادة ، لا تكون هذه الاختبارات موثوق بها في حالات السلاسل الزمنية غير المستقرة ، لأن هذه الاختبارات تفترض أن السلسلة الزمنية الأساسية مستقرة".

وقد يصعب أحياناً تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني ، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة ، أبسط هذه المقاييس وأكثرها استعمالاً هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم ، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما ، نقول أنه لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة ، أما إذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فإننا نستنتج أن هناك اتجاه ، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ، ويمكن التأكد أكثر وذلك باختبار معنوية هذا الاختلاف ، (أي التأكد أن الاختلاف بين المتوسطين معنوي ولم يكن نتيجة الصدفة) ، وهناك أدوات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها ، وهي دالة الارتباط الذاتي النظرية التي تختلف باختلاف النماذج وتساعد على تمثيل السلاسل الزمنية ميدانياً ، وأيضاً اختبار الجذر الحدودي الذي يعتبر الأكثر فعالية" (2) ،

بمعنى أن المشاهدات عادةً ما تكون مأخوذة في فترات زمنية محددة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول تباين ومتوسط ثابتين ، أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن (3) ، كذلك تعد استقرارية السلسلة

(1) دامودار جيجارتي ، الاقتصاد القياسي بالأمثلة ، ترجمة مها محمد زكي ، ط1 ، دار حميثرا للنشر ، مصر ، 2010 ، ص355.

(2) شيخي محمد ، مصدر سابق ، ص201.

(3) حميد عبید ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب الموزعون والناشرون ، العراق ، 2017 ، ص395.

## الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2020)

الزمنية من أهم خطوات بناء النموذج القياسي الديناميكي والذي يتضمن تحليلاً مفصلاً لخصائص المتغيرات الاقتصادية الداخلة في السلسلة الزمنية المحددة ، إذ يعد هذا التحليل مهم لأن السلسلة الزمنية تأخذ بنظر الاعتبار نمذجة عملية توليد البيانات ذات الصلة المحتملة (1) ، وكذلك يمكن جمع بيانات السلاسل الزمنية على فترات زمنية منتظمة مثل البيانات اليومية (أسعار الأسهم وتقارير الطقس ) أو أسبوعية (حجم المعروض النقدي ) أو شهرية (معدل البطالة ومؤشر أسعار المستهلك CPI) أو ربع سنوية مثل ( الناتج المحلي الإجمالي GDP) أو سنوي مثل الموازنات الحكومية ، وعلى الرغم من استخدام بيانات السلاسل الزمنية بكثرة في الدراسات القياسية إلا أنها تتعرض لمشاكل عديدة خاصة لخبراء الاقتصاد القياسي ، إذ أن معظم الدراسات القائمة على بيانات السلاسل الزمنية تفترض ثبات السلسلة الزمنية ، على الرغم من أنه من السابق لأوانه تقديم المعنى الفني الدقيق للثبات خلال هذه المرحلة ، في حين أن السلسلة الزمنية تكون ثابتة إذا كان تباينها و متوسطها لا يتغيران بشكل منهجي بمرور الزمن (2) .

"فبعد بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها ، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع ، وكذلك يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواءً أكان إقليمياً أو ولايةً أو مؤسسةً وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة ، في حين تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة ، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة ، حيث تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية ، ومن هذه العناصر أو المركبات الاتجاه العام (Trend) والذي يعني النمو الطبيعي للظاهرة ، حيث يعبر عن تطوّر متغيّر ما عبر الزمن ، سواءً أكان هذا التطوّر بميلٍ موجب أو سالب ، إلا أن هذا التطوّر لا يلاحظ في الفترات القصيرة ، بينما يكون واضحاً في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز (T) حيث تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية ، وهذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالاً مختلفة ، وكذلك التغيرات الدورية (Cyclical Variations) يعكس هذا العنصر أو المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى ، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلاً ، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتمّ في فترات أطول نسبياً من الفترات الموسمية ، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإنّ طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنّما يتراوح عادةً بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات ، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداهما ، ونرمز لها بالرمز  $(C_t)$ ، وأيضاً التغيرات العشوائية (Random or Stochastic variations) والتي تعني تلك التذبذبات غير المنتظمة ، و بمعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها ، حيث تنشأ

(1) Helmut L. and Markus Kratzig , Applied Time Series Economics , Cambridge University press , U.K, 2004 , P.8.

(2) Damodar N.Gujarati and Dawn C.Porter , Basic Econometrics , 5<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , U.S.A , New York , 2009 , P.22.

عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، إضراب العمال وغيرها ، ويرمز لها بالرمز  $(\varepsilon_t)$  (1) .

وكذلك التغيرات الموسمية (Seasonal variations) والتي تعني التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية ، أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة ويرمز لها بالرمز  $(S_t)$  وكمثال لهذه التغيرات العطل والإجازات ، والإقبال على نوع من الألبسة في فصل ما واستهلاك المكيف في فصل الصيف (2)

## 2- الإختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي:

وفي هذه الفقرة نذكر :-

### 1- إختبار ديكي- فولر The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test :-

هو اختبار يعمل على البحث أو الكشف ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة ، وذلك من خلال تحديد عنصر أو مركبة الاتجاه العام (Trend) سواء كانت تحديدية (Deterministic) أو عشوائية (Stochastic) (3)، حيث يقوم هذا الاختبار بزيادة المعادلات أو الفروقات ذات الفجوة الزمنية المتأخرة للمتغير التابع لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Problem Autocorrelation) التي تظهر في النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولر البسيط (DF) والذي لا يعالج هذه المشكلة مما تظهر عدم استقرار السلسلة الزمنية ، بمعنى آخر أنّ الهدف من وراء إضافة مقادير كافية هي لجعل مقدار الخطأ غير مرتبط تسلسلياً (4)

وكذلك يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر رئيسية هي صيغة النموذج و حجم العينة ومستوى المعنوية ، وثلاث صيغ هي صيغة السير العشوائي (Simple Random Walk) ، وصيغة السير العشوائي مع الحد الثابت (Random walk with drift) ، وصيغة السير العشوائي مع الحد الثابت واتجاه زمني (5) .

### 2- التكامل المشترك (إنجل- كرانجر):

هو تحليل تمّت صياغته من قبل الاقتصادي كرانجر (Granger) عام (1983) و أنجل كرانجر عام (1987) ، حيث يعتبره الاقتصاديين أهم المفاهيم والاختبارات الحديثة في مجال

(1) شيخي محمد ، مصدر سابق ، ص-ص196-198.

(2) Bernard Grais , Methodes Statistiques , 3<sup>th</sup> Edition , Dunod , French , Paris , 1978 , P.326.

(3) Regis Bourbonnais , Économétrie , 5<sup>th</sup> Edition , Dunod , French , Paris , 2003 , p.p.234.236.

(4) دامودار جيجاراتي ، مصدر سابق ، ص1051.

(5) Ritchard Harris , Using Cointegration analysis in Economics modeling , 1<sup>st</sup> Edition

, Prentice Hill , London , 1995 , P.28.

الاقتصاد القياسي (Econometrics) بهدف تحليل السلاسل الزمنية ، حيث يستند هذا الاختبار على خطوتين الأولى تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بهدف الحصول على معادلة انحدار التكامل المشترك ومن ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر  $(\hat{\epsilon}_t)$  ، والخطوة الثانية هي اختبار مدى سكون البواقي المتحصّل عليها من المرحلة الأولى وفقاً للصيغة الآتية (1) :-

$$\Delta \hat{\epsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\epsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\epsilon}_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (11)$$

### 3- سببية كرانجر (Granger Causality) :

"يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المُفسّرة لها ، وقد اقترح كرانجر (Granger) معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت  $(Y_{1t}$  و  $Y_{2t}$ ) سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن  $t$  ، وكانت السلسلة  $(Y_{1t})$  على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة  $(Y_{2t})$  ، في هذه الحالة نقول أنّ  $(Y_{1t})$  تسبب  $(Y_{2t})$  ، لذلك نقول عن متغيرة أنّها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى ، ويستخدم اختبار (Granger) في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feedback) أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية ، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيراً ما تكون مرتبطة ، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن ، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها ، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضاً ، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن (2) .

"وتستخدم العديد من الاختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة ممّا يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني يعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة وبالعكس ، وهذه الفكرة تكون أكثر أهمية إذا رتبت وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه السببية ، والذي يتوقّف على مبدئين الأول الوقوع ويعني أنّ كل قيمة سبب يتوقّف وقوعها عليه ، والثاني التتابع الزمني يعني أنّ المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والتأثير ، ولكن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي كونها لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير ، والارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تعني بأي حالٍ من الأحوال وجود ارتباط سببي ، وقد ترتبط المتغيرات مع بعضها دالياً ، لذا تستخدم السببية (Causality) لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، وتعد من أهم المحاور في

(1) Regis Bourbonnais , Econometrics , 3<sup>th</sup> Edition ,Dunod , French, Paris, 2000 , P.275.

(2) شفيخي محمد ، مصدر سابق ، ص-ص 276-277.

تحديد صيغ النماذج الاقتصادية ، إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها" (1) .

#### 4- نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

يعد هذا النموذج من أفضل النماذج التي تستخدم لربط العلاقات التكاملية طويلة الأجل بين مستوى المتغيرات أو العلاقة قصيرة الأجل بين الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات ، إذ يستخدم للتأكد من شكل العلاقة التوازنية طويلة الأجل والقصيرة بين المتغيرات الاقتصادية (2) ، إذ أن تطبيق هذا النموذج يشترط وجود تكامل مشترك على وفق طريقة جوهانسون ، وكذلك يستخدم في توصيف العلاقات الديناميكية (المستمرة) التبادلية فيما بين المتغيرات الاقتصادية المستمرة لأن هذا النموذج يعتبر نموذج انحدار ذاتي (3) ، فعلى سبيل المثال لو كانت عندنا سلسلتين  $(X_t, Y_t)$  فإن النموذج سيكون وفقاً للصيغة الآتية (4) :

$$Y_t = \beta_{10} + \beta_{11}Y_{t-1} + \beta_{12}X_{t-1} + v_t^y \dots\dots\dots(12)$$

$$X_t = \beta_{20} + \beta_{21}Y_{t-1} + \beta_{22}X_{t-1} + v_t^x \dots\dots\dots(13)$$

حيث يظهر في المعادلتين أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الآخر وكلاهما يكونان نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن فترة الإبطاء هي من الدرجة الأولى ، والنموذج يأخذ بالحسبان العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل وقصيرة الأجل في توازن العلاقات الاقتصادية ، إذ أن هذه العلاقة تتضمن متغيرات محددة تكون ذات فجوات مبطئة زمنياً لتعكس الإنحرافات طويلة الأجل والتي تسمى بحد تصحيح الخطأ ، بينما العلاقة قصيرة الأجل فيتم التعبير عنها من خلال فروق السلاسل الزمنية والتي تعكس التغير بين قيم الفترة الزمنية السابقة أي بمعنى قيم  $(t)$  و  $(y)$  (5) .

#### 5- ARDL :

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (Autoregressive Distributed lag model) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي استخدمت كثيراً في الأعوام الأخيرة ، إذ يقدم هذا النموذج طريقة حديثة لإدخال المتغيرات المبطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج ، وتم تطوير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع من قبل (Pesaran , Shiramd, Shinand) والذي تم فيه تحديد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج في الأجل الطويل ، كذلك يمكن تطبيق اختبار الحدود

(1) كامل كاظم علاوي و محمد عالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشر ، المجلد التاسع ، العدد الثاني والثلاثون ، 2015 ، ص23.

(2) William H. Green, Econometric analysis , 7<sup>th</sup> Edition , Prentice Hall , U.S.A ,2011 ,P.959.

(3) Damodar N. Gujarati and Dawn C. Porter, Op.Cit, P.483.

(4) R. Carter Hill ,et.al, Principles of Econometrics , 4<sup>th</sup> Edition , John Wiley and Sons Inc , U.S.A , 2011, P.499.

(5) Dimitrios Asteriou and Stephen G.Hall , Applied Econometrics :Amodern approach using Eviews and microfit , Revised Edition , Palgrave Macmillan ,U.K , 2007,P.P.305.310.

(Bound-test) في اطار النموذج دون النظر إلى استقرارية السلسلة الزمنية سواء كان الاستقرار في مستوى الصفر  $I(0)$  أو الاستقرار عند أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية  $I(1)$  ، وكذلك يتضمّن النموذج فترات إبطاء الموزعة إلى قيم المتغيرات الخارجية المتخلفة زمنياً وقيم المتغيرات الداخلية المتخلفة زمنياً ، وقيم المتغيرات الخارجية المفسّرة والداخلية التابعة المتخلفة زمنياً في نفس النموذج ، ويعبّر عن النموذج الذي يحتوي على القيم الخارجية المتخلفة زمنياً دون القيم الداخلية بالصيغة الآتية (1) :-

$$Y_t = a + b_0X_t + b_1X_{t-1} + b_2X_{t-2} + \dots + b_sX_{t-s} + U_T \quad \dots\dots\dots(14)$$

"إنّ تطبيق اختبار (ARDL) يتكوّن من خطوتين الأولى تحديد العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات ، والثانية تحديد العلاقة قصيرة الأجل ، حيث تتمّ الخطوة الأولى التي هي تحديد العلاقات الطويلة الأجل من خلال استخدام اختبار (F-bounds) وهذا يتمّ من خلال قياس فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، وفي حال تأكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، فإنّ البواقي الناتجة من النموذج ستكون بالضرورة مستقرة على الرغم من اختلاف درجة تكامل المتغيرات الأصلية ، والخطوة الثانية تتمثل في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج" (2) .

#### 6- اختبار الحدود (Bound-test):

هو اختبار يستخدم لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في توصيف النموذج بواسطة اختبار إحصاءة (F) وفي إطار اختبار (Wald) والتي تعبر لها توزيع غير معياري والتي لا تعتمد على حجم العينة و ادراج متغير الاتجاه في التقدير (3) ، وبعد احتساب قيمة إحصاءة (F) تتمّ مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة ، ولأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن له قيمتين حرجتين هما (4) :-

أ- قيمة الحد الأدنى: وتفترض أنّ كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي ، أي متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$  .

ب- قيمة الحد الأعلى: وتفترض أنّ كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول ، أي متكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$  .

ويتمّ اتخاذ القرار على أساس إحصائية فيشر (Fisher) ، أي بمعنى مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأدنى ، فإذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية فهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل

(1) عباس جواد ، مصدر سابق ، 114.

(2) حسين ماجد الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص-ص 170-171.

(3) Francis X.Diebol , Econometrics , 1<sup>th</sup> Edition , University of Pennsylvania , U.S.A, 2016 , P.43.

(4) ناظم عبد الله وافتخار محمد ، قياس وتحليل محددات الطلب النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015) ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 12 ، العدد 28 ، 2020 ، ص-ص 40-41.

لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل ، أمّا إذا كانت قيمة احصاءة (F) المحتسبة أقل من قيمة (F) الجدولية فهذا يعني وجود علاقة توازنية لذلك نقبل فرضية العدم<sup>(1)</sup> .

### ثانياً: توصيف النموذج (Model Discription)

وفي مرحلة من مراحل منهجية الاقتصاد القياسي (Econometrics) سيتمّ تحديد كل من :-

1- المتغيرات التابعة (Dependent Variable)

وهي ممثلة بالصادرات (Exports) والاستيرادات (Imports) كعناصر رئيسة للتجارة الخارجية (Foreign-Trade).

2- المتغيرات المستقلة (Independent Variable)

وهي ممثلة بالمتغير التوضيحي الدين الداخلي (IPD) أو الدين الاجمالي (الداخلي والخارجي) (PD) وعليه فإنّ توصيف النموذج يكون كالآتي:-

$$EX = F(PD).....(15)$$

$$MX = F(PD).....(16)$$

or

$$EX = F(IPD).....(17)$$

$$MX = F(IPD).....(18)$$

<sup>(1)</sup> Zuhail R.Kadhim, An Economic analysis of the determinants of domestic demand for tea imports in Iraq using the Autoregressive distributed lag technique (ARDL) for the period (1990-2020), Iraqi Journal of Agricultural Sciences, Vo.53, No.1, 2022,P.191.

**المبحث الثاني : تقدير وتحليل النماذج القياسية في بلدان العينة المختارة.**

في هذا المبحث سيتم إجراء تقدير (Estimation) وتحليل (Analysis) للنماذج القياسية للمدة (2004-2020) في بلدان العينة المختارة وعلى النحو الآتي:-

**أولاً: الجزائر (Algeria)**

تمّ تقدير العلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في الجزائر للمدة المذكورة ، وقبل إجراء التقدير أعلاه لا بد من :

أ- إعطاء جدول بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي

ب- اختبار الاستقرارية ديكي- فولر الموسّع (ADF) للسلاسل الزمنية أو اختبار جذر الوحدة (Unit- Root) .

ج - بيان فترة الإبطاء المثلى للنموذج (Optimal-Lag).

د- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية.

وكما يلي :-

أ- الرموز المستخدمة في التحليل القياسي وهي كما موضحة في الجدول الآتي:-

**جدول (16) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي**

الرمز	المعنى
EX	الصادرات
MX	الاستيرادات
PD	الدين الداخلي والخارجي
IPD	الدين الداخلي

المصدر: من عمل الباحث

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

ب- إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي (Unit-root).

أشار إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) أو إختبار جذر الوحدة بأن الصادرات (EX) استقرت عند الفرق الأول (First difference) بينما الدين الداخلي (IPD) قد استقر عند الفرق الثاني (Second difference) ، وعليه فإن المنهجية القياسية المعتمدة في التحليل القياسي هي متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، وأن السلاسل الزمنية مستقرة لذا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل بالفرض البديل ( $H_1$ ).

$H_0$ : series have a unit root

$H_1$ : series have not a unit root

جدول (17) إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للمدة (2004-2020).

Level									
	a			b			C		
	قيمة محتسبة	قيمة جدولية	p-value						
PD	-0.49	-3.11	0.86	-4.46	-3.79	0.01	-	-	-
EX	-1.62	-3.06	0.44	-2.53	-3.73	0.30	-0.60	-1.96	0.42
MX	-2.00	-3.06	0.28	0.97	-3.79	0.99	-1.15	-1.96	0.21
IPD	0.31	-3.08	0.97	-1.25	-3.75	0.85	0.73	-1.96	0.88

First difference									
	a			b			c		
EX	-4.04	-3.06	0.008	-	-	-	-	-	-
MX	-0.07	-3.11	0.93	-5.22	-3.79	0.005	-	-	-
IPD	-1.34	-3.08	0.58	-2.25	-3.75	0.43	-0.46	-1.96	0.49

Second difference									
	a			b			c		
	القيمة الإحصائية	القيمة الدرجة	P-value						
IPD	-4.24	-3.09	0.009						

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

a : تعني تقاطع

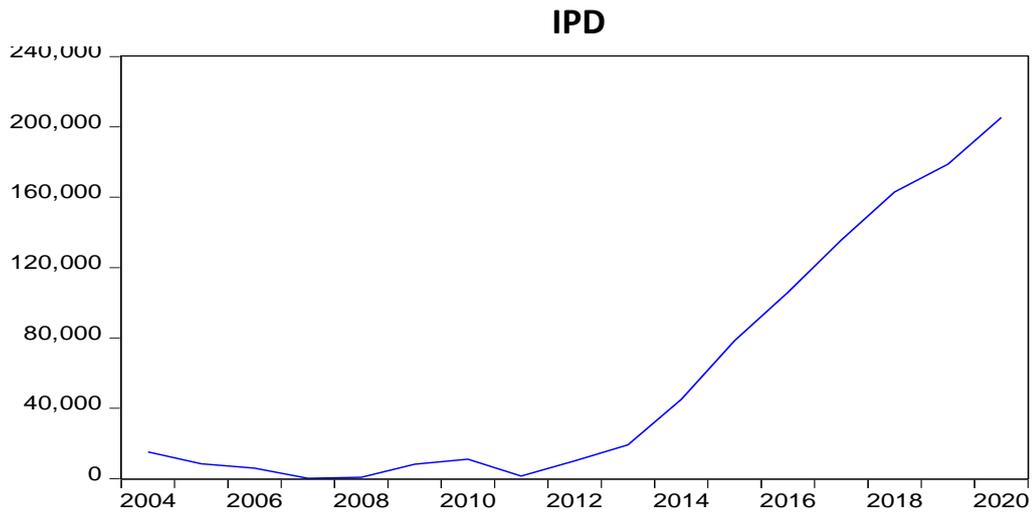
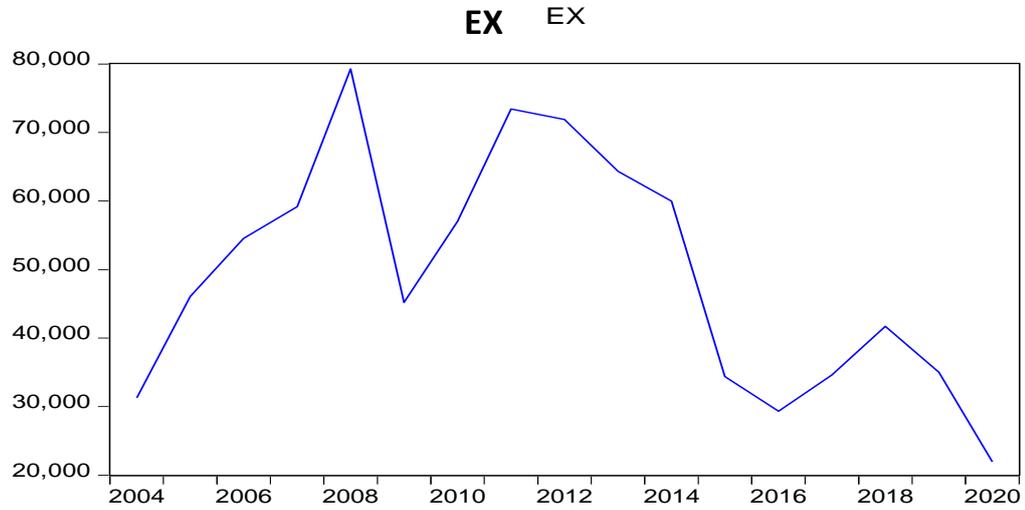
b : تعني تقاطع واتجاه

c : تعني دون تقاطع

ج - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

شكل بياني (21) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

أتضح من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض مما يدل على تغير التباين والوسط والتغاير لهذه السلاسل الزمنية.



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2020-2004)

د- فترة الإبطاء المثلى (Optimal-Lag)

أشار معيار (LR) ، (AIC) ، (Sc) و (GQ) أنّ فترة الإبطاء المثلى هي فجوتان زمنيات ، أي أنّ (Lag=2) وكما موضح في الجدول الآتي :-

جدول (18) : فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر (Optimal-Lag)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EX IPD						
Exogenous variables: C						
Date: 01/16/80 Time: 09:18						
Sample: 2004 2020						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-325.0118	NA	6.66e+17	46.71597	46.80726	46.70751
1	-297.1198	43.83021*	2.22e+16	43.30283	43.57671	43.27748
2	-291.0622	7.788403	1.75e+16*	43.00888*	43.46535*	42.96663*
3	-288.4080	2.654202	2.41e+16	43.20114	43.84019	43.14198

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

1- تقدير (VAR) للعلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في الجزائر للمدة المذكورة.

إتضح من تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) بأنّ الدين الداخلي المتخلف زمنياً لسنة واحدة يؤثر سلباً في الصادرات الجزائرية ، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (-0.63) وهذا يعني أنّ الصادرات الجزائرية تنخفض بمقدار (0.63) في حالة زيادة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة ، في حين كانت الصادرات في السنة السابقة (-1)EX والدين الداخلي في السنتين السابقتين (-2) IPD ذات تأثير موجب في الصادرات ، وأنّ المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنياً تؤثر في الصادرات الحالية بنسبة (70%) حسب معيار ( $R^2$ ) والباقي (30%) يعود لجملة عوامل أخرى لم تدخل في النموذج ، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار (F-test) كون أنّ قيمة إحصاء فيشر (Fisher) بلغت (5.98) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.91) عند :

$$V_1 = 4$$

$$V_2 = 12$$

ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) حسب اختبار (LM) ذلك كون جميع قيم (P-value) في الجدول المذكور أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، ولا من مشكلة عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) حسب اختبار (Breusch-Godfrey Pagan) كون أنّ قيمة (P-value) لمربع كاي (0.58) أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، لذا نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

$$H_0: \sigma_{u1}^2 = \sigma_{u2}^2 \neq \sigma_{u3}^2 = \dots = \sigma_{un}^2$$

$$H_1: \sigma_{u1}^2 \neq \sigma_{u2}^2 \neq \sigma_{u3}^2 \neq \dots \neq \sigma_{un}^2$$

Or

$H_0$  is not True.

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

جدول (19) تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في الجزائر للمدة (2004-2020).

Vector Autoregression Estimates		
Date: 01/16/80 Time: 09:20		
Sample (adjusted): 2006 2020		
Included observations: 15 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	EX	IPD
EX(-1)	0.017176 (0.31285) [ 0.05490]	0.211663 (0.25368) [ 0.83436]
EX(-2)	-0.061236 (0.27170) [-0.22538]	0.180325 (0.22031) [ 0.81850]
IPD(-1)	-0.634859 (0.31387) [-2.02270]	1.756095 (0.25450) [ 6.90010]
IPD(-2)	0.499493 (0.36716) [ 1.36042]	-0.664463 (0.29772) [-2.23185]
C	65499.62 (19899.7) [ 3.29149]	-19335.68 (16135.9) [-1.19830]
R-squared	0.705387	0.989009
Adj. R-squared	0.587541	0.984612
Sum sq. resids	1.28E+09	8.42E+08
S.E. equation	11317.73	9177.126
F-statistic	5.985702	224.9537
Log likelihood	-158.2550	-155.1101
Akaike AIC	21.76733	21.34802
Schwarz SC	22.00335	21.58403
Mean dependent	50786.11	64615.00
S.D. dependent	17622.56	73980.83
Determinant resid covariance (dof adj.)	9.82E+15	
Determinant resid covariance	4.36E+15	
Log likelihood	-312.6581	
Akaike information criterion	43.02108	
Schwarz criterion	43.49311	
Number of coefficients	10	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

جدول (20) اختبار (LM) للإرتباط الذاتي.

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/16/80 Time: 09:29						
Sample: 2004 2020						
Included observations: 15						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.704974	4	0.4474	0.980619	(4, 14.0)	0.4493
2	3.030787	4	0.5527	0.783693	(4, 14.0)	0.5544
3	1.325876	4	0.8570	0.323456	(4, 14.0)	0.8576
4	7.901663	4	0.0952	2.427132	(4, 14.0)	0.0968
5	2.531728	4	0.6390	0.643517	(4, 14.0)	0.6404
6	0.830858	4	0.9343	0.199337	(4, 14.0)	0.9346
7	3.847736	4	0.4270	1.023467	(4, 14.0)	0.4290
8	5.451377	4	0.2440	1.533865	(4, 14.0)	0.2461
9	2.569253	4	0.6323	0.653895	(4, 14.0)	0.6337
10	1.850523	4	0.7632	0.459553	(4, 14.0)	0.7642

جدول (21) اختبار (Breusch-Godfrey pagan) لعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 01/16/80 Time: 09:30					
Sample: 2004 2020					
Included observations: 15					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
21.93925	24	0.5829			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8,6)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.679696	1.591528	0.2941	10.19545	0.2516
res2*res2	0.248264	0.247691	0.9633	3.723958	0.8811
res2*res1	0.504402	0.763324	0.6480	7.566033	0.4770

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

## 2- اختبار السببية (Granger-test)

أشار اختبار كرانجر بأن الدين الداخلي (IPD) يسبب الصادرات (EX) في الجزائر ، كون أن (P-value) للإحصاء (F) بلغت (0.02) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) ، بينما الصادرات لا تسبب الدين الداخلي ذلك كون أن قيمة (P-value) للإحصاء (F) أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي (0.35) ، وعليه لا توجد علاقة تأثير متبادلة ولا سببية متبادلة حسب اختبار كرانجر.

### جدول (22) اختبار السببية (Granger-test) للنموذج المقدر.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/16/80 Time: 09:21			
Sample: 2004 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IPD does not Granger Cause EX	15	5.60066	0.0233
EX does not Granger Cause IPD		1.14068	0.3579

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

## 3- اختبار انجل-كرانجر للتكامل المشترك (Angle-granger).

أشار اختبار الاستقرار لـ انجل-كرانجر بوجود تكامل مشترك للنموذج المقدر ، ذلك كون أن معلمة الخطأ العشوائي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) ، وعليه فإن النموذج المقدر ذات علاقة تكامل مشترك من الناحية الإحصائية .

### جدول (23) اختبار انجل-كرانجر للتكامل المشترك.

Null Hypothesis: ERROR has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.517019	0.0216
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation		

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

Dependent Variable: D(ERROR)				
Method: Least Squares				
Date: 01/16/80 Time: 09:24				
Sample (adjusted): 2005 2020				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERROR(-1)	-0.757001	0.215239	-3.517019	0.0034
C	1555.263	2600.414	0.598083	0.5593
R-squared	0.469082	Mean dependent var	1443.652	
Adjusted R-squared	0.431159	S.D. dependent var	13790.33	
S.E. of regression	10400.88	Akaike info criterion	21.45364	
Sum squared resid	1.51E+09	Schwarz criterion	21.55021	
Log likelihood	-169.6291	Hannan-Quinn criter.	21.45858	
F-statistic	12.36942	Durbin-Watson stat	2.074046	
Prob(F-statistic)	0.003418			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

#### 4- التحليل الحركي للنموذج المقدر (Dynamic-analysis)

يحتوي هذا الاختبار اختبارين أساسيين هما:

##### أ- اختبار تجزئة التباين (Decomposition variation)

يتضح من تحليل تجزئة التباين وعلى مدى عشرة سنوات متتالية أنّ حدوث اختلاف بمقدار انحراف معياري واحد في الدين الداخلي يؤدي إلى إحداث تباينات واختلافات في الصادرات بنسبة (18.98%) في السنة الثانية (31.57%) في السنة الثالثة (38.47%) في السنة الرابعة وهكذا حتى تصل إلى (61.05%) في السنة العاشرة ، كذلك إنّ حدوث تباين في الصادرات (EX) بمقدار انحراف معياري واحد سيؤدي إلى إحداث تباينات أو انحرافات في المتغير نفسه ، وعلى مدى عشرة سنوات متتالية أيضاً بنسبة (100%) في السنة الأولى ، (81.01%) في السنة الثانية (68.42%) في السنة الثالثة وهكذا حتى تصل نسب التأثير في المتغير نفسه إلى (38.94%) في السنة العاشرة.

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

جدول (24) التحليل الحركي للنموذج المقدر تجزئة التباين ( Decomposition Variation).

IPD	EX	S.E.	Variance Decomposition of EX: Period
0.000000	100.0000	11317.73	1
18.98012	81.01988	12757.45	2
31.57318	68.42682	13894.28	3
38.47812	61.52188	14753.20	4
42.83411	57.16589	15384.10	5
46.44555	53.55445	15936.73	6
49.97748	50.02252	16513.84	7
53.61733	46.38267	17169.10	8
57.34061	42.65939	17924.66	9
61.05426	38.94574	18788.03	10

IPD	EX	S.E.	Variance Decomposition of IPD: Period
91.00356	8.996438	9177.126	1
95.85880	4.141203	18069.90	2
98.13928	1.860724	26957.41	3
98.63742	1.362584	35324.52	4
98.63561	1.364391	43179.83	5
98.57128	1.428720	50744.99	6
98.53633	1.463666	58276.80	7
98.52899	1.471011	65983.65	8
98.53451	1.465489	74013.93	9
98.54320	1.456799	82472.17	10

Cholesky Ordering: EX IPD

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

ب- تحليل نبضات الاستجابة الفورية (Response impulse)

يتضح من تحليل نبضات الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة أو نبضة بمقدار (1%) وعلى مدى عشرة سنوات زمنية متتالية في الدين الداخلي (IPD) يؤدي إلى إحداث نبضات سالبة في الصادرات الجزائرية بنسبة (5557.9%) في السنة الثانية ، (4582.8%) في السنة الثالثة ، وهكذا حتى تصل إلى (5593.20%) في السنة العاشرة ، وكذلك إحداث نبضة بنسبة (1%) في الصادرات (EX) سيؤدي إلى إحداث نبضات في المتغير نفسه وعلى مدى عشر سنوات متتالية بنسبة (11317.7%) في العشر الأولى ، (1941.8%) في السنة الثانية ، وهكذا حتى تصل إلى (642.5%) في السنة العاشرة.

جدول (25) اختبار نبضات الاستجابة للنموذج المقدر (Response impulse).

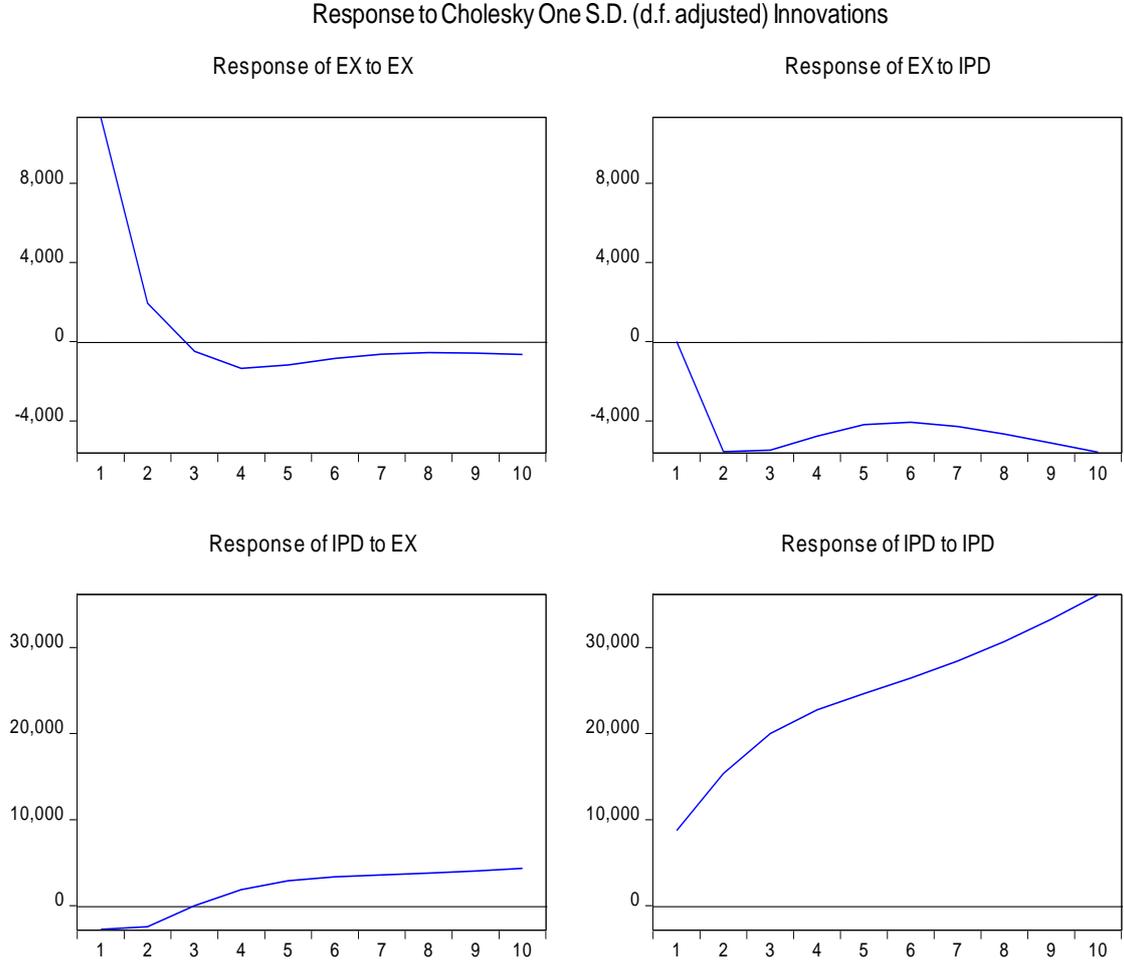
Response of EX:		
Period	EX	IPD
1	11317.73	0.000000
2	1941.896	-5557.933
3	-486.6455	-5482.861
4	-1344.576	-4774.716
5	-1178.194	-4198.258
6	-849.9949	-4072.647
7	-630.5919	-4281.351
8	-557.7387	-4664.772
9	-579.4896	-5116.577
10	-642.5329	-5593.208
Response of IPD:		
Period	EX	IPD
1	-2752.593	8754.592
2	-2438.267	15373.90
3	-0.935315	20004.51
4	1865.663	22751.68
5	2904.552	24662.53
6	3369.164	26442.48
7	3594.234	28429.08
8	3786.383	30713.52
9	4029.249	33286.39
10	4336.602	36121.91

Cholesky Ordering: EX IPD

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

شكل بياني (22) التمثيل البياني لنبضات الاستجابة



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

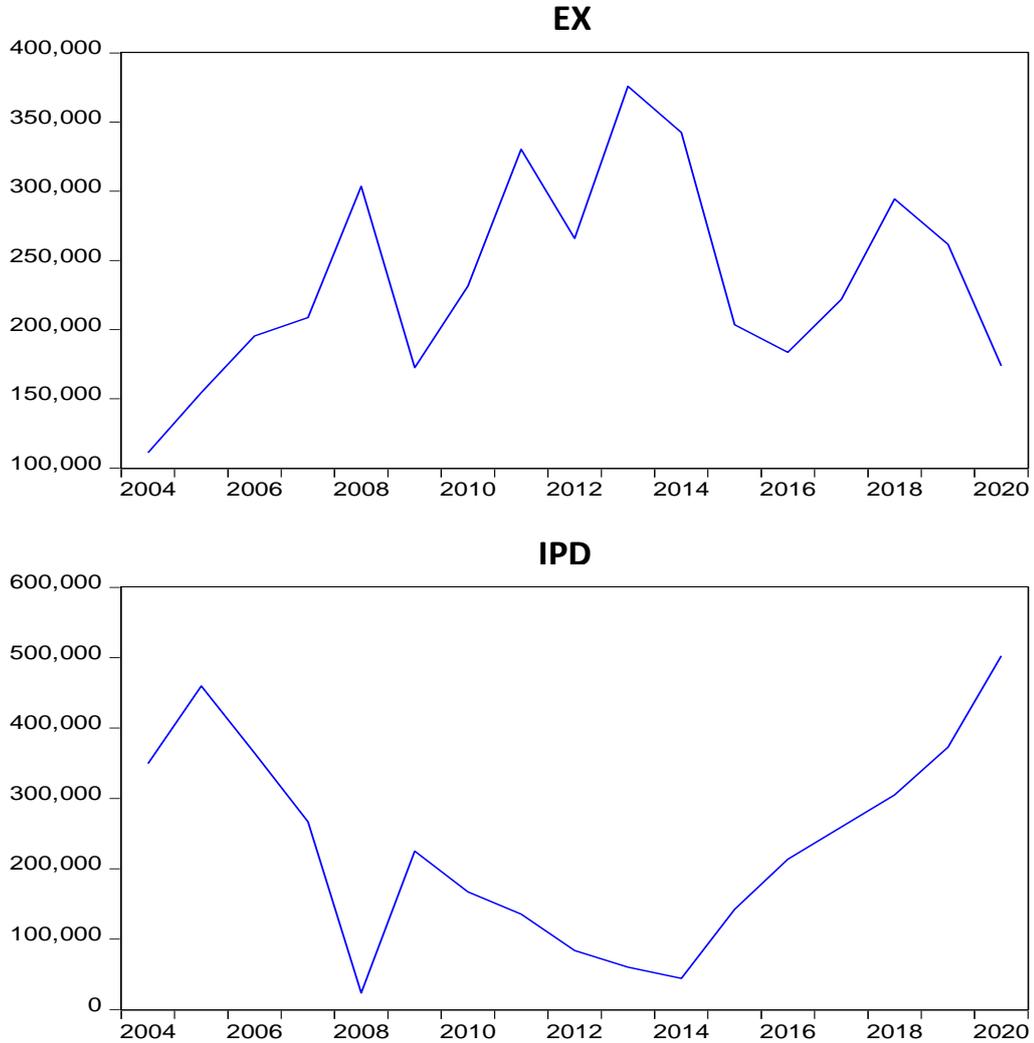
ثانياً: تقدير العلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) في المملكة العربية السعودية  
للمدة (2004-2020).

تمّ تقدير العلاقة بين الدين الداخلي (IPD) و الصادرات (EX) في المملكة العربية السعودية  
للمدة (2004-2020) ، وقبل اجراء التقدير أعلاه لابد من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية ،  
واجراء اختبار جذر الوحدة وفترة الإبطاء المثلى للنموذج وعلى النحو الآتي:-

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

يتضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة تتأرجح قيمتها بين الارتفاع  
والانخفاض خلال مدة البحث المذكور.

شكل بياني (23) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

2- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة Unit root ، أو اختبار ديكي - فولر ADF)

أشار اختبار جذر الوحدة (Unit root) بأنّ الصادرات (EX) قد استقرت عند الفرق الأول بينما الدين الداخلي (IPD) قد استقر أيضاً عند أخذ الفرق الأول ، وعليه فإنّ المنهجية المعتمدة في التحليل القياسي هي (ARDL) ، وأنّ السلاسل الزمنية تعد مستقرة لذا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل بالفرضية البديلة ( $H_1$ ).

$H_0$ : Series have a unit root.

$H_1$ : Series have not a unit root

جدول (26) إختبار ديكي- فولر الموسّع (ADF) للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج القياسي (Unit-root).

Level									
	a			b			c		
	القيمة المحتسبة	القيمة الحرّة	P-value						
PD	0.78	-3.08	0.98	0.06	-3.79	0.99	1.07	-1.96	0.91
EX	-2.89	-3.06	0.06	-2.47	-3.73	0.33	-0.48	-1.96	0.48
MX	-2.17	-3.06	0.22	-0.85	-3.73	0.93	0.42	-1.96	0.79
IPD	-1.03	-3.06	0.71	-0.34	-3.82	0.97	-0.22	-1.96	0.59

First difference									
	a			b			c		
	القيمة المحتسبة	القيمة الحرّة	P- value						
PD	-4.67	-3.08	0.02	-	-	-	-	-	-
EX	-3.59	-3.09	0.02	-	-	-	-	-	-
MX	-2.70	-3.08	0.09	3.27	-3.75	0.10	-2.76	-1.96	0.009
IPD	-3.79	-3.08	0.01	-	-	-	-	-	-

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

a : تعني تقاطع

b : تعني تقاطع واتجاه

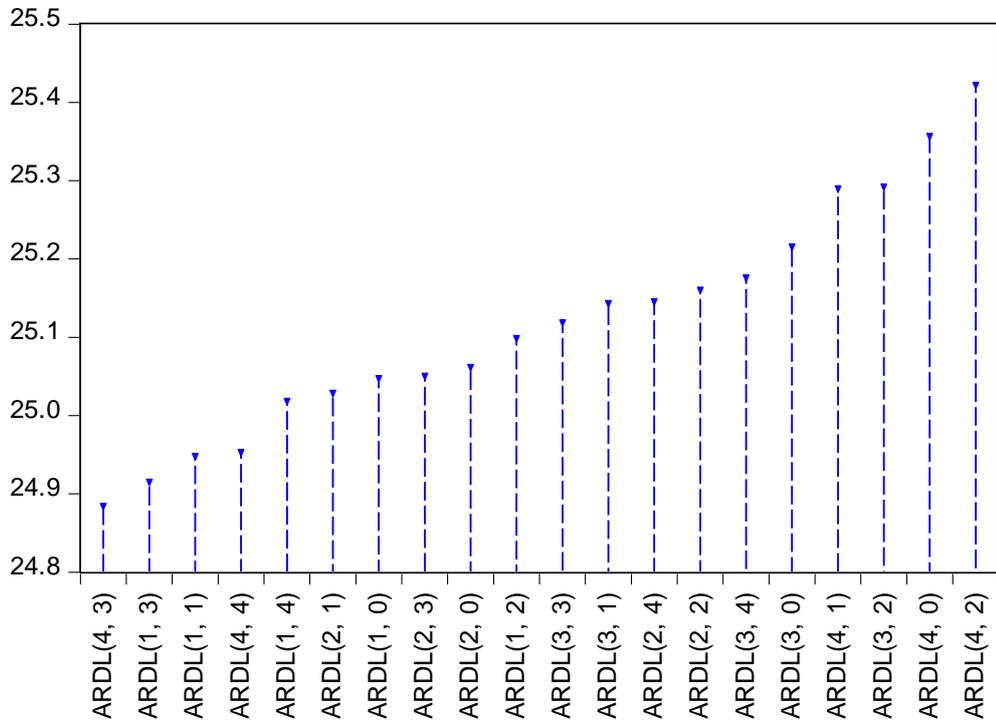
c : تعني دون تقاطع

3- فترة الإبطاء المثلى:

إنّ فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر هي (4,3) ، كما حدّدها البرنامج وكما في الشكل البياني الآتي:-

شكل بياني (24) فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر

Akaike Information Criteria



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

4- تقدير (ARDL):

يتضح من تقدير (ARDL) أنّ الدين الداخلي (IPD) ذو علاقة عكسية مع الصادرات السعودية ، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (-0.43) ، أي أنّ زيادة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل أن تنخفض الصادرات بمقدار (43%) (مع ثبات العوامل الأخرى) ، بينما كان الدين الداخلي في السنة السابقة ذو معلمة موجبة (0.33) والصادرات في السنة الماضية أيضاً ذو معلمة موجبة (0.26) ، وأنّ المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة (77%) في الصادرات الحالية والباقي (33%) يعود لجملة عوامل أخرى لم تدخل النموذج ، ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (LM) ذلك كون جميع قيم (P-value) في جدول (LM) أكبر من

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

مستوى المعنوية (5%) ، و لا من مشكلة عدم التجانس حسب اختبار (Breusch-Godfrey pagan) ذلك كون أن قيمة (P-value) لمربع كاي أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي (0.45) وعليه نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) ونرفض الفرض البديل ( $H_1$ ) .

$$H_0: \sigma_{u1}^2 = \sigma_{u2}^2 = \sigma_{u3}^2 = \dots = \sigma_{un}^2$$

$$H_1: \sigma_{u1}^2 \neq \sigma_{u2}^2 \neq \sigma_{u3}^2 \neq \dots \neq \sigma_{un}^2$$

جدول (27) تقدير (ARDL) للنموذج المقدر

Dependent Variable: EX				
Method: ARDL				
Date: 01/16/80 Time: 12:02				
Sample (adjusted): 2008 2020				
Included observations: 13 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IPD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.262534	0.337394	0.778121	0.4800
EX(-2)	-0.272240	0.378131	-0.719962	0.5114
EX(-3)	-0.443259	0.414645	-1.069007	0.3453
EX(-4)	-0.439981	0.319378	-1.377619	0.2404
IPD	-0.431562	0.169551	-2.545323	0.0636
IPD(-1)	0.335516	0.268623	1.249022	0.2798
IPD(-2)	-0.022459	0.322727	-0.069591	0.9479
IPD(-3)	-0.542696	0.271684	-1.997527	0.1164
C	603490.5	261940.5	2.303922	0.0826
R-squared	0.776245	Mean dependent var	258523.8	
Adjusted R-squared	0.328734	S.D. dependent var	67468.99	
S.E. of regression	55277.91	Akaike info criterion	24.88409	
Sum squared resid	1.22E+10	Schwarz criterion	25.27521	
Log likelihood	-152.7466	Hannan-Quinn criter.	24.80370	
F-statistic	1.734583	Durbin-Watson stat	1.740948	
Prob(F-statistic)	0.311968			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2020-2004)

جدول (28) اختبار (LM) للإرتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	3.100740	Prob. F(3,1)	0.3902	
Obs*R-squared	11.73814	Prob. Chi-Square(3)	0.0083	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 01/16/80 Time: 12:09				
Sample: 2008 2020				
Included observations: 13				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.270322	0.288549	-0.936832	0.5208
EX(-2)	0.641360	0.345992	1.853686	0.3149
EX(-3)	0.253968	0.484357	0.524339	0.6926
EX(-4)	0.182271	0.208827	0.872832	0.5432
IPD	0.118060	0.118416	0.996993	0.5010
IPD(-1)	-0.086568	0.190409	-0.454643	0.7283
IPD(-2)	0.334571	0.248956	1.343896	0.4073
IPD(-3)	0.110512	0.244716	0.451593	0.7300
C	-287973.4	218784.3	-1.316244	0.4136
RESID(-1)	0.167541	0.740095	0.226378	0.8583
RESID(-2)	-1.304755	0.542923	-2.403205	0.2510
RESID(-3)	-0.639324	1.080771	-0.591544	0.6599
R-squared	0.902934	Mean dependent var	4.57E-11	
Adjusted R-squared	-0.164798	S.D. dependent var	31914.72	
S.E. of regression	34444.21	Akaike info criterion	23.01327	
Sum squared resid	1.19E+09	Schwarz criterion	23.53477	
Log likelihood	-137.5863	Hannan-Quinn criter.	22.90608	
F-statistic	0.845656	Durbin-Watson stat	3.336764	
Prob(F-statistic)	0.699902			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

جدول (29) اختبار عدم التجانس للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.703406	Prob. F(8,4)	0.6893	
Obs*R-squared	7.598663	Prob. Chi-Square(8)	0.4736	
Scaled explained SS	0.523973	Prob. Chi-Square(8)	0.9998	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/16/80 Time: 12:10				
Sample: 2008 2020				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.46E+09	6.25E+09	1.354088	0.2472
EX(-1)	-3359.510	8048.427	-0.417412	0.6978
EX(-2)	4282.565	9020.197	0.474775	0.6597
EX(-3)	-15979.36	9891.220	-1.615509	0.1815
EX(-4)	-3801.019	7618.652	-0.498910	0.6440
IPD	-3301.494	4044.578	-0.816276	0.4602
IPD(-1)	-3085.566	6407.914	-0.481524	0.6553
IPD(-2)	3782.865	7698.553	0.491373	0.6489
IPD(-3)	-12739.86	6480.932	-1.965744	0.1208
R-squared	0.584513	Mean dependent var	9.40E+08	
Adjusted R-squared	-0.246462	S.D. dependent var	1.18E+09	
S.E. of regression	1.32E+09	Akaike info criterion	45.04356	
Sum squared resid	6.96E+18	Schwarz criterion	45.43468	
Log likelihood	-283.7832	Hannan-Quinn criter.	44.96317	
F-statistic	0.703406	Durbin-Watson stat	2.237985	
Prob(F-statistic)	0.689276			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

5- اختبار الحدود (Bound-test):

أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Co-integration) بوجود منطقة عدم الحسم ذلك كون أن قيمة (F) والبالغة (2.17) تقع بين الحد الأدنى (3.62) I(0) والحد الأعلى (4.16) I(1) عند مستوى معنوية (5%) ، وعلى صعيد التحليل طويل الأجل فإن الدين الداخلي ذو علاقة عكسية وسالبة مع الصادرات بلغت قيمة المعلمة (-0.34) ، ولكنه معنوي من الناحية الإحصائية كون قيمة (P-value) أقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.03) .

جدول (30) اختبار الحدود (Bound-test) للنموذج المقدر

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(EX)				
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/16/80 Time: 12:05				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 13				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	603490.5	261940.5	2.303922	0.0826
EX(-1)*	-1.892946	0.812904	-2.328623	0.0804
IPD(-1)	-0.661201	0.378743	-1.745776	0.1558
D(EX(-1))	1.155480	0.751499	1.537567	0.1990
D(EX(-2))	0.883240	0.587243	1.504044	0.2070
D(EX(-3))	0.439981	0.319378	1.377619	0.2404
D(IPD)	-0.431562	0.169551	-2.545323	0.0636
D(IPD(-1))	0.565155	0.384869	1.468434	0.2159
D(IPD(-2))	0.542696	0.271684	1.997527	0.1164
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPD	-0.349297	0.108209	-3.227997	0.0320
C	318810.1	20849.57	15.29097	0.0001
EC = EX - (-0.3493*IPD + 318810.1408 )				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	2.173564 1	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Asymptotic: n=1000				

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

Actual Sample Size	13	Finite	
		Sample: n=35	
		10%	3.223 3.757
		5%	3.957 4.53
		1%	5.763 6.48
		Finite	
		Sample: n=30	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

### 6- نموذج تصحيح الخطأ والاستجابة قصيرة الأجل:-

أشار اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بوجود علاقة توازنية طويلة المدى للنموذج المقدر ، ذلك كون قيمة معلمة التكيف أو التقدير (Speed adjustment coefficient) سالبة بلغت (-1.89) ومعنوية إحصائياً ، كون قيمة (P-value) لها أقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.03) ، وعلى صعيد التحليل قصير الأجل فإن الدين الداخلي ذو علاقة عكسية مع الصادرات الحالية ومعنوي إحصائياً ، بينما كانت الصادرات المتخلفة زمنياً غير معنوية في الأجل القصير ، والدين الداخلي المتخلف زمنياً لسنتين معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) ، وسيتم التصحيح خلال مدة أمدها أقل من سنة (سنة أشهر).

### جدول (31) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والاستجابة قصيرة المدى

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(EX)				
Selected Model: ARDL(4, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/16/80 Time: 12:06				
Sample: 2004 2020				
Included observations: 13				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	1.155480	0.533123	2.167380	0.0961
D(EX(-2))	0.883240	0.415120	2.127673	0.1005
D(EX(-3))	0.439981	0.233589	1.883571	0.1327
D(IPD)	-0.431562	0.128263	-3.364651	0.0282
D(IPD(-1))	0.565155	0.250143	2.259330	0.0867
D(IPD(-2))	0.542696	0.194809	2.785794	0.0495
CointEq(-1)*	-1.892946	0.605265	-3.127465	0.0353
R-squared	0.866907	Mean dependent var	-2683.060	
Adjusted R-squared	0.733815	S.D. dependent var	87481.08	
S.E. of regression	45134.22	Akaike info criterion	24.57640	
Sum squared resid	1.22E+10	Schwarz criterion	24.88061	
Log likelihood	-152.7466	Hannan-Quinn criter.	24.51387	
Durbin-Watson stat	1.740948			

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.173564	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

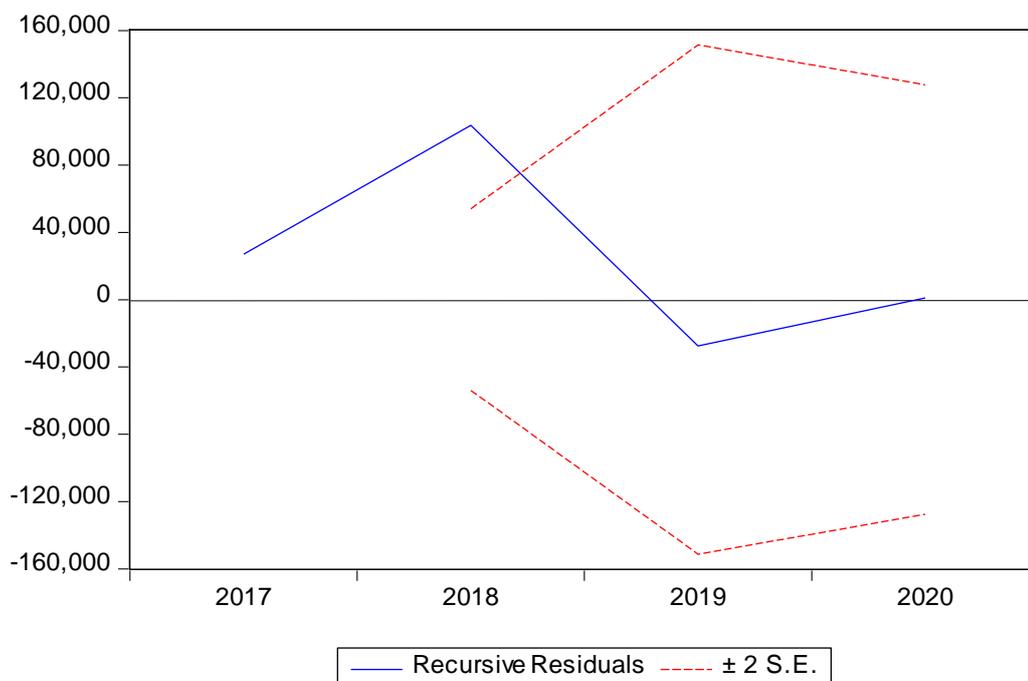
### 7- اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج المقدر (اختبار-Cusum):-

أشار اختبار (Cusum) بأنّ المعلمات الهيكلية مستقرّة باستثناء بعض التغيّرات الهيكلية ، إذ يعكس هذا الاختبار معاملات الأجلين القصير والطويل ويشمل هذا الاختبار على :-

أ- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة (Cusum) .

ب- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة (Cusum Q) .

### شكل بياني (25) اختبار الاستقرارية (Cusum-test)



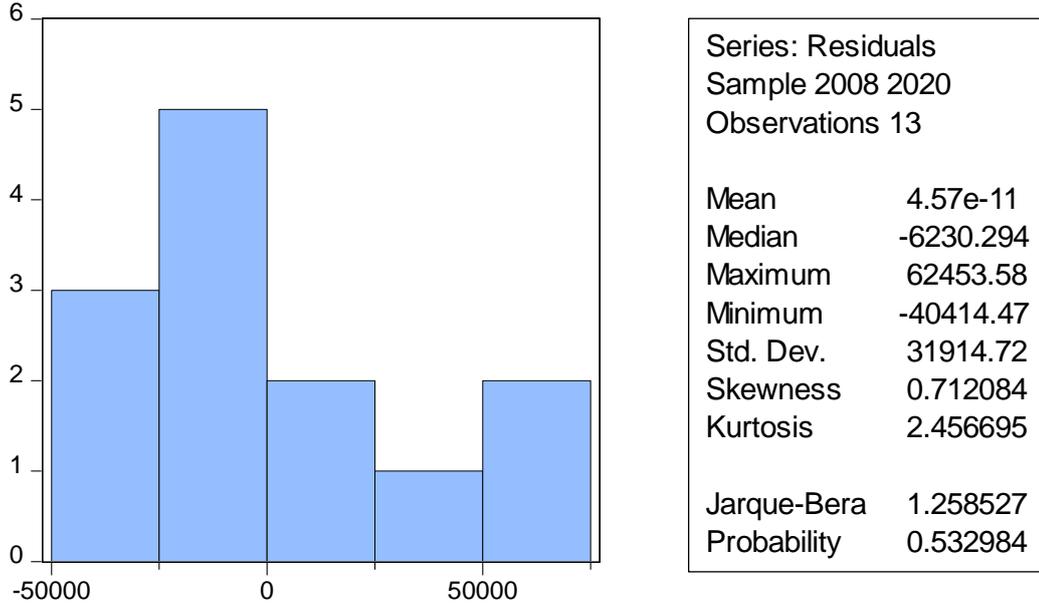
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

8- اختبار التوزيع الطبيعي:-

أشار اختبار التوزيع الطبيعي بأنّ الأخطاء العشوائية للنموذج المقدّر موزّعة توزيعاً طبيعياً حسب اختبار (Jarqu-Bera) ، ذلك كون قيمة (P-value) لها والبالغة (0.53) أكبر من مستوى المعنوية (5%) .

جدول (32) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

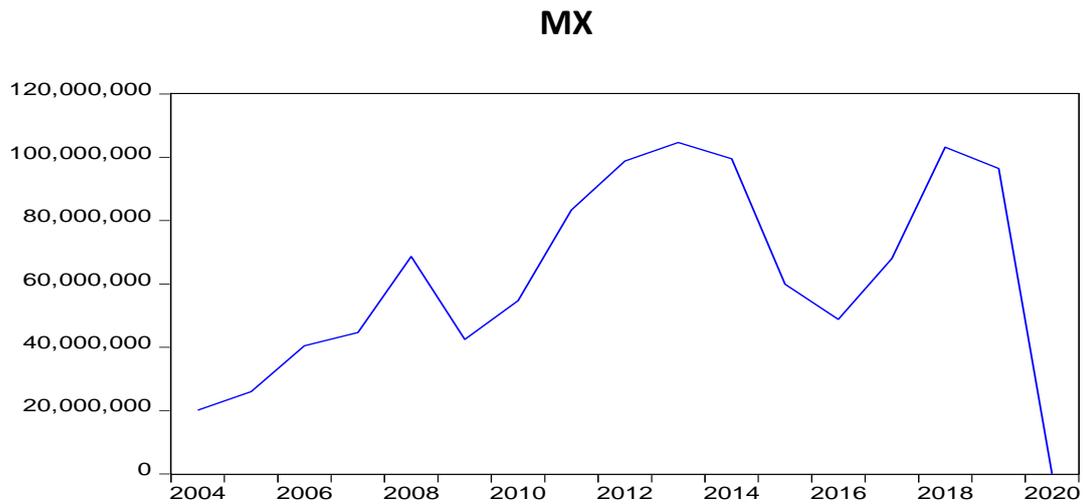
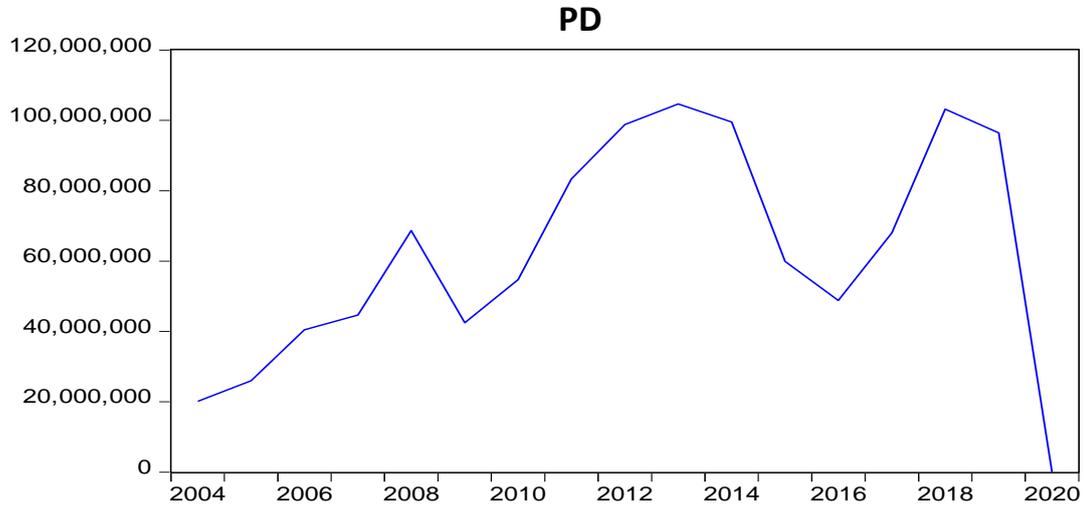
ثالثاً: تقدير العلاقة بين الاستيرادات (MX) والدين الاجمالي (PD) في العراق للمدة (2004-2020).

تمّ تقدير العلاقة بين الدين الاجمالي (PD) والاستيرادات (MX) في العراق خلال مدة البحث المذكورة ، وقبل تقدير العلاقة أعلاه لابد لها من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية ، ومعرفة فترة الإبطاء المثلى للنموذج ، وكذلك اجراء اختبار الاستقرارية (Unit root) للنموذج المقدر وعلى النحو الآتي:-

أ- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية :-

اتّضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية بأنّها غير مستقرة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث وكما موضح في الأشكال البيانية الآتية:-

شكل بياني(26) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

إعتماداً على المعايير (HP) (Sc) (AIC) و (FPE) فإن فترة الإبطاء المثلى هي (Lag=4) أربع فجوات زمنية وكما هو موضح في الجدول الآتي:-

جدول (33) فترة الإبطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: MX PD						
Exogenous variables: C						
Date: 10/24/22 Time: 17:59						
Sample: 2004 2020						
Included observations: 13						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-292.4220	NA	1.61e+17	45.29570	45.38262	45.27783
1	-272.5632	30.55204*	1.43e+16	42.85588	43.11663	42.80229
2	-268.0197	5.592030	1.40e+16	42.77226	43.20684	42.68294
3	-259.9100	7.485872	8.84e+15	42.14000	42.74841	42.01495
4	-247.9955	7.332003	3.85e+15*	40.92238*	41.70462*	40.76160*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

ج - إختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit-root) ديكي - فولر الموسع (ADF)

أشار إختبار الاستقرارية ديكي - فولر الموسع بأن الدين العام (الاجمالي) (PD) قد استقر عن أخذ الفرق الأول بينما الاستيرادات (MX) قد استقرت عند أخذ الفرق الثاني ، وعليه فإن المنهجية القياسية المعتمدة في التحليل هي (VAR) متجه الانحدار الذاتي ، وهذه السلاسل مستقرة لذا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

$H_0$ : Series have a Unit root

$H_1$ : Series have not a Unit root

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

جدول (34) اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)

Level									
	a			b			c		
	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	P-value						
PD	-1.19	-3.06	0.64	-2.03	-3.79	0.53	-0.38	-1.96	0.52
EX	-2.60	-3.08	0.11	0.07	-3.82	0.99	-0.88	-1.96	0.31
MX	-1.87	-3.06	0.33	1.93	-3.82	1.000	-0.63	-1.96	0.42
IPD	7.95	-3.11	1.000	2.05	-3.82	1.000	9.39	-1.97	1.000

First difference									
	a			b			c		
	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	P-value						
PD	-2.20	-3.11	0.21	-4.49	-3.97	0.01	-	-	-
EX	-2.62	-3.09	0.11	-3.15	-3.87	0.13	-2.91	-1.96	0.006
MX	0.02	-3.14	0.94	-0.87	-3.87	0.92	-0.62	-1.97	0.42
IPD	0.12	-3.14	0.95	-10.34	-3.82	0.000	-	-	-
Second difference									
	a			b			c		
	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	P-value						
MX	-4.33	-3.14	0.007	-	-	-	-	-	-

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

A

: تعني تقاطع

B : تعني تقاطع واتجاه

C : تعني بدون قاطع

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

د- تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR)

أشار تقدير (VAR) بوجود علاقة عكسية بين الدين الإجمالي المتخلف زمنياً في السنة الماضية وبين الاستيرادات الحالية (MX) في العراق ، بينما كانت معلمتا الدين العام الاجمالي في السنة الثانية والرابعة المتخلفة زمنياً موجبة الإشارة وطردية في علاقتها مع الاستيرادات الحالية ، وأن المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنياً (للاستيرادات والدين العام الاجمالي ) تؤثر بنسبة (78%) في الاستيرادات الحالية (MX) والباقي (12%) يعود لعوامل أخرى لم تدخل النموذج ، ولم يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (LM) ذلك كون جميع قيم P-value في جدول (LM) أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، لذا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) .

$H_0$ : Series have a Unit root

$H_1$ : Series have not a Unit root

جدول (35) تقدير (VAR) للنموذج المقدر

Vector Autoregression Estimates		
Date: 10/24/22 Time: 18:00		
Sample (adjusted): 2008 2020		
Included observations: 13 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	MX	PD
MX(-1)	0.955164 (0.74665) [ 1.27926]	-3.21E-07 (3.1E-07) [-1.02578]
MX(-2)	-0.351247 (1.34202) [-0.26173]	3.42E-07 (5.6E-07) [ 0.60838]
MX(-3)	-1.501901 (1.53811) [-0.97646]	7.01E-07 (6.5E-07) [ 1.08708]
MX(-4)	2.225830 (1.26718) [ 1.75653]	-1.92E-07 (5.3E-07) [-0.36116]
PD(-1)	-846956.6 (1374875) [-0.61602]	0.247691 (0.57662) [ 0.42956]
PD(-2)	36491.89 (1313448) [ 0.02778]	0.027407 (0.55086) [ 0.04975]
PD(-3)	-686095.6 (1166734)	1.130283 (0.48933)

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

	[-0.58805]	[ 2.30988]
PD(-4)	355790.8 (590588.) [ 0.60243]	-0.376894 (0.24769) [-1.52163]
C	45011491 (2.4E+07) [ 1.83769]	-14.34298 (10.2725) [-1.39624]
R-squared	0.782471	0.979373
Adj. R-squared	0.347414	0.938118
Sum sq. resids	7.22E+14	126.9908
S.E. equation	13434754	5.634511
F-statistic	1.798549	23.73967
Log likelihood	-224.1586	-33.26078
Akaike AIC	35.87055	6.501658
Schwarz SC	36.26167	6.892777
Mean dependent	46689079	50.98677
S.D. dependent	16630716	22.65030

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

جدول (36) اختبار (LM) للنموذج المقدر

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 10/24/22 Time: 18:03						
Sample: 2004 2020						
Included observations: 13						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	14.82787	4	0.0051	69.56875	(4, 2.0)	0.0142
2	2.541509	4	0.6372	0.666517	(4, 2.0)	0.6735
3	4.329828	4	0.3632	1.617273	(4, 2.0)	0.4165
4	4.739831	4	0.3150	1.927341	(4, 2.0)	0.3695
5	3.156451	4	0.5320	0.931901	(4, 2.0)	0.5764
6	5.172808	4	0.2700	2.304211	(4, 2.0)	0.3248
7	6.611977	4	0.1579	4.030558	(4, 2.0)	0.2085
8	5.806173	4	0.2141	2.963376	(4, 2.0)	0.2679
9	5.812621	4	0.2136	2.970828	(4, 2.0)	0.2674
10	7.188997	4	0.1262	4.991411	(4, 2.0)	0.1738

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

هـ - اختبار التكامل المشترك انجل - كرانجر (Angle - granger)

أشار اختبار انجل - كرانجر بعدم وجود تكامل مشترك (Co-integration) للنموذج المقدر ، ذلك كون أن قيمة (P-value) للبواقي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، كذلك أن القيمة الاحصائية والبالغة (-1.69) هي أصغر من القيمة الجدولية من جداول كرانجر ، أو أن قيمة (P-value) لها أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، لذا لم يعد النموذج متكامل من الناحية الاحصائية .

جدول (37) اختبار (Angle-granger) للتكامل المشترك

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.690048	0.4171
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16		

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

و- اختبار السببية (Causality) (granger-test)

أشار اختبار السببية بأن الدين الاجمالي (PD) لا يسبب الاستيرادات (MX) في العراق كون قيمة (P-value) أكبر من مستوى المعنوية (5%) (0.22) ، وكذلك الاستيرادات (MX) لا تسبب الدين الاجمالي (PD) للسبب نفسه ، لكن الاستيرادات تسبب الدين الاجمالي عند مستوى معنوية (10%) ، لذا لا توجد علاقة متبادلة بين (PD و MX) عند مستوى معنوية (5%) .

جدول (38) اختبار السببية (granger-test)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/24/22 Time: 18:13			
Sample: 2004 2020			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PD does not Granger Cause MX	13	2.25290	0.2254
MX does not Granger Cause PD		4.35142	0.0917

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

ز- اختبار التحليل الحركي للنموذج :-

يشتمل هذا الاختبار على اختبارين هما :

أ- اختبار تجزئة التباين (Decomposition)

حيث أشار هذا الاختبار أنّ حدوث تباينات في الاستيرادات (MX) بمقدار انحراف معياري واحد وعلى مدى عشرة فترات زمنية مستقبلية ، تؤدّي إلى إحداث تباينات في الاستيرادات (MX) نفسها بنسبة (98.8%) في السنة الثانية ، (98.3%) في السنة الثالثة ، (95.93%) في السنة الرابعة وهكذا ، حتى تصل نسب التأثير إلى (98.52%) في السنة العاشرة ، في حين أنّ حدوث انحرافات بنسبة (1%) في الدين العام الاجمالي (PD) يؤدّي إلى تباينات في الاستيرادات (MX) بنسبة (1.12%) في السنة الثانية ، (1.69%) في السنة الثالثة ، (4.06%) في السنة الرابعة وهكذا حتى تصل إلى (1.47%) في السنة العاشرة.

جدول (39) اختبار تجزئة التباين للنموذج المقدر

Variance Decomposition of MX:			
Period	S.E.	MX	PD
1	13434754	100.0000	0.000000
2	21796501	98.87536	1.124635
3	27191929	98.30543	1.694570
4	28123625	95.93405	4.065952
5	29296426	95.70477	4.295232
6	29501696	95.50043	4.499574
7	43088387	97.85624	2.143757
8	49391376	97.10322	2.896780
9	49676629	96.34282	3.657177
10	85388827	98.52060	1.479401

Variance Decomposition of PD:			
Period	S.E.	MX	PD
1	5.634511	76.53879	23.46121
2	7.928232	87.42323	12.57677
3	8.333022	87.21898	12.78102
4	9.768920	78.46688	21.53312
5	16.36977	92.23549	7.764507
6	19.97204	94.27097	5.729030
7	19.97800	94.25554	5.744461
8	20.26737	92.55704	7.442958
9	22.59334	93.71019	6.289805
10	36.97802	97.64603	2.353974

Cholesky Ordering: MX PD			
--------------------------	--	--	--

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

الفصل الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية في بلدان العينة المختارة  
للمدة (2004-2020)

ب - اختبار نبضات الاستجابة الفورية (Response of impulse)

أشار اختبار نبضات الاستجابة الفورية أنّ حدوث نبضة بنسبة (1%) في الدين العام الاجمالي (PD) يؤدي إلى إحداث نبضات سلبية بنسبة (-2311493%) في الاستيرادات (MX) في السنة الثانية ، (-2680796%) في السنة الثالثة ، وهكذا حتى تصل إلى (-4197166%) في السنة العاشرة.

جدول (40) اختبار نبضات الاستجابة الفورية (Response of impulse)

Response of MX: Period	MX	PD
1	13434754	0.000000
2	17007406	-2311493.
3	16035176	-2680796.
4	-5648695.	-4430519.
5	-7914313.	-2169325.
6	-3126114.	-1515554.
7	31394583	-799460.1
8	23495382	-5555719.
9	-2945508.	-4425316.
10	-69324369	-4197166.

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews10 .

المبحث الثالث: مقارنة النتائج المتحصّل عليها:-

يناقش هذا المبحث اجراء مقارنة أو مفاضلة بين النماذج القياسيّة التي تمّ تقديرها ، بل واجراء تقييم احصائي وقياسي لهذه النماذج المقدّرة من أجل التحري عن تأثير الدين العام (PD) (الداخلي والخارجي) في التجارة الخارجية لتزويد متخذي القرار الاقتصادي بصورة واضحة يمكن أن يستفاد منها في التخطيط الاقتصادي ورسم السياسة الاقتصادية والعمل على اجراء تقييم (Evaluation) مناسب لها ، وعليه يعد انتشار المنهجيات المقارنة في العلوم الاجتماعية أمراً ضرورياً ، وذلك يعود لأسباب عدّة منها إنّ الظواهر الاجتماعية ليست ثابتة كما هو الحال مع الظواهر الطبيعية فهي توفّر لنا أساساً لفهم الظواهر وإلى حد ما لم يكن ممكناً من ذي قبل (1) ، إذ يختلف نمط المناهج المقارنة من مدرسة إلى أخرى ليصبح المفهوم الذي توصلت إليه المدرسة الأمريكية أكثر شيوعاً واتساعاً وشمولية من المفهوم الذي وصلت إليه المدرسة الفرنسية والتي حددهت في تأريخ العلاقات الدولية (2) ، ومن ثمّ قد تسهم الدراسات المقارنة في المناهج إلى تطوير وتقويم وكذلك إعادة تخطيط الأبحاث بطريقة تجعلها أكثر مواكبة للأحداث من تغيّرات اقليمية ودولية وما ستحدث فيه من قضايا علمية واجتماعية وسياسية (3) ، وتعد الدراسات القياسية المقارنة من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الباحثون والمحللون في العديد من المجالات الأكاديمية والعلمية والتجارية ، إذ تهدف هذه الدراسات إلى مقارنة النتائج المستخلصة من مجموعة من الدراسات السابقة بشأن نفس الموضوع ، وذلك بهدف تحليل وتفسير البيانات والمعلومات بشكل أفضل ، وتعتمد على المنهجية العلمية والإحصائية لتحليل البيانات ، حيث تعتبر أداة قيّمة للتوصل إلى نتائج موثوقة ودقيقة تمكّن الباحثين في مختلف المجالات الاستفادة منها لتحليل النتائج والمعلومات بطريقة موضوعية وعلمية (4) ، وعند اجراء مقارنة في بلدان العينة المختارة يتّضح ما يلي:-

(1) نيفين حلمي عبد الحميد وحنان محمود محمد ، الدراسات المقارنة في المناهج: دراسة تحليلية مقارنة ، وإطار مقترح ، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية ، جامعة عين الشمس ، المجلد 43 ، العدد 4 ، مصر ، 2019 ، صص-1053-1055.

(2) ماريوس فرنسوا غويار ، الأدب المقارن ، ترجمة هنري زغيب ، ط2 ، دار منشورات عويدات ، بيروت ، 1988 ، ص15.

(3) Kelly Coate , et.al , The Role of Curriculum Theory in Contemporary Higher Education Research and Practice, *Theory and method in higher education research*, Emerald Publishing Limited, Vol.3 , U.K , 2017 ,139.

(4) J. Johannes, el.at , *Comparative Economic in Atransforming World Economy* , 3<sup>th</sup> Edition , The MIT Press , London , 2018 , P.P.5-7.

أولاً: الجزائر (Algeria):

1- يؤثر الدين الداخلي (IPD) سلباً في الصادرات الجزائرية ، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية حسب تقدير (VAR) (-0.63).

2- إنّ المتغيرات المتخلفة زمنياً للدين الداخلي والصادرات تؤثر بنسبة (70%) في الصادرات الجزائرية حسب معامل التحديد ( $R^2$ ).

3- لا توجد علاقة سببية متبادلة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) ، أي لا يحدّد أحدهما الآخر حسب اختبار السببية (Granger).

4- هناك علاقة تكامل مشترك للعلاقة بين الصادرات (EX) والدين الداخلي (IPD) حسب اختبار (granger-angle).

5- أشار اختبار تجزئة التباين وعلى مدى عشرة سنوات مستقبلية إنّ حدوث انحراف أو تباين في الدين الداخلي (IPD) بنسبة (1%) يؤدي إلى إحداث تباينات في الصادرات (EX) بنسب مختلفة مثل (18.98%) في السنة الثانية ، (31.57%) في السنة الثالثة ، وهكذا حتى تصل إلى (61.05%) في السنة العاشرة ، في حين أشار اختبار نبضات الاستجابة الفورية إلى إحداث نبضات سلبية في الصادرات الجزائرية على مدى عشرة فترات زمنية مستقبلية.

ثانياً: المملكة العربية السعودية (K.S.A):

1- يرتبط الدين الداخلي (IPD) بعلاقة عكسية مع الصادرات السعودية ، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (-0.43) ، وإنّ المتغيرات المتخلفة زمنياً للدين الداخلي (IPD) والصادرات تؤثر بنسبة (77%) في الصادرات الحالية السعودية ، مع وجود علاقة توازنية طويلة الأمد حسب اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

2- في التحليل قصير الأجل يرتبط الدين الداخلي (IPD) بعلاقة عكسية مع الصادرات (EX)، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (-0.43) ، وكذلك في التحليل طويل الأجل ، إذ بلغت قيمة المعلمة الحدية (-0.34).

3- أشار اختبار (Cusum) بأنّ المعلمات الهيكلية للنموذج مستقرّة باستثناء بعض التغيّرات الهيكلية.

4- فيما يتعلق بمنهجية التكامل المشترك لمتغيّرات النموذج فإنّ اختبار الحدود للتكامل المشترك يشير بوجود منطقة عدم حسم أي (نتيجة غير معروفة) ، ذلك كون قيمة (F-test) (2.17) تقع بين الحد الأعلى (4.16) والأدنى (3.62) عند مستوى معنوية (5%).

ثالثاً: العراق (Iraq):

- 1- أشار تقدير (VAR) إلى وجود علاقة عكسية بين الدين الكلي (PD) المتخلف زمنياً والاستيرادات (MX)، إذ كانت قيمة المعلمة الحدية في السنة الماضية سالبة في حين كانت نقيض ذلك في فترات التخلف الزمني الأخرى (الثانية والرابعة).
- 2- لا توجد علاقة تكاملية للعلاقة المذكورة حسب إختبار (Angle-granger) الخاص بإختبار إستقرارية البواقي (Residuals).
- 3- لا توجد علاقة سببية متبادلة بين الاستيرادات (MX) والدين الاجمالي (PD) ، أي لا يحدّد إحداهما الآخر حسب إختبار السببية (Granger-test) .
- 4- أشار إختبار تجزئة التباين -التحليل الحركي للنموذج المقدر بأنّ إحداهما أو تباين بمقدار انحراف معياري واحد في الدين الاجمالي (PD) وعلى مدى عشرة سنوات مستقبلية متتالية تؤدّي إلى إحداهما تباينات في الاستيرادات (MX) بنسبة (1.12%) في السنة الثانية ، و (1.69%) في السنة الثالثة ، حتى تصل إلى (1.47%) في السنة العاشرة ، في حين أشار إختبار نبضات الاستجابة الفورية إلى إحداهما نبضات سلبية في معظم الفترات.

# الإستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات: Conclusions

#### أ- الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري:-

تمّ التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

**1-** تعد زيادة الدين العام والاستدامة المالية من المواضيع الهامة التي شغلت مخططي السياسة الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة ومنها البلدان النامية لما لها من تأثير واضح على الأوضاع الاقتصادية والمالية وتراكم رأس المال والإنتاجية والنمو الاقتصادي وآلية عمل الأسواق وبالتالي التأثير على الأسعار كأسعار الفائدة أو الضرائب واجراءات السياستين المالية والنقدية.

**2-** تهدف دول العالم عن طريق الدين العام تحقيق مآرب عدّة منها اعتباره كدخل (Income) أو إيراد (Revenue) أو لتغطية العجز الحاصل لديها أو معالجة كحالة الركود أو الكساد الاقتصادي والتضخم أو لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والخطط التنموية أو للتوسّع في الخدمات التعليمية و الصحية وغيرها ، أو لأسباب عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية .. الخ ، حيث أنّ هناك آثار مختلفة للدين العام على المتغيّرات الاقتصادية المختلفة كالإستثمار والبطالة والتضخم الاقتصادي وأسعار الفائدة والدخل والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتدفقات النقدية.

**3-** إنّ التجارة كمتنلّ لحركة السلع والخدمات بين الدول تهدف إلى الاستفادة من فائض الإنتاج والتأثير على كلفة إنتاج السلع في الداخل واستيراد السلع اللازمة والمستخدمة لأهداف وغايات عدّة وانتقال التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وتقليص الفجوة التكنولوجية للدول وخاصة النامية منها ، ودراسة أنظمة الصرف وموازن المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وذات أهمية في توفير السلع والخدمات ورأس المال وتحقيق الازدهار والتقدّم الصناعي وتوجيه الموارد البشرية صوب التنمية الاقتصادية فهي منفذ لتصريف فائض الإنتاج الوطني ومؤشّر للقدرة التنافسية و وسيلة لزيادة الدخل القومي والعملة الصعبة ونقل التكنولوجيا .

**4-** إنّ التجارة الخارجية بين الدول تقوم لأسباب عدّة تتعلّق باختلاف الموارد الطبيعية بين الدول وتتنوّع ظروف الإنتاج وانخفاض عامل الكلفة واختلاف الانواق والميول للمجتمعات وكذلك بسبب التعاون الاقتصادي الدولي والعلاقات الدبلوماسية الدولية ، وفي الفكر الاقتصادي هناك نظريات مختلفة للتجارة الخارجية كالنظرية الحديثة التجارية والمدرسة الكلاسيكية ونظرية ريكاردو وجون ستيوارت ميل وهكشر – أولين وغيرها ، وتدار التجارة الخارجية من قبل السياسة التجارية للبلد وهي بدورها تعبّر عن مجموعة الاجراءات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية فهي تهدف لتوازن ميزان المدفوعات أو حماية المنتج المحلي أو إعادة توزيع الدخل وحماية الفئات الاجتماعية المختلفة ، حيث تتأثّر هذه السياسة بمستوى التنمية الاقتصادية والاضاع الاقتصادية السائدة وغيرها عبر أدواتها المختلفة كالتعريف الجمركية والرسوم وإعانات التصدير ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد وغيرها.

**5-** في الجزائر كان معدّل النمو السنوي المركّب للصادرات خلال المدة الجزئية (2004-2008) موجباً بلغ (20.43%) في حين سالباً خلال المدد الجزئية (2008-2012) ، (2012-2016) ، (2016-2020) وموجباً خلال كامل المدّة (2004-2020) بلغ (7.36%) ، بينما كان على النقيض من أنّ معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام سالب خلال المدّة الجزئية الأولى (2004-2008) بلغ (-6.68%) وللمدة الاجمالية بلغ (-19.85%) ، وموجباً خلال

## الاستنتاجات والتوصيات

باقي المدد الجزئية الأخرى وهذا يشير إلى تضاداً بين اتجاه معدّلات النمو السنوية للصادرات الجزائرية والدين العام وكذلك الحال مع الدين الداخلي ، أما الاستيرادات الجزائرية فكان معدّل النمو السنوي المركّب خلال كامل المدّة سالباً بلغ (12.46-%) وكذلك معدّل النمو السنوي المركّب للميزان التجاري.

**6-** وفي المملكة العربية السعودية كان معدّل النمو السنوي المركّب خلال كامل المدّة الزمنية سالباً (6.47-%) وكذلك للصادرات (8.57-%) وللاستيرادات (18.69-%) بينما خلال المدّة الجزئية (2008-2012) و (2012-2016) كان معدّل النمو السنوي المركّب للدين العام موجباً في حين كان سالباً للصادرات والواردات ممّا يؤكّد بعدم وجود علاقة منتظمة بين الدين العام والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ، أمّا على صعيد معدّلات النمو السنوية المركّبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد كان معدّل النمو السنوي المركّب للنتائج المحلي الاجمالي (GDP) خلال كامل المدّة سالباً (20.70-%) ، في حين كان موجباً خلال بعض المدد الجزئية ، وكذلك سالباً لخزين رأس المال الثابت (21.34-%) ، ولمتوسّط نصيب الفرد (10.96-%) ، وللتضخّم الاقتصادي (31.84-%) ، في حين كان موجباً في بعض المدد الجزئية للبحث .

**7-** وفي العراق كان معدّل النمو السنوي المركّب خلال المدّة الاجمالية سالباً (0.70-%) للدين العام وموجباً للدين الخارجي (24.54-%) ، بينما كان موجباً خلال بعض المدد الجزئية ، وكذلك كان معدّل النمو السنوي المركّب للصادرات سالباً خلال كامل المدّة (18.95-%) وللواردات (26.20-%) وللميزان التجاري (154.99-%) في حين كان موجباً في بعض المدد الجزئية ، الأمر الذي يُثبت فرضية البحث بعدم انتظام العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية الأمر الذي تمّ تأكيده باستخدام الارقام القياسية لمتابعة تطوّر هذه المؤشرات.

### ب- الاستنتاجات المتعلقة بالجانب التطبيقي (Impirical)

تمّ التوصل إلى الاستنتاجات الآتية بإجراء التحليل الكمي والقياسي في بلدان العينة المختارة وهي:-

**1-** في الجزائر إنّ العلاقة بين الدين الداخلي والصادرات علاقة عكسية وسالبة بلغت قيمة المعلمة الحديثة (-0.63) خلال مدة البحث المذكورة سابقاً ، ولا توجد علاقة تأثير متبادلة أو سببية متبادلة بين المتغيرين المذكورين حسب اختبار (Granger) .

**2-** إنّ العلاقة المذكورة تتسم بالتناسب بين قيمة المتغيرين ، أي إنّهما متكاملان من الناحية الاحصائية حسب اختبار (Angle – granger) .

**3-** أشار التحليل الحركي للنموذج – تجزئة التباين بأنّ الدين الداخلي في الجزائر يؤثر بنسب قليلة في الصادرات تراوحت (18.98%) كحد أدنى و (61.05%) كحد أعلى وعلى مدى عشرة سنوات مستقبلية متتالية ، في حين أشار اختبار نبضات الاستجابة الفورية إلى احداث نبضات وموجات سالبة التأثير في الصادرات من قبل الدين الداخلي.

**6-** في المملكة العربية السعودية هناك علاقة عكسية بين الصادرات والدين العام (الداخلي) إذ بلغت قيمة المعلمة (-0.43) ، بينما اشار اختبار التكامل المشترك بوجود منطقة قرار غير حاسم.

**7-** على صعيد التحليل قصير الأجل (الاستجابة قصيرة الأجل) ترتبط الصادرات أيضاً بعلاقة عكسية مع الدين الداخلي إذ بلغت قيمة المعلمة الحديثة (-0.43) ، وكذلك ذات علاقة عكسية في الأجل الطويل إذ بلغت قيمة المعلمة الحديثة (-0.34) ، والعلاقة مستقرة نسبياً من الناحية الهيكلية حسب اختبار (Cusum) مع وجود توزيعاً طبيعياً للأخطاء العشوائية حسب اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

**8-** وفي العراق هناك علاقة سالبة وعكسية بين الاستيرادات والدين الاجمالي في السنة الماضية ، بينما كانت العلاقة موجبة في السنة الثانية والرابعة (المتخلفة زمنياً) للدين العام الاجمالي ، إذ يؤثر الدين الاجمالي بدرجة كبيرة في الاستيرادات حيث بلغت القيمة الحديثة لمعاملات الدين الاجمالي كبيرة.

**9-** إنّ العلاقة بين الدين الاجمالي والاستيرادات في العراق لا تتسم بالتكامل المشترك (غير متناسبة) حسب اختبار (Angle – granger) ، و لا توجد علاقة سببية متبادلة حسب اختبار (granger) .

**10-** أشار اختبار تجزئة التباين بأنّ الدين الاجمالي يؤثر بنسبة قليلة في الاستيرادات وعلى مدى عشرة سنوات مستقبلية متتالية تراوحت بين (1.12% ) و (4.4%) وهي نسب قليلة التأثير.

### ثانياً: التوصيات : Recommendations

يوصي الباحث بما يلي:-

- 1- ضرورة جعل الدين العام (الداخلي والخارجي ) ضمن مستويات معقولة دون تجاوزه الحدود الخطرة ، وتوجيهه نحو المشاريع الاستثمارية الخلاقة للثروة والتراكم الرأسمالي وتجنب استخدامه لأغراض استهلاكية وأغراض تشغيلية إلا في نطاق ضيق جداً ، والعمل على انشاء صندوق دين سيادي.
- 2- ضرورة توجيه الفائض المالي في فترات الازدهار والرخاء نحو صندوق الدين السيادي للاستفادة مستقبلاً في تمويل فوائد أقساط الدين .
- 3- تجنب الديون الخارجية والعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب لها ، ووضع سياسات اقتصادية تستقطب رؤوس الأموال الاجنبية.
- 4- إعداد دراسات جدوى اقتصادية قبل اللجوء إلى الدين الخارجي ، وتوجيه هذه الديون نحو المشاريع الاستثمارية التنموية ، ووضع نسبة للديون الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي .
- 5- ضرورة الارتقاء بواقع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات ) وتحسين أدائها ورفع كفاءتها من النواحي التنظيمية والتشريعية والاقتصادية وتعزيز دورها في النشاط الاقتصادي .
- 6- العمل على تنويع إيرادات الدخل القومي في العراق دون الاعتماد الكلي على الربيع النفطي ، وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة من خلال تخصيص الدعم اللازم للنهوض بواقعها الإنتاجي والخدمات عند اعداد الموازنة الحكومية العامة ، وأيضاً زيادة الاستثمار في الموارد الطبيعية غير النفطية كالغاز والفوسفات وغيرها الكثير .
- 7- أن رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية تحتاج إلى وضع سياسات تجارية قوية منها وضع نظام ضريبي يحمي المنتج الوطني من المنافسة الخارجية ، وكذلك دعم الصادرات الوطنية عن طريق المحافظة على استقرار أسعار الصرف و أسعار الفائدة.

## المصادر العربية:-

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. أبو بكر متولي ، الأقتصاد الخارجي: نظرية تحليلية ، ط1 ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1980 .
2. ادوين مانسفيلد وناريمان بيهراش ، علم الاقتصاد ، مركز الكتاب الأردني، عمان ، الأردن ، 1988.
3. أريك رول ، تأريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 .
4. بشير مصيطفى ، الاصلاحات التي نريد ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 .
5. بول أساملسون و وليام د. نوردهاوس ، الأقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الثانية ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995.
6. بول أسامويلسون ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 .
7. ج. اكلي ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، ج2 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1980 .
8. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ط2، القاهرة ، 1992 .
9. جون هدمسون ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1987.
10. جيمس جيربر ، الأقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى آخرون ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2013 .
11. حسام علي داود وآخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.
12. حسن أحمد توفيق ، التجارة الخارجية: دراسة تطبيقية ، دار النهضة العربية، مصر ، 1988.
13. حمدي عبد العظيم ،اقتصادات التجارة الدولية ، دار النهضة للطباعة والنشر ، الاردن ، 2000،
14. حمدية شاكر الأيدامي وهديل حميد الزبيدي ، دور السياسة التجارية في حفز الصادرات غير النفطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، الطبعة الأولى ، العراق ، 2018 .
15. حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب الموزعون والناشرون ، العراق ، 2017 .
16. حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات الإقتصادية، ط1 ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العراق، 2016.
17. خالد احمد فرحان المشهداني ، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الارياح للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2017 .

- 18.خلاف عبد الجبار خلاف، القيود الكمركية وتطور التجارة الخارجية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- 19.دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.
- 20.دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، ترجمة مها محمد زكي، ط1، دار حميثرا للنشر، مصر، 2010.
- 21.دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الأقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 1993.
- 22.رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000.
- 23.روبرت هيلر، التجارة الدولية: النظرية والأدلة العملية، ترجمة محمد عبد الجليل أبو سينية و د. محمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ليبيا، 1973.
- 24.ريتشارد بومفرت، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية، ترجمة سفر بن حسين القحطاني و كمال الدين علي بشير إبراهيم، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.
- 25.سامويلسون نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
- 26.سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام (مالية عامة)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 27.سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط1، بيروت، 2015.
- 28.سهير محمد، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- 29.سوزى عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 30.السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
- 31.السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
- 32.السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 33.شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، الجزائر، 2011.
- 34.صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة دار الرواد المزهرة للطباعة والتوزيع المحدودة، العراق، بغداد، 2006.
- 35.صلاح الدين نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين الشمس، مصر، 1978.
- 36.طارق فاروق الحصري، الأقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
- 37.عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1992.

38. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
39. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2008 .
40. عادل فليح العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
41. عبد الجبار محمود العبيدي ، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة : دراسة في إشكالية الفكر الاقتصادي ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .
42. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة ، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، 1988.
43. عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد ، إقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية، مصر، الإسكندرية ، 1996 .
44. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2007 .
45. علي محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.
46. عمر صقر ، سياسات التجارة الخارجية ، دار المهندس للطباعة ، مصر ، 2005 .
47. عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 .
48. غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، الموصل ، 1999 .
49. فرنسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز ومحمود سيعد الفاخري ، منشورات جامعية ، ليبيا ، 1991 .
50. فودة عز الدين، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، 1985.
51. ماريوس فرنسوا غويار ، الأدب المقارن ، ترجمة هنري زغيب ، ط2 ، دار منشورات عويدات ، بيروت ، 1988 .
52. مايكل أبدجمان ، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، ط2 ، دار المريخ ، 1999.
53. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الإسكندرية ، مصر 1996 .
54. محمد أحمد الأفندي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2014 .
55. محمد السانوسي ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة )، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007 .
56. محمد الناشر ، التجارة الداخلية والخارجية ماهيتها تخطيطها ، منشورات الجامعة ، سوريا ، حلب ، 1977 .

57. محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 .
58. محمد سعيد فرهود ، علم المالية العامة ، مطبعة معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 1982 .
59. محمد علي جاسم ، القواعد الأساسية ( الأقتصاد الدولي ) ، الكتاب الأول ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1976 .
60. موردخاي كريانين ، الأقتصاد الكلي: مدخل السياسات ، ترجمة محمد إبراهيم و علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2010.
61. موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفا ، عمان ، 2001 .
62. وديع طوروس ، الحصار الاقتصادي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2011 .
63. وليد خالد الشايجي ، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية ، ط1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.
64. يونس معبدي ، الأقتصاد الكلي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2006.

### ثالثاً: الرسائل والأطاريح

1. أحمد طه حسين الجميلي ، الاتجاهات الأساسية لتجارة العراق الخارجية في ضوء التطورات الدولية والمحلية للفترة 1970-1990 ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 1993 .
2. أيوب جعفر حسن ، تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية ( العراق حالة دراسية- للمدة 2004-2020) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والإقتصاد ، 2021.
3. بادري مروة ، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي- ، الجزائر ، 2017 .
4. حسين ماجد الفتلاوي ، واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية إستدامة الدين العام في البلدان النفطية مع إشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه اقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021 .
5. شيماء شاكر عبد الله ، تقييم السياسات التجارية للعراق في ظل التحول نحو إقتصاد السوق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2021 .
6. عادل محمد أحمد ، قياس كفاءة إستخدام القروض الخارجية بالتطبيق على بعض قطاعات الإقتصاد المصري، مصر، أطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 1989.
7. عباس جواد أحمد ، تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020) ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2022 .

8. عبد الله محمد عبد الله عبيد ، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لبلدان مختارة للمدة (2001-2016) ، رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2018 .
9. علي خضير العبيدي ، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الدولية والمحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010 .
10. فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر للفترة 1970-2012 ، رسالة ماجستير ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2013-2014 .
11. كلثوم كبابي ، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر والمغرب وتونس ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة لخضر باتنة ، 2008 .
12. مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO ، رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2015 .
13. مصطفى سعد مهدي ، الدين العام وفرص تحقيق الإستدامة المالية في العراق ، رسالة ماجستير إقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2020 .
14. يعيشي محمد ، واقع الدين العمومي الداخلي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامع ادرار ، الجزائر ، 2017 .

#### رابعاً: البحوث والدراسات

1. أحمد ابراهيم علي، نظرية الدين الحكومي، البنك المركزي العراقي ، قسم البحوث والدراسات ، 2020.
2. أحمد بريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، ورقة عمل منشورة على موقع البنك المركزي العراقي .
3. إسماعيل حمّادي مجبل ، توظيف عوائد النفط المالية في تحوّل هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة والتطلع لبناء مجتمع المعرفة في ظل رؤية 2030 ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد 27 ، العدد 1 ، 2018 .
4. أوكيل نسيمه وآخرون ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2011) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 27 ، 2013 .
5. بشير هادي الطائي ، قياس وتحليل أثر القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2016) ، مجلة وارث العلمية ، المجلد 3 ، العدد عدد خاص ، 2021 .
6. بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، 2020 .
7. تزالت محمد وشاريف العربي، السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي ، رسالة ماجستير ، جامعة أحمد دراية ادرار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2015-2016.

8. حسام عبد العال ، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني-الجزء الأول-السنة التاسعة والخمسون ، 2017 .
9. حميد حسن خلف ، السياسات النقدية وإختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة ( 2003-2016 ) ، مجلة دنانير ، الجامعة العراقية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2019 .
10. خالد علي المجالي وحذيفة سميح القرالة ، أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011) ، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الثلاثون، العدد الرابع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2015 .
11. دونالد ماتيسون ، ترتيبات سعر الصرف والسياسة النقدية ، التمويل والتنمية ، المجلد 26 ، العدد 1 ، مارس 1989 .
12. رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد (15) حزيران 2013 .
13. سيهام شباب ، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 10 ، 2014 .
14. عادل بونحاس ، دور استراتيجية التمويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، 2021 .
15. عبد الحسين جليل الغالبي و أحمد حسن عطشان ، أثر الصناعة المعرفية في الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية الاسلامية الجامعة ، العدد 21 ، 2013 .
16. عصام أحمد عبد العظيم و أحلام العزب مليجي ، أثر التغيرات في سعر الصرف على العجز في الميزان التجاري في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، مصر ، العدد 2 ، أبريل 2021 .
17. علي سعدي عبد الزهرة ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد 35 ، السنة الثامنة ، 2020 .
18. علي بن ناجح علي ، الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-19) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 2 ، المجلد 51 ، المملكة العربية السعودية ، 2021.
19. فدوة علي حسين ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التحرير التجاري على الأداء الاقتصادي الجزائري للمدة (2000-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 48 ، ج 2 ، 2019.
20. كامل كاظم علاوي و محمد غالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، المجلد التاسع ، العدد الثاني والثلاثون ، 2015 .
21. كريمة محمد الحسيني ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مصر، جامعة حلوان ، المجلد 32 ، العدد 1 ، 2018 .

22. محمد الطاهر ، تأثير جائحة كورونا على السياسة الاقتصادية في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2022 .
23. محمد ذنون محمد ، دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة Covid-19 ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 40 ، العدد 132 ، 2021 .
24. محمد ساحل و محمد طالبي ، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة تحليلية تقييمية ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 4 ، 2008 .
25. محمود حسن حسني، سياسة إدارة دين مصر الخارجي في ضوء منهج الإستيعاب الكلي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي- الإحصاء والتشريع ، مصر ، المجلد 83 ، العدد 427 ، 1992 .
26. مراد حاتم محمد ، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014 ) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 42 ، ج 2 ، 2018 .
27. ناظم عبد الله وافتخار محمد ، قياس وتحليل محددات الطلب النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 12 ، العدد 28 ، 2020 .
28. نبيل سعدون العذاري، سياسة الأغراق وانعكاساتها على الصناعة الوطنية والمستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤتمر العلمي الأول، الأمن الغذائي وحماية حقوق المستهلك، 15-16 آذار 2005 .
29. نور شدهان عذاي ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (2010-2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية.
30. نيفين حلمي عبد الحميد وحنان محمود محمد ، الدراسات المقارنة في المناهج: دراسة تحليلية مقارنة ، وإطار مقترح ، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية ، جامعة عين الشمس ، المجلد 43 ، العدد 4 ، مصر ، 2019 .

#### خامساً: التقارير والنشرات

1. أروى عبد الله و سارة ناصر ، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، البنك المركزي السعودي ، 2020 .
2. إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 .
3. ألبرتو بيهار وآخرون ، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي ، 2015 .
4. البنك المركزي الجزائري ، تقارير لسنوات مختلفة 2008، 2011، 2010 .
5. البنك المركزي السعودي ، التقارير الاقتصادية والنشرات ، التقرير السنوي السادس والخمسون ، 2020 .

6. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2014 ، 2018 ، 2020 ،
7. سمير حنا بهنام ، إتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2009)، مركز الدراسات الإقليمية ، 2010 .
8. صندوق النقد الدولي ، احصاءات دين القطاع العام : مرشد لمعدّيها ومستخدميها ، الطبعة الثانية ، 2011.
9. صندوق النقد العربي ، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات مختلفة 2007 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2021 .
10. عرفان الحسني وجمال قاسم ، لماذا تقترض الدول من الخارج ؟- حالة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2022 .

.31

### سادساً: المواقع الإلكترونية

1. IEA ,Oil market report , May 2020, , on the website of International Energy Agency: <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020>
2. Paul Krugman, The case for permanent stimulus, CEPR, 10 May 2020, <https://Voxeu.org/article/case-permanent-stimulus>.
3. The World Bank GFDR report, <https://WWW.gfdrr.org>.

### المصادر الانكليزية:-

#### First: Books

1. Allan M.Malz , Financial risk Management: Models History and Institutions , 1<sup>st</sup> Edition , John Wiley and Sons , New York , U.S.A ,2011 .
2. Alvin .H .Hansen, Fiscal policy and business cycles, 1st Edition ,McGraw-Hill , New York, U.S.A ,1941.
3. Anderson E. James , International Trade: theory and Evidence , 1<sup>st</sup> Edition , Princeton University Press , New Jersey , U.S.A , 2011.
4. Andrew B. Abel , el.at, Macroeconomics, 7<sup>th</sup> edition, Pearson Education, Inc ,U.S.A, 2011.
5. Andrew Harvey , The Econometric Analysis of Time series , second Edition , Library of congress , U.S.A , New York, 1990.
6. B. Kyle and Robert W. Stager , The Economics of Trade Agreements , 3<sup>th</sup> Edition , Princeton University Press , U.S.A , 2019.
7. Bernard Grais , Methodes Statistiques , 3<sup>th</sup> Edition , Dunod , French , Paris , 1978 .

8. C. Reinhart M. and K. Rogoff , This time different: Eight centuries of financial folly , 1<sup>st</sup> Edition , Princeton University Press , New Jersey , U.S.A , 2009.
9. Campbell R.Mcconnell and Stanley L.Bru, Macroeconomics principles, problems and policies, 7<sup>th</sup> edition, Mcgraw-Hill/Irwin, New York, 2008.
- 10.Damodar N.Gujarati and Dawn C.Porter , Basic Econometrics , 5<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , U.S.A , New York , 2009 .
- 11.Davad N.Hyman, Economics, 4<sup>th</sup> ed , North coralline state University, 1999.
- 12.David C. Colander ,Macroeconomics,6<sup>th</sup> Edition ,Mc Graw-Hill,New York,2006.
- 13.David N. Hyman, Public Finance: A contemporary Application of Theory to policy , 10<sup>th</sup> , South-Western cengage learningy , USA , 2010 .
- 14.David N. Hyman, The economic application of public finance from theory to politics, 10<sup>th</sup> edition, Cengage learning , USA , 2010 .
- 15.Dennis R. Appleyrd et,al ,International Economics,7<sup>th</sup> Edition, MC Graw-Hill/Irwin, New York, 2010.
- 16.Dimitrios Asteriou and Stephen G.Hall , Applied Econometrics :Amodern approach using Eviews and microfit , Revised Edition , Palgrave Macmillan ,U.K , 2007.
- 17.F.B. Dorbusch and J.H. Jacob , International Trade Policy: A contemporary analysis , 3<sup>th</sup> Edition , Routledge , U.K , 2017.
- 18.Francis X.Diebol , Econometrics , 1<sup>th</sup> Edition , University of Pennsylvania , U.S.A, 2016.
- 19.Frederic S.Mishkin, The economic of money, Banking and financial market, 9<sup>th</sup> edition, person, USA, 2012.
- 20.G. Eusepi and W. E. Richard , Public debt and Illusion of Democratic political Economy , Edward Elgar Publishing , U.S.A , 2017.
- 21.G. Kollier and Robert C. Feenstra , Trade and Income Redistribution , First Edition , Cambridge University Press , U.K , 2018.

- 22.**G. N. Mankiw , Macroeconomics : Principles , Problems and Policies , 1<sup>st</sup> Edition , Cengage learning , Boston , U.S.A , 2016 .
- 23.**H. Hazlitt , Economics in one lesson , First Edition, Grown publishing Group , New York , U.S.A , 1979.
- 24.**Harvey S. Rosen and Ted Gayer, Public Finance, 9<sup>th</sup> edition , McGraw.Hill ,New York , 2010.
- 25.**Helmut L. and Markus Kratzig , Applied Time Series Economics , Cambridge University press , U.K, 2004.
- 26.**Indira Carr , International Trade Law , 3<sup>rd</sup> Edition , Routledge , U.K , 2016 .
- 27.**James R. Markusen , et.al , International Trade: Theory and evidence , 2<sup>nd</sup> Edition , Routledge , U.K , 2015.
- 28.**Jean-louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dallaz, Paris, 2005.
- 29.**Jeo Peek and R.Eric , The financial crisis : Causes and lessons , 2<sup>th</sup> Edition, Federal Reserve Bank of Boston , U.S.A, 2011.
- 30.**Joan M. Nelson , Trade Policy in Developing Countries , First Edition , Routledge , London , U.K , 2019 .
- 31.**John A. Hobson, International Trade: An Application of Economic Theory,1<sup>th</sup> Edition, Leopold Classic Library, U.S.A , 2016.
- 32.**Jonathan D.Ctyer and Kung-Sikchan , Time series Analysis with Applications in R , second Edition , Library of congress , U.S.A , New York , 2008 .
- 33.**Jonathan Gruber , Public Finance and Public Policy , 4<sup>th</sup> Edition , Worth Publishers ,U.S.A ,2016
- 34.**Jonathan Gruber, Public finance and public policy, 5<sup>th</sup> edition, New York Plaza , USA ,2016.
- 35.**Kramolisova and L.Spacilova, Public debt and economic growth in European union countries , 13<sup>th</sup> international scientific conference, Economic policy in the European union member countries , Czech Republic, 2015.
- 36.**Mankiw N. Gregory , Principles of Economics , 8<sup>th</sup> Edition , Cengage Learning , U.S.A , 2018.
- 37.**Mario Baldassarri , The Economics of public debt , 1<sup>st</sup> Edition , Routledge , U.K ,2017.

- 38.**Martha L. Olney , International Trade : Theory and Practice , 13<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.S.A , 2018 .
- 39.**Michael M. Howard ,et.al, Public sector economics for developing countries , 2<sup>th</sup> Edition, University Press of the West Indies, U.K, 2010.
- 40.**Miltiada Chacholiades, Principles of International Economics, MCGraw-Hill Book company, New York, 1981.
- 41.**Mishkin F.S. and Eakins S.G, Financial markets and Institutions , 7<sup>th</sup> Edition , Pearson Education , U.K , London , 2012 .
- 42.**N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, 7<sup>th</sup> Edition, Worth Publishers , New York, 2009.
- 43.**N.Gregory Mankiw , Principles of Economics , 7<sup>th</sup> Edition , Cengage Learning , U.S.A , 2014 , P.371.
- 44.**N.Gregory Mankiw, Brief principles of Macroeconomics, 5<sup>th</sup> edition , South-Western ,USA ,2009.
- 45.**Nancy Churchman, David Ricardo on public debt , Palgrave Macmillan, Great Britain, 2001.
- 46.**Nicholas G.Mankiw and Mark P.Taylor , Macroeconomics, second Edition , South-Western , Cengage learning , U.S.A , 2011 .
- 47.**Olivier Blanchard and David R.Johnson , Macroeconomics, 6<sup>th</sup> edition , library of Congress, USA, 2013 .
- 48.**P. Samuelson and M. Friedman , International Economics : Theory and Policy , 11<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.K ,2017.
- 49.**Paul .R. Krugman . et.al , International Economics : Theory and Policy ,10<sup>th</sup> Edition , Pearson , U.K, 2015.
- 50.**Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, International Trade: Theory and policy, 11<sup>th</sup>, PEARSON,U.S.A,2018.
- 51.**R. Carter Hill ,et.al, Principles of Econometrics , 4<sup>th</sup> Edition , John Wiley and Sons Inc , U.S.A , 2011.
- 52.**R. E. Caves, et.al , World Trade and payments : An Introduction , 10<sup>th</sup> Edition , Addison – Wesley , U.S.A , 2007.
- 53.**R.J. Carbaugh , International Economics , 16<sup>th</sup> Edition , Cengage Learning , U.S.A , 2018 .
- 54.**Regis Bourbonnais , Econometrics , 3<sup>th</sup> Edition ,Dunod , French, Paris, 2000 .

55. Regis Bourbonnais , Économétrie , 5<sup>th</sup> Edition , Dunod , French , Paris , 2003 .
56. Richard A. Musgrave and Peggy B.M , Public finance in theory and practice , 5<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , U.S.A , 1989, P.P.544-545
57. Ritchard Harris , Using Cointegration analysis in Economics modeling , 1<sup>st</sup> Edition , Prentice Hill , London , 1995 .
58. Robert A. Mundell , Trade Policy and Balance of Payment Adjustment , First Edition , John Wiley & Sons Inc , U.S.A , 1971.
59. Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics , Second Edition , Library Of Congress ,U.S.A, 2012 .
60. Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics , 3<sup>rd</sup> Edition , Worth Publishers , U.K , 2014.
61. Robert C. Feenstra and Alan M. Taylor , International Economics and International Trade , 12<sup>th</sup> Edition , Worth Publishers , U.K , 2014 .
62. Robert E. Baldwin , International Trade and Economic Growth , 12<sup>th</sup> Edition , Routledge , London, U.K, 2018 , p.p.76-82.
63. Robert J. Carbaugh, International Economics, 11<sup>th</sup> Edition, Thomson South-Western, Canada, 2008.
64. Robin Boadway and Anwar Shah , Handbook of public finance , Second Edition, Springer ,Germant , Berlin , 2013 .
65. Roger A. Arnold , Macroeconomics, 11<sup>th</sup> Edition, South-Western Cengage Learning, USA ,2014.
66. S. Steven M , International Trade : theory and Policy , 3<sup>th</sup> Edition , Flat World Knowledge , Boston , U.S.A , 2018.
67. S. Thomas , Rational Expectations: New Palgrave Dictionary of Economics, edited by John Eatwell et al , 2<sup>nd</sup> Edition , vol. 4, Macmillan, U.K , 2008.
68. Soren Kjeldsen-Kragh, International Economics, First Edition, Ane Books Pvt.Ltd, Indian, 2003.
69. Steven A.Greenlaw and David Shapiro, principles of macroeconomics 2e , Rice University, Houston, USA, 2011.
70. Steven Husted and Michael Melvin, International Economics, 8<sup>th</sup> Edition, Pearson Education, U.S.A, 2010.

71. Ted Gayer and Harvey S. Rosen , Principles of Public Finance , Second Edition , Mc Graw-Hill , U.S.A , 2014 .
72. Thomas A. Pugel , International Economics, 13<sup>th</sup> Edition , Library of Congress , New York, 2007.
73. Thomas J. Prusa , Understanding Trade Policy: Theory and Practice , First Edition , World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd , Singapore , 2011.
74. W. Max Corden , Trade Policy and Economic Welfare , 2<sup>th</sup> Edition , Oxford University Press , U.K , 2017.
75. W. Charles Sawyer and Richard L. Sprinkle, International Economics, 3<sup>th</sup> Edition, Pearson College Div, U.S., 2008.
76. William H. Green, Econometric analysis , 7<sup>th</sup> Edition , Prentice Hall , U.S.A , 2011.
77. William J. Baumol and Alan S. Blinder , Macroeconomics: Principles and policy , 13<sup>th</sup> edition, Cengage Learning , U.S.A , 2015 , P.P.500-515.
78. Yanis Varoufakis , Public debt: An Illusion of democratic political Economy , 1<sup>st</sup> Edition , Palgrave Macmillan , U.K , London , 2011 .

## **Second: Research and Studies**

1. Abdulaziz Ibrahim , Foreign direct Investment and Economic Growth in Saudi Arabia from 1980 to 2012 :An ARDL, Approach , Vo.52, No.1, 2015.
2. Adeyemi , al.et, Relationship between Public debt and Exports in Nigeria: A granger causality and threshold analysis approach , African Journal of Social Sciences and Humanities research , Vol.5, No.5 , Nigeria , 2022 .
3. Amy M. Jaffe, Iraq's Oil sector: Past present and future, The James A. Baker III institute for public Policy , March 2007.
4. Ariel Bernardo , Economic growth , International trade and debt: A model to understand developed and non-developed countries, Analysis Journal , Mexico , Vol.30, 2019 .
5. Basim Abd Al-Hassan , Economic policies in Iraq, Challenges and mono Economic opportunities , Amman , 2020.

6. Carl.L and Holtfrerich , Government debt in economic thought of the long 19<sup>th</sup> century , Freie University of Berlin,Vol.4, U.K, 2013 .
7. Carl-ludwig Holfrerich et.al, Government Debt, causes, Effect and limits, Berlin-Brandenburg Academy of Sciences and Humanities,Vol.76 , Berlin, 2016.
8. Chaido Dritsaki , Causal nexus between Economic growth ,Exports and Government debt : The case of Greece, procedia Economics and Finance , Vol.5 , Greece , 2013 .
9. Christopher M.Blanchard ,Iraq :Oil and Gas legislation , Revenue sharing , and U.S policy , CRS report for congress , Congressional Research service,U.S.A, 2009.
- 10.Cristina C. and Philipp R. , The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area, European economic review,Vol.56, No,7,U.S.A, 2012.
- 11.Dario Debowicz , A social accounting matrix for Iraq, Journal of Economic Structures , No.24, September 2016.
- 12.Fakhre Alam and M.Imdadal ,Determinants of Economic growth in Saudi Arabia : An Economic analysis using vector error correction (VEC) model , International Journal of Economic Research , Vo.14 , No.17 , 2017.
- 13.Gene Hsiao T, The Foreign Trade of China: Policy, Law and Practice, University of California Press ,U.S.A, 1977.
- 14.Giancarlo Ganddolfo, International Trade Theory and policy, Springer, Germany, 1998.
- 15.Guastell Armando, et.al, GCC market overview and Economic outlook 2017: A challenging transformation ahead to Achieve pesirable growth , value partners management consulting , December 2016 .
- 16.H.Abdelaty, Economic growth of Saudi Arabia between present and future According to 2030 Vision , Asian social science, Vo.14,No.12.
- 17.Henry F. John , David Ricardo on public debt Management , Journal of the History of Economic Thought , Vol.20 , No.4 , U.S.A, 1998.
- 18.International Monetary Fund , public debt management Guidelines, international monetary fund, Washington, 2001.

- 19.**International Monetary Fund, Public debt management Guidelines, International Monetary fund, Washington, 2001.
- 20.**J.Pisano Ferry and B.Coeure, Fiscal policy in EMU, Towards a sustainability and growth pact, Oxford review of Economic policy ,Vol.21, No.4 ,U.S.A, 2005.
- 21.**Kasekende Louis,et.al, Impact of the Global financial and Economic Crisis on Africa, Africa development Bank group, No.96, 2009.
- 22.**Kelly Coate , et.al , The Role of Curriculum Theory in Contemporary Higher Education Research and Practice, Theory and method in higher education research, Emerald Publishing Limited, Vol.3 , U.K , 2017 .
- 23.**Khuram shafi, Impact of exchange rate, inflation rate and interest rate balance of payment , American journal of business economic and management ,Vol.1,No.3,2015 .
- 24.**M. Buchanan James and E.W. Richard, Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes, Academic Press,Vol.8 , New York , 1977.
- 25.**M. Butkus and J. Seputiene , Growth effect of public debt : The role of government effectiveness and trade balance , Journal Economies , Vol.6 , No.62 , Lithuania ,2018.
- 26.**M. Butkus and Janina Seputiene ,Growth effect of public debt: The role of government effectiveness and trade balance ,Journal Economies , Vol.6, No.62, Lithuania, 2018 .
- 27.**M. Kumar and J.Woo, Public debt and growth IMF, working paper, Journal of applied sciences (JAES), 2010.
- 28.**M. Z. Nezhad and G. David , The Impact of public debt on Exchange rate: Evidence from developed and developing countries , International Journal of Economics and Finance , Vol.5 , No.10 , 2013 .
- 29.**M.Nautet and L.V.Meensel, Economic impact of the public debt, Economic review,Vol.2 ,2011.
- 30.**M.Svatos and L.Smutka, Development of Agricultural trade and competitiveness of the commodity structures of individual counties of the vise grad group, Agricultural, Economics, Vo.58, No.5.

- 31.** Maria Pascal ,Andriescu public debt management-fundamental component of public , Alexandro loan, cuza, University , centre for European studie , Vol.3 , No.4, Romania, 2016.
- 32.** Ntshaka P.L., Effects of public debt on economic growth in Swaziland, International journal of business and commerce, Vol.5, No.1,U.K ,2015.
- 33.** P.Helen, el.at, What are the channels through which external debt affects growth? , IMF, 2004.
- 34.** Presbitero and Panizza, public debt and economic growth in advanced economic: A survey money and finance research group, working paper, No.78, 2013.
- 35.** Raffaella Giordano , Public debt and Economic Growth In Italy , Journal Procedia Economics and Finance , Vol.3 , 2012 .
- 36.** Reinardus A. Suryandaru , The relationship between public debt , Trade openness and Economic growth in Indonesia: Symmetric and Asymmetric analysis, Thailand and the world Economy , Vol.41 , No.1 , Thailand , 2023 .
- 37.** Robert Dippelsman et,al, what lies Beneath: The statistical Definition of public sector debt an overview of the coverage of public sector debt for 61 countries, International monetary fund, 2012.
- 38.** S .Brika , Analysis of Algerian Trade performance : From 1970 to 2014 , Algeria, 2016.
- 39.** Shah el.at, Covid-19 outbreak in Malaysia: Actions taken by the Malaysia government , International Journal of infectious Diseases, Vo.97,2020Aug, Malaysia.
- 40.** Siddik.M, Economic stimulus for covid-19 pandemic and it's determinants: evidence from cross-country analysis, Heliyon , Bangladesh, Vo.6, No.12, 2020.
- 41.** Stefan Avdjier et.al , External debt composition and domestic credit cycles, Journal of International Money and Finance, Vol.115 , U.S.A ,2021 .
- 42.** Sunanda sen, International trade theory and policy: A review of the literature, Levy Economics Institute of Bard College, New York, No.635, 2010.

43. T. Semenova and A. Al-Dirawi, Economic development of the Iraqi Gas sector in conjunction with the Oil industry, Mining University, Russia, 2022.
44. The World Bank, International debt statistics, 2022.
45. Tim Callen, et.al, Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic challenges to sustain growth, IMF, 2015.
46. Tim Niblock and M. Monica, The Political Economy of Saudi Arabia, Library of Congress Cataloging, New York, 2007.
47. Vladimir Teles and Caio Cesar, Public debt and the limits of fiscal policy to increase Economic growth, European Economic review, Vol.66, U.S.A, 2014.
48. William H. Brason, Economic structure and policy for external balance, IMF staff paper, Vo.30, No.1, December 1983.
49. Yuksel Gormes and Serkan Yigit, The economic and financial stability in Turkey Historical perspective, central Bank of Turkey, Turkey, 2009.
50. Zuhail R. Kadhim, An Economic analysis of the determinants of domestic demand for tea imports in Iraq using the Autoregressive distributed lag technique (ARDL) for the period (1990-2020), Iraqi Journal of Agricultural Sciences, Vo.53, No.1, 2022.

## الملاحق الإحصائية:-

### الملاحق الإحصائية:-

ملحق (1) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الدين العام (PD)	الدين العام الداخلي (IPD)	الدين العام الخارجي (IND)	الصادرات (EX)	الواردات (MX)	الميزان التجاري (TB)
	1	2	3	4	5	6
2004	36965	15144	21821	31284.2	18170.5	14270.00
2005	17798	8566	171912	46048	19851.8	26270.00
2006	19054	18473	5612	54548.8	21372.3	34180.00
2007	22052	11039	5606	59173.9	27312.1	34215.00
2008	26156	7340	5921	79279.8	39364.4	40577.00
2009	29373	8163	5687	45188.3	40724.7	7798.00
2010	32681	11074	5681	57063.8	40488.9	18298.00
2011	37265	1428	4405	73411.9	47197.7	14993.00
2012	42975	10077	3694	71888.6	50401	20049.30
2013	51563	19209	3396	64320.1	51730.7	9943.59
2014	64994	45122	3735	59972.6	55685.6	351.67
2015	72772	78448	3020	34378.1	52253.6	-17881.80
2016	79099	105921	3849	29338.5	49287.2	-19955.00
2017	88800	135719	3989	34610.1	48813.2	-14208.10
2018	99763	163021	4042	41697.7	49011.6	-7293.04
2019	108578	178818	3838	34994.2	43241	-7939.00
2020	111823	205357	3470	21925.3	35358.4	-13433.20

ملحق (2) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2004-2020)

مليون دينار

السنة	الإنتاج العام	الإنتاج الجاري	الإنتاج الإجمالي	GDP	الصادرات غير النفطية
	7	8	9	10	11
2004	4891800	4251100	6407000	6150000	4928000
2005	2052000	3245100	8069000	7560000	5401000
2006	2427800	3037900	9899000	8500000	8225000
2007	3089700	3673900	14158000	9350000	6833000
2008	4159800	3217700	19421000	11040000	9006000
2009	4250600	3300000	19506000	9970000	5601000
2010	4459100	3659000	18001000	11990000	7211000
2011	5829500	3879200	19503000	14590000	8942000
2012	7058100	4782600	22755000	16210000	8943000
2013	6024130	6130600	18925300	16650000	8318000
2014	6995770	7494300	25014700	17230000	13447000
2015	7656300	7617000	30393000	16710000	14810000
2016	8295700	8591400	27043000	17510000	15274000
2017	9082630	9677200	26054300	18880000	15189000
2018	7899060	10937000	30853600	20390000	25874000
2019	7725500	4895200	2830300	2050000	24679000
2020	7929840	5009300	2920540	1838000	24199000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الآتية :-

- العمود (1، 2، 3، 11) البنك المركزي الجزائري ، تقارير سنوية لسنوات مختلفة.

- العمود (4، 5، 6، 7، 8، 9) صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الاقتصادية.

- العمود (10) ، البنك الدولي ، قاعدة البيانات الاقتصادية .

ملحق (3) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الدين العام (PD)	إجمالي الدين الداخلي (IPD)	إجمالي الدين الخارجي (IND)	الصادرات (EX)	الواردات (MX)	الميزان التجاري (TB)
	1	2	3	4	5	6
2004	610608	349640	-	111079.00	44744.90	84,947.60
2005	459646.9875	459646.987	-	154391.00	59509.90	126,117.00
2006	364622	364622	-	195388.00	69874.90	147,391.00
2007	266762	266762	-	208744.00	90350.40	150,716.00
2008	235034	235034	-	303521.00	113949.00	212,027.00
2009	225108	225108	-	172447.00	92959.50	105,229.00
2010	166999	166999	-	231512.00	105373.00	153,712.00
2011	135499	135499	-	330271.00	129197.00	244,774.00
2012	83848	83848	-	365948.00	153340.00	246,570.00
2013	60118	60118	-	375873.00	168155.00	222,557.00
2014	44260	44260	-	342433.00	173834.00	183,995.00
2015	142260	142260	-	203550.00	174675.00	44,265.40
2016	316580	213455	103125	183579.00	140170.00	55,764.10
2017	443252	259502	183750	221835.00	134519.00	98,461.10
2018	559950	304980	255000	294373.00	137065.00	168,749.00
2019	677925	372764	305161	261603.00	153163.00	121,336.00
2020	853515.139	502656.019	350859.12	173864.22	125919.89	47,944.20

ملحق (4) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)

مليون ريال

السنة	الإنتفاق العام (7)	الإنتفاق الجاري (8)	الإنتفاق الإستثماري (9)	GDP (10)	الصادرات غير النفطية (11)
2004	2852000	2476490	3755100	938771	36641
2005	3464740	2841730	1230100	1182514	45865
2006	3933220	3224110	709110	1335581	85528
2007	466248	347199	1190049	1439516	104468
2008	520069	388839	1312300	1758000	121622
2009	596434	416594	1798400	1412595	109619
2010	653884	455044	269890	1709708	134609
2011	826700	550500	242805	2239073	176568
2012	873505	611626	203868	2752335	19592
2013	994734	622100	262861	2806688	202443
2014	1140600	821160	319443	2821725	217030
2015	1001290	790979	210313	2453513	189901
2016	830513	696358	434155	2418506	177694
2017	926400	746400	507791	2582198	193479
2018	1079467	891147	688320	2949458	235458
2019	1059444	88995	769449	2973626	229184
2020	1075734	920646	1550880	2995080	204352

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الآتية:-

-عمود (3,2,1) وزارة المالية السعودية.

-عمود (5,4,6,7,8,9) صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

-عمود (10) البنك الدولي

-عمود (11) مؤسسة النقد العربي، تقارير سنوية مختلفة (2010، 2014، 2015، 2020، 2021).

ملحق (5) إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الدين العام (ترليون دينار)	إجمالي الدين الداخلي (ترليون دينار)	إجمالي الدين الخارجي (ترليون دينار)	الصادرات (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
	1	2	3	4	5	6
2004	91.279	6.398	84.881	20,143,800	12,972,400	-297.00
2005	59.053	6.594	52.459	25,973,400	18,916,100	3,695.00
2006	38.016	5.645	32.371	40,484,400	19,581,600	11,821.90
2007	36.408	5.194	31.214	44,653,200	19,312,800	22,964.50
2008	36.409	4.456	31.953	68,672,400	26,453,200	33,966.80
2009	28.962	8.504	20.458	42,472,500	30,020,000	4,144.50
2010	30.962	10.714	20.248	54,691,400	34,661,100	14,432.30
2011	33.331	12.294	21.037	83,339,500	43,415,700	39,051.10
2012	30.929	11.536	19.393	98,810,900	53,080,400	44,052.00
2013	30.318	13.078	17.24	104,687,000	69,212,200	28,999.00
2014	38.758	19.958	18.8	99,537,200	68,327,000	35,558.00
2015	52.04	31.977	20.063	59,924,300	55,405,900	10,990.30
2016	62.444	47.055	15.389	48,808,000	40,428,700	12,221.30
2017	79.224	48.749	30.475	68,022,600	44,749,700	25,373.50
2018	75.383	43.954	31.429	103,207,000	54,094,300	47,484.20
2019	69.498	38.91	30.588	96,433,500	68,719,100	32,167.60
2020	94.57	66.25	28.32	57,624,341	59,272,650	5,902.00

ملحق (6) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية العراقية بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)

مليون دينار

السنة	الإنتفاق العام	الإنتفاق الجاري	الإنتفاق الإستثماري	GDP	الصادرات غير النفطية
	7	8	9	10	11
2004	43362000	28616000	14746000	53240000	129168
2005	32117500	31087100	10304000	73530000	138645
2006	26375200	25932000	4432000	95590000	269217
2007	38076800	37655400	4214000	111460000	296946
2008	33545100	30604100	4941000	157030000	360594
2009	43073600	29587900	44857000	130640000	144612
2010	70134200	54580900	155533000	162060000	204165
2011	78757700	60925600	178321000	217330000	258570
2012	105146000	75794700	293513000	254230000	319644
2013	119128000	78746800	40381200	273590000	252603
2014	125321000	58625500	66695500	266330000	213993
2015	81525400	56242200	65283200	194680000	223587
2016	75055900	65162800	69893100	196920000	105534
2017	85490100	80225700	82464400	221670000	252486
2018	80873200	87052900	76820300	268920000	146484
2019	80724000	87301000	69939000	276160000	567684
2020	99082400	102873500	92089000	219770000	182754

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الآتية :-

-العمود (1،2،3) وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

-العمود (4،5،6،7،8،9،10) صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الاقتصادية.

-العمود (11) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

## **Abstract:**

**This research aims to measure and analyze the relationship between public debt and foreign trade in a sample of countries, namely Algeria, the Kingdom of Saudi Arabia and Iraq, for the period (2004-2020) and by using a number of modern standard tests and estimates such as the vector autoregressive (VAR) and the autoregressive distributed time gap model (ARDL), Error Correction Model (VECM), Decomposition Variation, Immediate Response Pulses (IRF), Co-integration, and others. Also in the short term, as the value of the marginal parameter reached (0.007), while in the Kingdom of Saudi Arabia it became clear that there is an inverse relationship between exports and internal public debt, as the marginal parameter reached (-0.43) as estimated by (ARDL) and that the relationship is also inverse in the short and long term. In Iraq, there is a negative relationship between imports and the total debt lagging in time for one year, while the relationship was positive for the total debt in the second and fourth years lagging in time using the estimation (VAR), and the relationship does not take place in the presence of cointegration, while the kinetic analysis of the model indicated - segmentation of variance - That the total debt affects Iraq's imports in small proportions, which ranged between (1.12%-4.4%), and that the standard analysis supports the research hypothesis that there is no general trend for the relationship between foreign trade and public debt.**

**Republic of Iraq**  
**Ministry of higher  
education and Scientific  
research**  
**University of Karbala**  
**College of Administration  
and Economics**



**Measuring and analyzing the relationship between public debt and foreign trade the experiences of selected countries, with special reference to Iraq for the period (2004-2020).**

**A master's thesis submitted to**

**The Council of the College of Administration and Economics at the University of Karbala which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences.**

**By the student**

**Moneim Hassan Ali Al-Fatlawi**

**supervised by**

**Prof. Dr. Munadhil Abbas Hussein Al-Jowari**

**1444 A.H**

**2023 A.D**